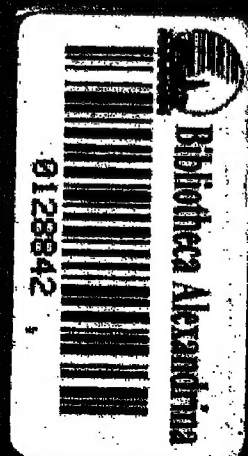


المكتبة

على الرفوف



1234



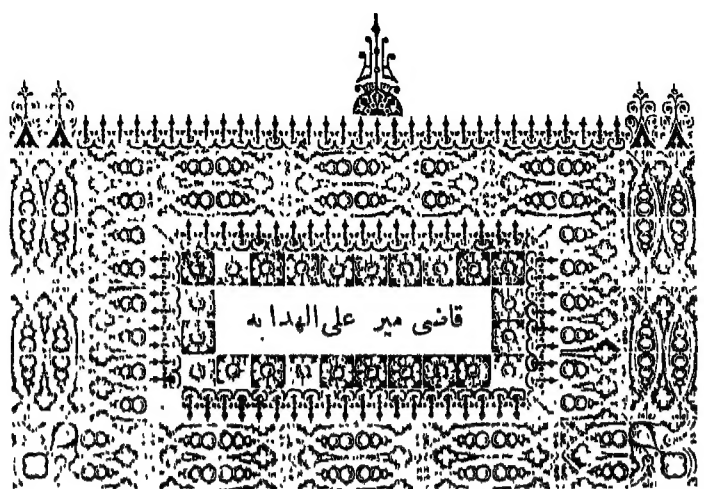




- ( شمرکتزك بدايت تشکيلندبرو کتب و رسائل عربيه )  
( و ترکیه غایت مصحح واهون فیثا تله نشر اولندیکی کبی )  
( له الحمد اشوبو بیک اوچیوز اون بر سنه سی دخی )  
( قاضی میر علی الهدایه ﴿صحیحنه اهتمام ایله طبعنه﴾ )  
( موفق اولسوب برنجی شعبه سی حکاکلرده )  
( ٤٥ ) وایکنجی ( شعبه سی از میرده مصطفی )  
( افندیپنک دکانشده و اوچنجی شعبه سی )  
( بروسه ده محمد علی افندیپنک دکانشده )  
( کمرک و مصارفات تقلیده سی ضم )  
( ایله استانبول فیثا تله )  
( صا تلمقده در )

---

معارف نظارت جلیله سنک رخصتیه  
طبع اولمشدر



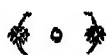
### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الهداية امر من لديه وكل شئ يعود اليه وله الحمد على ما انعم عاينا  
سوابق النعم ولو احقها والهم اليها حقايق الحكم ودقائقها  
والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد محمد  
جهات العدالة وخاتم فص الرسالة وعلى آله الواصلين واصحابه  
الكاملين \* وبعد \* فيقول المعتصم بلطفه الادي حسين بن معين  
الدين المبيدي اصلح الله حالهما ونور بالهما ( لما رأيت كان عين الاعيان  
وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى انسام  
الحكمة اذ بها يصير الناظر في حقايق الاشياء بسيرا ومن يؤت الحكمة  
فقد اوتى خيرا كثيرا فشمرت عن ساق الجهد لتحصيلها باحثا عن  
اجالها وتفصيلها آخذها عن جمع كثير من العلماء وجم غفير من الحكماء  
ابد الله جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت في ايام التحصيل على اكثر  
كتيبها ارقاما كثيرة تعد للناظرين فيها بصيرة ومنه الهداية للحدثق  
الكامل والمدقق الفاضل اثير الدين مفضل بن عمر الابهري قدس  
سره فالتبس متى بعض المترددين الى المشتغلين بقراءته لدى انا جعل  
لها من الارقام المتعلقة بها تفرجا وابين ما يليق بكل بحث منها تعديلا  
وجرحا وقد كنت مستذرا بتراكم الملاحظات وافواج همومها ونظام  
الملائق وامواج غمومها فكرروا الاناس وازدادوا في الاقتباس

فرقه على ما وافق مسئولهم وطابق مأمولهم والمرجو من الطالبين  
 بطريق الرشاد والشاربين لرحيق السداد ان ينظروا فيه بعين  
 العناية والوداد ويعرضوا عن التعرض للاعتراض بالجلد والعماد  
 وما يرى نفسه ان النفس لامارة بالسوء ( والانسان يساوقه السهو  
 والنسيان على انه لا يوسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب ) وهذا  
 اول ماصنفته في عنقوان الشباب ومنه الاستعانة بفتح ابواب الهداية  
 وعليه التوكل في البداية والنهاية ( اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان  
 الموجودات على ماهي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية  
 وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التي وجودها بقدرتها واختيارها  
 اولا فالعلم باحوال الاول من حيث يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد  
 يسمى حلقة عمارة . والعلم باحوال الثاني يسمى حكمة نظرية . وكل  
 منهما ثلاثة اقسام اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص معين  
 بانفراد ليتخلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل ويسمى تهذيب الاخلاق  
 واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد والمولود والمالك  
 والمماوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة  
 ويسمى سياسة المدينة واما النظرية فلانها اما علم باحوال ما لا يفتقر  
 في الوجود الخارجي والتعلق الى المادة كالاله وهو العلم الاعلى ويسمى  
 بالالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة وقد يطلق  
 عليه ما قبل الطبيعة ايض لكنه نادر جدا واما علم باحوال ما لا يفتقر  
 اليها في الوجود الخارجي دون العقل كالكرة وهو العلم الاوسط ويسمى  
 بالرياضيات والتعاطي واما علم باحوال ما لا يفتقر اليها في الوجود الخارجي  
 والعقل كالاتان وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي . وجعل بعضهم  
 ما لا يفتقر الى المادة اصلا قسمين ما لا يقارنها مطلقا كالاله والعقول  
 وما يقارنها لكن لا على وجه الانفجار كالوحدة والكثرة وسائر  
 الامور العامة فيسمى العلم باحوال الاول آلهيا والعلم باحوال الثاني علما  
 كليا وفلسفة اولي . واختلفوا في ان المنطق من الحكمة ام لا فنفسها  
 بخروج النفس الى كمالها الممكن في حانئ العلم ولعل جعله منها بل جعل

العمل ايضا منها \* وكذا من ترك الاعيان في تعريفها جعله من اقسام  
الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات الثانية التي ليس  
وجودها بقدرتنا واختيارنا واما من فسرهما بما ذكرناه وهو المشهور  
بينهم لم يعد منها لان موضوعه وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان  
الموجودات الخارجية المأخوذة في تعريفها \* وقد يقال فعلى هذا  
لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة في الخارج  
على ما بينه المحققون واجيب بان الامور العامة هناك ليست  
موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زائدة  
في الممكن في قوة قولنا الممكن موجود بوجود زائد \* والمص رتب كتابه  
على ثلاثة اقسام الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني  
في الطبيعي والثالث في الآلهى بالمعنى الاعم وله شدة احتياج الى  
الطبيعى فلذا اخره عنه وقيل اعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها  
في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة في المبحوث عنها  
في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية  
قد قصت الوطر عنها على اكل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان  
اراد بالامور الموهومة مالا يكون موجودا في نفس الامر وبخترعه  
الوهم فلانم ابتناء الرياضى عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على  
مركزها فلا بد ان يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا وهما  
القطبان وان يفرض بينهما دائرة عظيمة في حاق الوسط ويكون  
الحركة عليها سريعة وهى المنطقة وان يفرض عن جنبيهما دوائر  
صغائر موازية لها فيكون الحركة عليها بطيئة باقاياس اليها بطؤا متفاوتا  
جدا فما هو اقرب الى القطب يكون ابطأ مما هو اقرب الى المنطقة  
فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها امور موهومة  
متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما يشهد به القطرة  
السليمة وليست بما يخترعه الوهم كانياب الاغوال \* وان اراد بها مالا  
يكون موجودا في الخارج وان كان موجودا في نفس الامر فلانم ان  
الابناء عليها يصلح علة للاعراض كيمس وينضبط بها احوال الحركات





من السرعة والبطء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالالات  
وينكشف بها احكام الافلاك والارض ومافيهما من دقائق الحكمة  
وعجائب الفطرة يتخير الواقف عليها في عظمة مبدعها قائلا ربنا  
ماخلقت هذا باطلا \* ومعنى كون الشئ موجودا في نفس الامر انه  
موجود في نفسه فالامر هو الشئ ومحصله ان وجوده ليس متعلقا  
بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود  
النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا  
وسواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا  
فكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كلى  
ومن الذهن من وجه لامكان تصور الكواذب كزوجية الخمسة  
فتكون موجودة في الذهن لافي نفس الامر ومثلها يسمى ذهنيا  
فرضيا وزوجية الاربعة موجودة فيهما ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا  
ولما نسجت عنكب النسيان على القسم الاول ما كان مشهورا  
وصار كان لم يكن شيئا مذكورا فاقصرت على شرح القسمين  
الاخيرين معرضا في اكثر المباحث عما يرد على السارحين ربنا افصح  
بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير القانتين ( القسم الثاني  
في الطبيعيات ) قبل اى في مباحث الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان  
يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية ولعلك ان تقول ان مباحث الاجسام  
الطبيعية هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعى  
موضوعها فالمأل واحد فوجه تخصيص اولوية ما ذكرت فاقول  
لانسلم ان المأل واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعى  
من حيث يستعد للحركة والسكون لامطلقا فليست مباحث الاجسام  
الطبيعية مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية المذكورة  
ولادلالة اللفظ الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمنا فلاشك ان  
مقصود المص بيان ان القسم الثانى في الحكمة الطبيعية واذا  
امكن حل كلام المص على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى

من حله على ما يؤل اليه وايضا يجب حل الالهيات فيما يأتى  
من قوله القسم الثالث فى الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعاً  
فحمل الطبيعيات التى هى نظيرها على ما ذكرناه اولى ليطلق النظران  
وذكروا ان الجسم الطبيعى جوهر قابل للانقسام فى الجهات  
الثلاث واقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل بالذات فلا يصدق  
هذا التعريف على شئ لان القابل بالذات للانقسام فى الجهات الثلاث  
منحصرة فى الجسم التعللى اى الكم القائل بالجسم الطبيعى السارى فيه  
فى الجهات الثلاث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل فى الجملة  
يصدق التعريف على كل من الهوى والصورة ايضا ( وهو مرتب  
على ثلاثة فنون ) فان الاجسام منحصرة فى الفلكيات والعنصريات  
والبحث اما عن احوال عامة لهما او خاصة باحدهما ( الفن الاول  
فيما يعم الاجسام ) اى الطبيعية اذ هى المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم  
واكثرهم على اطلاق الجسم على التعللى والطبيعى بالاشتراك  
اللفظى وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعد اثنى فان كان جوهرها  
فطبيعى وان كان عرضاً فتعللى ( وهو مشتمل على عشرة فصول  
فصل فى ابطال الجزء الذى لا يتجزى ) ويقال له الجوهر الفرد  
ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة اصلاً لا قطعاً ولا كسراً  
ولا وهماً ولا فرضاً والقسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئياً  
والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كلياً فان قلت لا حاجة الى اقامة  
الدليل على بطلان هذا الامر اذ لا يتصور شئ لا يمكن للعقل فرض  
قسمته غاية ما فى الباب ان يكون المفروض محالاً قلنا المراد من انه لا يقبل  
القسمة الفرضية ان العقل لا يجوز القسمة فيه لانه لا يقدر على تقدير  
قسمته ولا شك انه صالح للنزاع ( لاما لو فرضنا جزءاً بين جزئين فاما ان  
يكون الوسط مانعاً من تلاقي الطرفين اولا يكون لاسبيل الى الثانى لانه  
للم يكن مانعاً لكانت الاجزاء متداخلة ) وتداخل الجواهر اى دخول  
بعضها فى حيز بعض آخر بحيث يتحدان فى الوضع والحجم مع بالبدهة  
وايضا ( فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هف

فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فانه يلاقى الوسط احد الطرفين غير  
ما به يلاقى في الطرف الاخر فينقسم ) لا يقال هذا يستلزم ان يكون له  
نهايتان ويجوز ان يكون لشيء واحد غير منقسم في حد ذاته نهايتان هما  
عرضان حالان فيه لانا نقول ان كانت النهايتان حالتين في محل واحد  
بحسب الاشارة فيكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى  
فيلزم تلاقي الطرفين وان كانتا حالتين في محلين متميزين بحسب  
الاشارة فيلزم الانقسام ولو هما اذ يمكن في ان يتوهم فيه شيء دون شيء  
كاشهده البداة ( ولانا لو فرضنا جزءا على ملقى جزئين فاما ان يلاقى  
واحدا منهما فقط او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا ) او واحدا  
منهما وبعضا من الآخر ( والاول مح والالم يكن على الملقى قسمين  
احد القسمين الاخيرين ) بل احدا لافساق الآخر ( فيلزم الانقسام )  
اي انقسام ما على الملقى او الكل او ما على الملقى واحد الجزئين  
لا محالة \* وينبغي ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركيب  
الجسم من الاجزاء التي لا تجزى وتجربهما بان يقال لو امكن تركيب  
الجسم منها لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما والسالى بط  
بافصل فكذا المقدم ولا دلالة لهما على بطلان وجود الجزء في نفسه  
اذ ليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء في نفسه لامكن وقوع جزء  
بين جزئين او على ملتقاهما لاحتمال ان يقضى نوعه الانحصار  
في فرد فعلى هذا ناسب ان يقال في صدر البحث فصل في ابطال  
تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تجزى واقول يمكن اقامة الدليلين  
على بطلان وجود الجزء في نفسه بان يفرض الجزء بين جسمين او على  
ملتقاهما كما لا يخفى على ذوى الافهام ( فصل في اثبات الهيولى )  
ولاحاجة الى اثبات الصورة الجسمية لانها هي الجوهر الممتد  
في الجهات الثلاث ووجودها معلوم بالضرورة ( كل جسم ) من حيث  
هو جسم ( فهو مركب من جزئين ) اي جوهرين ( يحل احدهما  
في الآخر ) وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث هو  
نوع من انواع الجسم جزءا آخر حالا مع الصورة الجسمية في الهيولى

ويسمى صورة نوعية وسيجيء بيانها \* وقد يقال الحلول اختصاص شئ  
 بشئ بحيث يكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة إلى الآخر  
 واعترض عليه بثلاثة وجوه الأول انه لا يصدق على حلول اعراض  
 المجردات فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية والإشارة العقلية الى ذات  
 المجرد غير الإشارة العقلية الى اعراضه فان العقل يميز كلا منهما  
 عن صاحبه بل لا اتحاد في الإشارة العقلية بخلاف الإشارة الحسية  
 فانها ينتهي الى الحال والمحل الحسنيين معا الثاني انه لا يصدق على  
 حلول الاطراف في محالها كحلول النقطة في الخط والخط في السطح  
 والسطح في الجسم لان الإشارة الى الطرف غير الإشارة الى ذى  
 الطرف الثالث انه يلزم منه ان يكون الاطراف المتداخلة حالا  
 بعضها في بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن الثاني بما ذكره  
 بعض المحققين من ان الإشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذى هو  
 طرفه فان الإشارة الى الخط لا تجب ان تكون منطبقة عليه  
 بل الإشارة اليه قد تكون امتداداً خطياً موهوماً آخداً من المشير منتهيا  
 الى نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه  
 فرسمت خطاً انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون  
 امتداداً سطحياً ينطبق الخضم الذى هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه  
 فكان خطاً خرج من المشير فرسم خطاً انطبق طرفه على  
 المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصداً  
 وإلى الخط تبعاً والثانية بالعكس وكذا الإشارة الى السطح قد يكون  
 امتداداً خطياً منتهياً الى نقطة منه فيكون الإشارة الى تلك النقطة  
 قصداً وإلى الخط والسطح تبعاً وقد يكون امتداداً سطحياً ينطبق  
 طرفه على خط من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشار اليه  
 قصداً وبالذات والنقطة والسطح تبعاً وبالعرض وقد يكون امتداداً  
 جسيماً ينطبق السطح الذى هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون  
 السطح مشاراً اليه قصداً والخط والنقطة تبعاً وكذا الإشارة الى الجسم  
 اما امتداد خطى منته الى نقطة منه او امتداد سطحى ينطبق

الخط الذي هو طرفه على الخط من ذلك الجسم او امتداد جسمي ينطبق  
السطح الذي هو طرفه على السطح من الجسم المشار اليه او ينفذ  
في اقطار المشار اليه بحيث ينطبق قطعة منه على الجسم المشار اليه  
انطباقا وهميا والحال في عمق الاشارة قصدا وتبعاً على قياس  
ما عرفت ثم انك اذا امتدت حالك في الاشارة الى المحسوسات ظهر لك  
ان الاغلب في الاشارة اليها هو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة  
الحسية امتداد خطي وهو آخذ من المشير منته الى المشار اليه  
واقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد في الاشارة  
لا يكفي للحصول الحلول بل لابد من الاختصاص وهذا منتف  
في الاطراف المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لا يمكن  
تحقيق هذا الشخص بعينه نظرا الى ذاته بدون ذلك كما في العرض  
بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى حلول الشيء في الشيء ان يكون حاصل  
فيه بحيث يتعد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض في الاجسام  
او تقديرا كما في حلول العلوم في المجردات واقول فيه نظر لانهم  
صرحوا بان الحال منحصر في الصورة والعرض والمحل في المادة والموضوع  
فلا يكون حصول الجسم في المكان حاولا عندهم بل صرح بعضهم  
به وهذا التعريف صادق عليه اما اذا كان المكان هو البعد المجرد عن  
المادة فظ واما اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح  
الظ من الجسم المحوى فلان الاشارة الى الجسم المحوى اشارة الى سطحه  
وبالعكس والاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذي هو مكانه  
لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من الممكن والمكان  
اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلام المص في الالهييات ان  
حلول الشيء في الشيء ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه  
لا يصدق على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا غير سارية  
في الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محالها وليست  
سارية فيها اذ لا يمكن ان يقال في كل جزء من الاب جزء من الابوة  
وقد يقال الحلول هو الاختصاص الساعات اي التعلق الخاص الذي  
يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتابه والاول اعنى النعت

حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعاق بين البياض والجسم  
المقتضى لكون البياض نعنا وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم  
ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص احد الشئين  
بالآخر بحيث يكون الاول ناعنا والثاني منعوتا به وان لم يكن ماهية  
ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض بالجسم لا الجسم  
بالمكان واقول ههنا بحث لان بين الفلك وكوكبه والجسم ومكانه  
تعلقا خاصا محكما لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان بين  
البياض والجسم متعلقا خاصا محكما لان يقال جسم ابيض مع  
ان الكوكب غير حال في الفلك والمكان في الجسم قطعا وانت تعلم انه  
اذا حل الاختصاص على ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون  
لابتات حلول شيء في آخر بمجرد التعلق الناعت كاسمجي ( يسمى المحل  
الهيولي ) الاولى والمادة وانما قيسدنا الهيولي بالاولى لانها فتدطاق  
على الجسم الذي يتركب منه جسم آخر كقطع الخشب التي يتركب  
منها السرير ويسمى هيولي ثانية ( والحال الصورة الجسمية ) فان قلت  
انهم عدوا مباحت الهيولي والصورة من الالهيات فلم ذكره المص  
ههنا قلت لانه سلك في التعليم مسلك المعلم الاول وقدم الطبيعى على  
الالهى لما صر ولما كان موضوع الطبيعى الجسم الطبيعى المتألف  
من الهيولي والصورة فاورد تلك المباحث ههنا لتحقيق ماهية  
الموضوع اعني الجسم الطبيعى وتوضيحها وانما قدم ابطال الجزء  
عليها لتوقعها عليه وذكر صاحب المحاكات لتوجيهه ان تلك المباحث  
من الالهى ان الاحوال المذكورة فيها لا يحتاج الى المادة في الوجود  
فان البحث هناك اما عن وجود المادة والصورة او عن تلازمهما  
وتشخصهما واكمل من ذلك غنى عن المادة واقول هذا الكلام  
مبنى على ان الالهى علم باحوال الاشياء لا تقتصر تلك الاحوال الى المادة  
والظ في عبارة اكثرهم انه علم باحوال الاشياء لا تقتصر تلك الاشياء  
في الوجود الخارجى والتعقل الى المادة فتوجيهه ح ان يقال لاشبهة  
في ان الهيولى لا تقتصر فيها اليها ولا في ان الصورة لا تقتصر اليها

في التعقل واما في ان الصورة لا تقتصر اليها في الوجود الخارجي فلما  
 ينوه من ان الهوى يقتصر الى الصورة في الوجود والبقاء والصورة  
 مقترة الى الهوى في انتشك في الوجود لئلا يلزم الدور ( وبرهانه  
 ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون  
 في نفسه متصلا واحدا ) كما هو عند الحس ( والا ) فان لم يكن اجزاؤها  
 اجساما ( لزمت الجزء الذي لا يتجزى ) او الخط الجوهرى وهو الذى  
 لا يحبل القسمة الا في جهة واحدة او السطح الجوهرى وهو الجوهر  
 الذى لا يقبل القسمة الا في جهتين واستحالة وجودهما بمثل مامر  
 في نفي الجزء وسيورده المصنف وان كانت اجزاؤها اجساما ينقل الكلام اليها  
 ولا بد ان ينتهى الى جسم لا مفصل فيه بالفعل والا يلزم تركبه من اجزاء  
 غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان يكون الجسم المركب منها  
 غير متناهى المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما صرحوا به من  
 ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن  
 ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد  
 انه لا ينتهى في الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده  
 وذلك على قياس ما قاله المتكلمون من ان مقدرات الله تعالى غير  
 متناهية مع ان وجود ما لا يتناهى في الخارج مح مطلقا عندهم  
 فليس معناه الا ان تأثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوزه  
 بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدرة يمكن وصوله الى مرتبة  
 اخرى فوقها كما في لا تتناهى الاعداد فانها لا تصل الى حد  
 لا يمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل  
 ان شيئا من الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون متصلا  
 واحدا في نفسه بل غاية ما يلزم منه انه يجب انتمائها الى اجسام  
 لا مفصل فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التي  
 ينتهى اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكيف لا وقد  
 قال ذيقرطيس ان مبادئ الاجسام اجسام صغار صلبة لا يقبل الانفكاك  
 وان كانت قابلة للقسمة الوهمية فلا بد لاثبات المرام من نفي هذا

الكلام ودونه خُطرت القتاد وقيل الظ اسقاط لفظ بعض عن الماتن اقول  
ليس له وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو وجوب  
انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فان تم ان هذه  
الاجسام المتصلة قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة  
للانفكاك متصل واحد لا كلها ( ويلزم من هذا اثبات الهوى  
في الاجسام كلها لان ذلك المتصل ) المناسب الاختصار على قوله فذلك  
الجسم المتصل ( قابل للانفصال ) اى يطرأ عليه الانفصال ( فالقابل  
للانفصال فى الحقيقة اما ان يكون هو المقدر ) اى الجسم التعليمي  
( والصورة المستلزمة للمقدار او معنى آخر لاسيل الاول والثانى  
والالزم اجتماع الانفصال والانفصال فى حالة واحدة ) لان الاتصال  
لازم للمقدار والصورة فانه اذا اورد الانفصال انعدمت هويتها  
وحدثت هويتان اخريان ( والقابل ) وما يلزمه ( يجب وجوده مع  
المقبول ) اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة والانفصال كذلك  
لان المراد منه اما حدوث هويتين او عدم الاتصال عما من شأنه  
هو ( فتبين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهوى ) لا يخفى  
عليك انه لا شمار فى هذا الكلام الى ان الهوى جوهر محل للصورة  
والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين من ان الجوهر الواحدى  
المتصل فى حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفريق الجسم الى قسمين  
اعدا بالجميعة بالكلية وايجادا لجزئين آخرين من كتم العدم وذلك  
لان الجسم المتصل فى حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرأ عليه  
الانفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فمح لا يكون  
ذلك المتصل الواحدى الذى كان ذراعين بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة  
ولم يكن هذان القسمان موجودين فيه والا لكان ذا مفصل بالفعل  
لامتصلا فى حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان  
آخران من كتم العدم وانه بديهى البطلان فلا بد هناك من شئ آخر  
مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين ولا بد ان يكون ذلك الشئ باقيا  
بعينه فى الحالتين لئلا يكون التفريق اعدا بالكلية ايضا فيكون

( ذلك )



ذلك الباقي بنفسه موجبا لارتباط القيمين بذلك الجسم المقسوم  
ويكون هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المنفصلين منفصلا  
متعددا وكل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشيء  
المشترك في نفسه واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا واحدا  
بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل في ذاته فيكون واحدا بوحده  
ومتعددا بتعددده ومتصلا مع كونه متصلا واحدا ومتعددا منفصلا  
مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض وإذا كان ذلك الشيء مع المتصل  
الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد منفصلا متعددا كان المتصل الواحد  
والمتعدد مختصا به ناعماله فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال  
وللمنفصلين حال الانفصال فيكون جوهرها قطعا فهذا الجوهر الذي هو  
محل الجوهر المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهولي الاولى وذلك الجوهر  
المتصل يسمى صرورة جسمية والجسم المطلق مركب منهما \* اقول فيه  
بحث اذ لابد لبيان حلول الصورة الجسمية في الهولي من اثبات ان  
الصورة نفسها نعت للهولي كما ان البياض نعت للجسم ولا يجدى ما ذكره  
من ان الصورة واسطة لاتصاف الهولي بالوحدة والكثرة  
والانصال والانفصال والالزم ان يكون الجسم حالا في العرض القائم به  
لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب  
عنه بان حاول العرض في شيء يقتضى ان يكون الشيء الاول نفسه  
نعتا للثاني وحلول الجوهر في الشيء يقتضى ان يكون جميع النعوت  
الثابتة الاول بالذات نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس واسطة  
لانصاف العرض لجميع نعوته وقولهم الاختصاص الناعت يشمل  
القسمين واعلم ان ما ذكرناه وهو مذهب المشائين كرسطو والشيخين  
ابي نصر وابي علي واما الاشراقيون كما فلا طون والشيخ المقتول  
فذهبوا الى ان الجوهر الواحداني المتصل في حد ذاته قائم بذاته غير  
حال في شيء لكونه متحيزا لذاته وهو الجسم المطلق عندهم جوهر  
بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال  
والانفصال مع بقاءه في الحالين في ذاته وهو من حيث جوهره وذاته  
يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي هي لانواع الجسم يسمى

هوى ( فاذا ثبت أن ذلك الجسم مركب من الهوى والصورة  
وجب أن يكون الاجسام كلها مركبة من الهوى والصورة لان  
الطبيعة المقدارية ) أى الصورة الجسمية ( اما أن يكون بذاتها غنية عن  
الحل أو لم يكن والاول مح والالاتحال حلولها في الحل لان الغنى بذاته  
عن الشئ استحاله حله فيه ) المستلزم لافتقارها اليه ( فتعين افتقارها )  
بذاتها ( الى الحل ) وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتى  
الافتقار لاحتمال ان لا يكون الشئ غنيا لذاته عن الحل ولا يكون محتاجا  
لذاته اليه بل يعرض كل منهمله عن علة قال شارح المواقع لا واسطة  
بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشئ اما ان يكون لذاته محتاجا  
الى الحل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته لكان مستغنيا عنه في حد  
ذاته اذلا معنى للغنى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه ان اراد  
من المستغنى عن الحل في حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم احتياجه  
الى الحل فالشرطية ممة لجواز ان لا يكون الشئ علة للاحتياج ولا لعدمه  
وان اراد منه مالا يكون ذاته علة للاحتياج الى الحل سواء كان علة  
لعدم الاحتياج اليه اولا فلا نسلم استحالة حلول الصورة في الحل على  
تقدير الغنى الذاتى لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج  
( فكل جسم مركب من الهوى والصورة ) هذا الحكم موقوف على  
اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان يكون جنسا  
او عرضا عاما وح يجوز اختلاف مقتضاها في افرادها واستدل  
الشيخ في الشفاء على ذلك بان الجسمية اذا خالفت جسمية اخرى  
كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية  
وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من الامور التى تلحق  
الجسمية من الخارج فان الجسمية امر موجود في الخارج والطبيعة  
الفلكية مثلا موجود آخر فقد انضم هذه الطبيعة في الخارج  
الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في الوجود بخلاف المقدار  
مثلا فانه امر مبهم لا يوجد في الخارج مالم يتنوع بفصول ذاتية  
بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارجيات  
دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون

جسمية الفلك المضممة في الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة في الحقيقة  
لجسمية العناصر المتضمنة في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون  
مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات  
المخالفة الحنايق وانحصار ما به التخالف بين الجسميات في تلك الامور  
الخارجة عنها المضافة اليها بحسب الخارج ثم لا بد له من دليل وقد يقال  
هب ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لاسم وجوب تساوى افرادها  
في الحاجة الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت محتاجة الى المادة  
لذاتها وهو م لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة  
النوعية مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول  
فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول  
فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف  
التشخصات ويجاب باننا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس من جهة  
هذه الجسمية وتلك الجسمية وهذه الجسمية انما هى طبيعة الجسمية  
وهذيتها فلما لم يكن للهذية دخل في الحاجة الى المادة كان الحاجة  
الى المادة لا تعرضها الا لذاتها فتأمل ( فصل في ان الصورة الجسمية  
لا تجرد عن الهيولى ) لا يخفى عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل  
السابق متحدا في المأل ( لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى  
فاما ان تكون متناهية او غير متناهية لاسبيل الى الثانى لان الاجسام )  
اراد بها الابداد ولا يخفى عن بعد ( كلها متناهية والا لا يمكن ان يخرج  
من مبدأ واحد امتداد ان على نسق واحد كأنهما ساقا مثلث وكما  
كانا اعظم كان البعد بينهما ) ازيد فلو امتدا الى غير النهاية ( لا يمكن  
بينهما بعد غير متناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين هه ) اعترض  
عليه الشيخ في الشفاء باننا لا نسلم انه يلزم منه وجود بعد بين الخطين غير  
متناهى غاية ما في الباب ان يكون الزائد الى غير النهاية لكن ليس يلزم  
منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد  
على بعد تحته متناه الابداد متناه والزائد على المتناهى بقدر متناه  
لا بد ان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية

مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد  
متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد وقيل ان شئت  
فرضت الانفراج بقدر الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهي بين  
حاصرين لزوما لا ستره فيه وفيه نظر اذ الاستحالة انما نشأ  
من فرض امرين متناقضين ككفرض وجود زيد وعدمه فان  
وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل مع عدم تناسلهما فان  
الخط الواصل بينهما انما يصل بين نقطتين منهما يتساويان بينك  
النقطتين كيف لا ويكون كل منهما محصورا بين الآخر وذلك الخط  
الواصل بينهما وقيل لا يتضح هذه المقدمة حق الا تضاح بحيث  
يندفع عنها المنع المذكور الابطهيد مقدمات الاولى ان الخطين المتحدين  
من مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير  
متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدأ واحد  
مثل نقطة اخطان غير متساويين لا يمكن ان نفرض على خطين  
نقطتين متساويين البعد عن نقطة اكنقطة ب ج بحيث لو وصلنا  
بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطي اب اج حتى يكون  
ا ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع  
وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساوي البعد عن نقطتي ب ج  
كنقطة د ه بحيث يكون بعداهما عن ب ج كبعدى ب ج عن ا  
ويكون كل من ا د ا ه ذراعين حتى لو وصلتا بين نقطتي د ه بخط د ه  
لكان كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين  
اخرين على الوجه المذكور كنقطة و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى  
يكون كل من اضلاع ا و ز ثلث اذرع ثم نفرض ح ط ثم ي ك ثم  
ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ي ك ل م ن س هلى  
الوجه المذكور هكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل  
والذى بعده اعنى د ه البعد الاول و و ز البعد الثانى و ح ط البعد  
الثالث وعلى هذا الترتيب \* والثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على  
البعد الذى قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعنى د ه مشتمل على

البعد الاصل اعنى ب ج وزيادة ذراع والبعد الثانى اعنى وز مشتمل  
 على ده وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية وكل بعد من الابعاد  
 المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل عليه وعلى زيادة فهنا زيادات  
 غير متناهية بمدد الابعاد الغير المتناهية التى فوق البعد الاصل  
 والثالثة ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فانهما موجودة  
 فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق  
 تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد فى تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد  
 ويلزم من هذا تنهاى الخططين على تقدير عدم تناهيهما وانه مح  
 الزياتان الموجودتان فى البعد الاول والثانى موجودتان فى البعد  
 الثالث لان البعد الثالث مشتملة على البعد الثانى المشتمل على البعد  
 الاول فيشتمل عليهما وعلى زيائتيهما بالضرورة وكذا الزيادات  
 الثالث المشتمل عليهما الابعاد الثلاثة موجودة فى البعد الرابع وهكذا  
 الى ما لانهاية واذا تمهدت المقدمات الثالث فنقول ان امتداد الخططان  
 الخارجان من مبدأ واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير  
 متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا الحكم المقدمة الاولى فيوجد  
 بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية فجعلنا الثالثة يوجد  
 تلك الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات  
 الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخططين بعد واحد غير متناه  
 محصورا بين حاصرين فنثبت مادعيناه من الملازمة واندفع المنسح  
 المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه لايلزم من المقدمة الثالثة  
 وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية لاملانم انه  
 اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فى بعد يجب ان يكون  
 جميع تلك الزيادات فى بعد واحد لجواز ان لا يكون الحكم على كل  
 واحد حكما على الكل المجموعى فان كل واحد من الانسان يشبعه هذا  
 الرغيف ويسعه هذا الدار والمجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت  
 حصول كل مجموع موجود فى بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية  
 مجموعا وموجودا وجب حصوله ايضا فى بعد وفيه بحث لانه ان اراد

بالجموع المجموع المنتهى فـلم ان كل مجموع متناه فهو في بعد لكن  
لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المنتهية في بعد واحد وان اراد به  
مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلانم ان كل مجموع  
في بعد والثاني انه لافائدة في فرض تساوى الزيادات لان البعد المشتمل  
على الزيادات الغير المنتهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات متساوية  
او متناقصة او متزايدة لانها زيادات مقدارية فكلما تزداد يزيد المقدار  
فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه  
بالضرورة وقد يقال التزايد على سبيل التناقص لا يفيد اذ لا يجب  
ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المنتهية غير متناه  
لانا لو فرضنا خطا بقدر شبر وتجعل البعد الاصل نصفه ثم نصفه  
النصف الباقي وتزيد على بعد الاصل حتى يكون بعدا اوليا ثم ننصف  
نصف النصف وتزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا وهكذا  
يمكن تصيف الباقي الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى  
ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات شبرا واحدا  
بل انقص منه واما اذا كان التزايد على سبيل التساوى او التزايد  
فهو يفيد المطر وانما اقتصر على الاول لان المثل موجود في التزايد  
فاذا علم حصول المطر من اعتبار المثل علم حصوله من التزايد بطريق  
خروج جميعها الى الفصل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات  
الاولى بدون العكس وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة  
الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل مح ولو فرض  
الغير المنتهية غير متناه ضرورة ان المقادير يزداد بحسب ازدياد  
الاجزاء واذا كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه بالضرورة  
فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين ( واما بيانه انه لا سبيل  
الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد  
او حدود فيكون مشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة  
الحد الواحد ( او الحدود ) اى حدين واكثر ( بالمقدار ) اى الجسم  
التعبرى والسطح فان اطراف الخطوط اى النقطة لا يتصور احاطتها بها

اصلا والمراد بالاحاطة ههنا هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح هيئة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه محاط بمحد او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فانه اذا اعتبر كونه محاطا بخطوط الثلثة كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هى الشكل واذا اعتبر منها خطان متلاقيان على نقطة هذه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هى الزاوية فهذا ما اشتهر بينهم ويلزمه منه ان لا يكون لمحيط الكرة وامثاله شكل والانسب ان يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء كانت احاطة المقدار به او احاطته بالمقدار ليشمل ذلك بل محيط الدائرة وامثاله ايض فلا وجه لتخصيص الشكل بالسطح والجسم التعليمي وقد يقال انما يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك بما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي من جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة وينفرجان متراذين الى غير النهاية ضرورة توقف امكان انفراجهما كذلك على اللاتناهي في العرض واقول لاحاجة لنا الى اثبات تشكلها فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة من جهة ذلك التناهي فننقل الكلام الى تلك الهيئة ( فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية ) اى للصورة الجسمية لذاتها من حيث هى ( وهو محال ايضا والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية وهو محال لما امر او بسبب عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن زواله ) اى العارض او الشكل ( فامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال ) وقد يقال لانم ان تبدل الشكل انما يكون بالانفصال فان الامر المتصل المدور اذا كعب يتغير شكله من غير فصل واجيب بانه ان لم يمكن هناك انفصال فلا بد من انفصال وهو من لواحق المادة وتوضيحه على ما قررناه ان في الجسم فعلا وانفصالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا في الجسم امر ان بفعل باحدهما ومنفعل بالآخر فالاغراض الالفعالية تابعة للمادة

والفاعلية للصورة وهذا منقوض اما اجالا فبان النفس تفعل فيما تحتها من الابدان وتنفعل عما فوقها من المبادئ الفاعلية مع انها غير مادية واما تفصيلا فلجواز ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين ( وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة للمامر ) المناسب ان يقال فهو مقارن للهيولى بدليل ماسياقي ( فيكون الصورة العارية ) المفارقة ( عن الهيولى مقارنتها هاهنا ) لملك تقول الحصرم لاحتمال ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لازمها اومع عارضها او لازمها مع عارضها او المجموع الثلاثة او المباين وحده اومع غيره فاقول لو كان الاول اكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد من الثلاثة النالية له لامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر واما المباين فمعلوم بالضرورة انه لا يكون علة لشكل معين للصورة الا برابطة خاصة هناك فاما ان يكون الرابطة مع كافا في تحقق ذلك الشكل اولا وعلى الاول ان كان متمتع الزوال ينقل التردد بين الامور المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثانى قطعا وعلى الثانى ان كان كل من المباين والمقارن متمتع الزوال ردد الرابطة بين تلك الامور والا فيلزم المحذور الثانى ولما كان نفي هذه الاحتمالات ظاهرة بما ذكره المص بادنى تأمل لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل والصورة معا فبزواله يزول الصورة ايضا ولا تقي متشكلة بشكل آخر قلت المباين ان كان مجردا فابدى والا لاستحال ان يكون علة للصورة على ما قررناه في بحث اثبات العقل نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال ان يكون الشكل لتشخص الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة للتشخص كما ذهب اليه بعضهم وسيأتى الكلام فيه وقد يقال لتوجيه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل للصورة لا بد له من امر مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص اما ان يكون هو الجسمية او لازمها او عارضها وكانه مبني على ما ذهبوا اليه من ان الهيولى الانعمرية والصورة



والاعراض والنفوس فايضة عن العقل الفعال وانما عدد لنا عنه لانهم ما اقاموا دليلا على القاعدة المذكورة على انهم مترزلون في تلك القاعدة فيسندون الافعال الى غير العقل الفعال ايض كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية والمزاج والميل ( فصل في ان الهيولى ايض لا يتجرد عن الصورة لانها لا تتجرد عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع ) اى قابلة للاشارة الحسية ( اولان تكون لاسبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لاسبيل الى الاول فلانها ح اما ان تنقسم اولا لاسبيل الى الثانى لان كل ماله وضع فهو منقسم ) اى قابل للانقسام ( على ما مر في نفي الجزء الذى لا يتجزى ) لا يخفى عليك انه لم يرد ما هو المتبادر من عبارته وهو ان كل شئ له وضع فهو قابل للانقسام - و آ كان جوهرها او عرضا لانهم قائلون بوجود النقطة وما مر في نفي الجزء يدل على ان كل جوهر ذى وضع فهو قابل للانقسام ولا دلالة له على ان كل عرض ذى وضع فهو ايضا كذلك اذ لا امتناع في تداخل النقطة قطعا فإرادته ان كل جوهر له وضع فهو قابل للانقسام وح لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل عليه تارة بانها محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه وتارة انها جزء للجسم الذى هو جوهر ممتد وهذا مردود لان الهيئة المخصوصة جزء للسري مع انها عرض ( ولا سبيل الى الاول لانها ح اما ان ينقسم فى جهة واحدة فقط فتكون خطا ) جوهرى ( اوفى جهتين ) فقط فتكون سطحيا ) جوهرى ( اوفى ثلث جهات فتكون جسما ) طبيعيا اقول لا يخفى الكلام فى هذا المقام عن اضطراب اذلا شبهة فى ان الشق الثانى من الترديد الاول هو عديم الوضع مطلقا فان اراد بالشق الاول ذات الوضع فى الجملة فلانم ان ماله وضع فى الجملة ومنقسم فى الجهات الثلاث مختصر فى الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات فع عدم مساعدة اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا ووجب ايض حل الجسم ههنا على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم فى بادى

النظر كما جله شارح المواقف في هذا المقام عاها وهو غير ملائم  
لما سيجي من انها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة  
( وكل واحد منها بطل امانه لا يجوز ان تكون خطا فلان وجود الخط  
على سبيل الاستقلال ) اى الجوهرى ( مع لانه اذا انتهى اليه طرفا  
السطحين ) قيدهما ببعضهم بالمستقيمى الاضلاع اقول هذا القيد  
مضر لنا لانه لا يتم المظ الا بابطال الخط الجوهرى مطلقا سواء كان  
مستقيما او غيره وهذا مخصوص بابطال المستقيم منه على انه يكفى في ذلك  
استقامة ضلع من كل واحد منهما ولا حاجة الى استقامة جميع اضلاعهما  
فاما ان تعجب تلاقيهما اولا تعجب لا جائز ان لا تعجب والالزم تداخل  
الخطوط وهو مع لان كل خطين بمجوعهما اعظم من الواحد )  
والتداخل يوجب خلافا قيل ان اراد ان كل خطين فهما  
اعظم من احدهما في جهة الطول فمسل لكن الكلام ليس في اجتماعهما  
في الطول بل في العرض وان اراد في جهة العرض فممنوع اذلا اعظم  
للخط في تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو في المقادير من  
حيث هى مقادير فلا مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل فيه بوجه من  
الوجوه وماله مقدار في جهة واحدة فقامتنع التداخل فيه من تلك الجهة  
فقط وماله مقدار في جهتين فقط امتنع التداخل فيه من تينك الجهتين  
فقط دون الجهة الثالثة وماله مقدار في الجهات اثلث امتنع  
التداخل فيه بالكلية فان قلت فعلى ما ذكرنا لا يمتنع التداخل  
في الاجزاء التى لا يتجزى اذلا مقدار لها اصلا قلت الحكم بامتناع  
التداخل فيها انما هو على تقدير تركيب الجسم منها اذ على هذا التقدير  
لو تداخلت لم يحصل من مجموع انضمام بعضها الى بعض ماله مقدار  
في جهة فضلا عما له مقدار في الجهات اثلث انتهى كلامه اقول  
اذا فرض الخط الجوهرى بين الخطين الجوهرين بل بين الجسمين  
فالتداخل هنا مع قطعنا كما صرح به شارح المواقف قدس سره  
حيث قال لبيان استحالة التداخل بين الاجزاء التى لا يتجزى ان بداية  
العقل شاهدة بان التحيز بالذات يمتنع ان يتداخل مثله بحيث يصير

حجمها معا تحجب واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع المتداخل  
 انما هو على تقدير تركيب الجسم منها مردود لان تداخل تلك الاجزاء  
 مح في نفسها سواء تركيب الجسم منها اولا والتفصيل ان يقال البدئية  
 يحكم بان تداخل الجوهر مح مطلقا واما تداخل غيره فعلى ما فصله  
 المعترض فلا يحسن قوله امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث  
 هي مقادير نعم امتناع التداخل في المقادير انما هو من حيث هي مقادير  
 وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطتين  
 اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين  
 الخطتين العرضيين في احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما  
 والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن  
 المفروض انه متوسط هف اقول فساد ظاهر لان الناظر معترف بان كل  
 خطين مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا متلاقين في الطول واما  
 اذا كانا متلاقين في العرض فلا ( ولا جائز ان نحجب والا لانقسم الخط  
 في الجهتين لان ما يلاقى احدهما منه غير ما يلاقى الآخر وهو مح واما انه  
 لا يجوز ان يكون سطحها فلانها لو كانت سطحها فاذا انتهى اليه طرفا  
 الجسمين فاما ان نحجب تلاقيهما اولا ونحجب وكل واحد منهما بط  
 على ماسر في الخط واما انه لا يجوز ان تكون جسما فلانها لو كانت  
 جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما انه لا يسيل  
 الى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة  
 الجسمية ( فصارت ذات وضع بالضرورة ) فاما ان لا يحصل في حين  
 اصلا او يحصل في جميع الاحياز او يحصل في بعض الاحياز دون بعض )  
 قيل عليه لجواز ان لا يقترن بها الصورة ابدأ اجيب بانها بالنظر الى ذاتها  
 ان لم تقبل الصورة لم تكن هيولى بل من المفارقات وان قبلها فالحرق  
 الصورة لها ممكن بحسب ذاتها والممكن ما لا يلزم منه محال لكن  
 عروض الصورة لها مستلزم للمح لا يقال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم  
 ممتنعا بالذات كما ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع  
 لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع به

فان استلزام عدم العقل الاول عدم الواجب من حيث انه ممنوع لوجود  
الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية  
فلا يستلزم الملح والالم يكن يمكننا بالذات وههنا كذلك لان الهوى  
المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى المانع وفرض  
لحوق الصورة ايها يلزم . انه الملح وقد يقال يحجب ايضا بان الكلام  
في هوى الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير  
منفكة عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة ثم افترقت  
بالصورة ( الاول والثاني محالان بالبدئية واثاث ايضا مع  
لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن ) لان الهوى على ذلك  
التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذلك نسبة الصورة  
الجسمية فانها تقتضى حيزا مطلقا لامعينا ( فلو حصلت في بعض  
الاحياز دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجع وهو محال ) قيل يجوز ان  
تقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سنداكرها  
فلا يلزم الترجيح بلا مرجع واجيب بان الصورة النوعية وان عيئت مكانا  
كلها لكن نسبتها الى جميع اجزائها واحدة فلا يصح ان تكون مخصصة  
للهوى لجزء معين منها ولك ان تقول يجوز ان يقارن للهوى صورة  
اخرى او حالة من الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلى وايضا  
قد يكون الهوى المجردة هوى عنصر كلى فلا حاجة في التخصيص  
الى غير الصورة النوعية وقد يحجب بان الهوى اذا حصلت في بعض  
الاحياز فلا بد ان يتخصص كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك  
الجزء والصورة النوعية لا تقتضى ذلك التخصيص لان نسبتها الى جميع  
الاجزاء على السوية فتخصص الاجزاء بالاجزاء مع تساوى نسبتها اليها  
ترجح بلا مرجع قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهوى المقارنة للصورة  
المتصلة متصلة فيكون اجزاؤها مفروضة لاموجودة في الخارج  
فلا تقتضى مكانا وقد جاز ان يكون هناك حالة مخصصة للهوى  
بوضع معين ( ولا يلزم ) الاعتراض ( على هذا ) التقدير بان يقال  
( ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار ) المنقلب ( اولى بموضع

من اجزاء الحيز الطبيعى لما انقلب اليه مع تساوى نسبته اليها  
 فليكن الهيولى بعد مقارنة الصورة اولى بجزء مع تساوى نسبتها  
 الى جميع الاحياز ( لان الوضع السابق يقتضى الوضع اللاحق  
 فلا يكون ترجيحاً بلامرجح ) اى اذا انقلب مثلاً جزء من الماء هواء  
 فان كان قبل الانقلاب فى الموضع طبيعى للماء انقلب الى اقرب  
 مواضع الهواء من ذلك الوضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان  
 قبل الانقلاب فى موضع الهواء تسرا استقر فيه بعد طبعها فالحصول  
 فى ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى التى  
 لاوضع لها اصلاً ( فصل فى اثبات الصورة النووية ) وهى التى  
 تختلف بها الاجسام انواعاً ( اعلم ان اكل واحد من الاجسام ) الطبيعية  
 ( صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام  
 ببعض الاحياز ) اى باقتضائه السكون عند حصوله فيه والحركة  
 اليه عند خروجه عنه ( دون بعض ) بل سائر آثاره ليس لامر خارج  
 عن الجسم بالضرورة ولا للهيولى لانها قابلة فلا يكون فاعلة  
 كاسبجى وايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها بعضاً فلا يكون  
 مبدأ لأمور مختلفة فح ( اما ان يكون للجسمية العامة ) اى الصورة الجسمية  
 المتشابهة فى جميع الاجسام ( اول صورة اخرى لاسيلى الى الاول  
 والا لاشتراك الاجسام كلها فى ذلك الحيز فتعين الثانى وهو المط )  
 لا يخفى عليك انه لابد لاختصاص الاجسام بصورتها النوعية  
 من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص فى الاجسام العنصرية  
 لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت متصفة  
 بصورة اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما  
 فى الاجسام الفلكية فلان اكل فلك مادة مخالفة بالمادية الفلك  
 الاخرى وكل مادة فلكية لا تقبل الصورة التى حصلت فيها وقيل  
 لم يجوز ان يكون الاختصاص بالاثار اما فى العنصرى لان مادتها  
 قبل الانصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها  
 استعدت لقبول الكيفية اللاحقة واما فى الفلكيات فلان مادة كل  
 فلك لا تقبل الا كيفية الحاصلة لها فلا يحتاج الى اثبات الصورة

النوعية وقد يجاب باننا نعلم بديهية ان حقيقة النار مخالفة  
لحقيقة الماء فلا بد من اختلا فهما باس جوهري مختص  
واعلم ان دليلهم لو تم لدل على ان لآثار الاجسام مبدأ فيها واما ان  
ذلك المبدأ واحد او متعدد فلا دلالة له عليه ولعلمهم انما اقتصروا  
على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد فان قيل هذا مناف لقولهم  
الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا امتناع صور المتعدد عن الواحد  
مشروط بعدم تعدد الجهات في الواحد والصورة النوعية وان  
كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة الجهات يقتضى بكل جهة  
ما يناسبها ( هداية ) ترتفع بها الاشتباه في كيفية التلازم المذكور  
للهيولى والصورة ( اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها  
لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما سر ) ان اراد ان  
الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدا ذاتيا فيرد عليه ان الثابت  
فيما سبق هو ان الهيولى يمنع انفكاكها عن الصورة ولا يظهر منه  
الا ان الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدا زمانيا واما انها  
لا تتقدم على الصورة تقدا ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها  
لا تتقدم على الصورة تقدا زمانيا فتح ان اراد بقوله ( والعلة  
الفاعلية للشئ يجب ان تكون موجودة بالفعل قبله ) انها يجب تقدمها  
على المعلوم ( بالذات ) فسلم لكن لا يحصل المطلوب من المقدمتين وان  
اراد انها يجب تقدمها على المعلوم بالزمان فمنوع فان الواجب  
والعقل الاول متساويان بحسب الزمان ( والصورة ايضا ليست علة  
للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل ) قيل  
لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل  
على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم  
لوجوب وجودها الفايض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب  
وجودها اما مع الشكل ان لم تتوقف عليه اوبه ان توقف عليه اقول  
فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان يكون الصورة علة فاعلية او قابلية  
لشئ نفي العلية مطلقا لجواز ان يكون شرطا فلا يلزم نفي تقدمها

( على )

على الشكل وايضا ما بينه فيما سبق هو ان الصورة لو كانت مخصصة  
 للشكل المعين بالعلامة الفاعلية المفارقة ازم الاشتراك المذكور لا انها  
 لو كانت علامة فاعلية لرم ذلك بل هو خلاف الواقع وقد يقال الشكل  
 هو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد او الحدود بالمتقار وتلك الهيئة  
 متأخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود وهو متأخر عن وجود  
 المقدار الذي هو المحدود وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الصورة  
 لوجوب تأخر الكل عن الجزء فاذا الشكل متأخر عن الصورة بهذه  
 المراتب فكيف يقال انها مع الشكل او متأخر عنه واجاب عنه المحقق  
 الطوسي بان هذا البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة  
 لا عن الصورة المتشخصة والذي ندعيه عدم تأخر الشكل عن الصورة  
 المتشخصة لاحتياجها في تشخصها الى التناهي والتشكل ولا يبعدان  
 يحتاج الشئ في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم المحتاج  
 في تشخصه الى الابن والوضع المتأخرين عنه فاذا التناهي والتشكل  
 غير متأخرين عن الصورة المتشخصة من حيث هي متشخصة وان كانا  
 متأخرين عن ماهيتها هذا والانسب ح ان يقال لان الصورة متأخرة  
 عن الشكل قطعاً ولقائل ان يقول احتياج الصورة في تشخصها  
 اليهما غير معقول لانه ان كان الى الجزئ منها لزال التشخص  
 بزواله وليس كذلك فان الشمعة المتشخصة المعنية باقية مع تبدل افراد  
 التناهي والتشكل عليها وان كان الى الكلى منهما فذلك بطل قطعاً  
 فانا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلى مثلاً الى الصورة لا يفيد  
 تشخصها ( والشكل لا يوجد قبل الهيولى ) فهي اما متقدمة عليه  
 او معد ( فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة  
 على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات او معه  
 بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات )  
 لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ والمتقدم  
 على ما مع الشئ متقدم عليه هف بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم  
 ان الحكم بان المتقدم على ما مع الشئ متقدم على الشئ لا يظهر

صحته في التقدم والمعية الذاتيين وقد يقال الهيولى متقدم على الشكل  
قطعا بناء على ان لحوق الشكل انما هو بمشاركة الهيولى وح  
لا يحتاج الى المقدمة المنوعة ( فاذن وجود كل منهما عن سبب  
منفصل ) هذا مبنى على ما زعموا من ان المتلازمين يجب ان يكون  
احدهما علة موجبة للآخر او يكونا معلولى علة موجبة لهما ليتحقق  
التلازم اذ العلة الموجبة ما يمنع عند تخلف المعلول عند سوء  
كانت علة تامة او جزأ اخرها منها فهي مستلزمة للمعلول وبالعكس  
واحد المعلولين مستلزم لها وهي للمعلول الآخر وبالعكس وههنا  
بحث لانه ان اعتبر في العلة الموجبة الابطحاد فلانهم انه اذا لم يكن احد  
المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا معلولى علة موجبة لهما لزم  
امكان انفراد احدهما عن الآخر وهو ظاهر وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون  
الهيولى علة فاعلية على تقدير كونها موجبة فلا يكون وصف العلة  
بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام ( وليست الهيولى غنية من كل الوجوه  
عن الصورة لما بيناه انهما لا يقوم ما بالفعل بدون الصورة ) اى بدون  
ماهيتها فهي تستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها ولو زال صورة  
عنها ولم يقترن بها صورة اخرى انعدمت المادة فتلك الصورة المتواردة  
عليها كالدعائم تزول واحدة منها عن السقف ويقام مقامها دعائم  
اخرى فيكون السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم ( وليست  
الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بيناه انها لا توجد  
بدون الشكل ) المقتدر الى الهيولى ( فالهيولى تقتدر الى الصورة  
في وجودها وبقيائها ) اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات  
ان الهيولى مقتدرة الى الصورة في البقاء لكانت الصورة ايضا مقتدرة  
الى الهيولى فيه لما تبين ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى  
وقد يقال هذا منافي لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى  
اذلا معنى للعلة الا ما يحتاج اليه الشئ في تحققه فاو افقتدرت الهيولى  
الى الصورة في الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد  
ههنا ان الهيولى مقتدرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة المتشخصة



لجواز انتفاءها مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا هو ان الصورة المتشخصة ليست عللة للهيولى فلا ساقاة فيه ( والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكيلها ) قيل ولما تغير جهتا التوقف فيهما لم يلزم دور ( واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة في التشكل وبالعكس اذ يحتاج كل منهما لا في ذاتها بل في تشكيلها الى ذات الاخرى لا الى تشكيلها وقد يجاب بان احدهما اذا كانت عللة لشكل الاخرى فهي من حيث انها متشخصة تكون متقدمة على شكل الاخرى ومن مشخصاتها الشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس الامر لدار والحق ان الشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهوية بل بمعنى انه لازم للشخص من حيث هو شخص وتقدم العللة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها لا بلوازها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم فان العللة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه ( فصل في المكان وهو اما الخلاء ) اراد به البعد المجرد عن المادة واكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل ( او السطح الباطن من الجسم الحاوي للمماس للسطح الظ من الجسم المحوى ) لان الجسم بكلية في مكانه مالى له فلم يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته انه حاصلاتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكلية فهو اما منقسم في الجهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحيا عرضيا لاستحالة الجوهرى ولا يجوز ان يكون حالا في المتكّن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتكّن في جميع جهاته والالم يكن ما ليا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي للمماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى وهذا مذهب المشائين على الثاني يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا لبعد الاذن في الجسم بحيث ينطبق احدهما على الاخر ساريا فيه بكلية فذلك البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا مو هو ما يشغله الجسم وعلاءه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون

بعد اما ديا قائما بالجسم والايلازم من حصول الجسم فيه تساخل الاجسام  
فهو بعد مجرد وهو مذهب الاشراقين ويسمونه بعدا مفطور الزعمهم  
انه فطر عليه البداهية وصحفه بمصهم بالمقطور بالقصاف اى بعداله  
الاقطار ويجب ان يكون جوهر لقيامه بذاته وتوارد الممكنات  
عاليه مع بقائه بشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين اعنى الجواهر  
المجردة التى لا تقبل اشارة حسية والاجسام التى تقبل اشارتها وهى  
جواهر كثيفة وح يكون الاقسام الاولية للجواهر ستة لاجسة  
على ما هو المشهور ( والاول بط فتمين الثانى وانما قلنا الاول باطل  
لانه لو كان خلاه فاما ان يكون لاشيئا محضا او بعدا موجودا مجردا  
عن المادة لاسييل الى الاول لانه يكون ح خلاه اقل من خلاه فان الخلاه  
بين الجدارين اقل من الخلاه بين المدينين وما يقبل الزيادة والنقصان  
استحال ان يكون لاشيئا محضا ) قيل قبول الزيادة والنقصان  
انما على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضى واما كونه  
موجودا حقيقة فغير لازم منه وقد يجاب عنه باننا نعلم بالضرورة  
ان التقاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول  
ان اراد الترديد بين الاشياء المحض فى الخارج والموجود فيه كما هو  
الظ اذا لعادة جارية بابطال مذهبي المتكلمين والاشراقين بوجهين  
ابطل بهما شق الترديد الاول بالاول والثانى بالثانى فيلزم ان ما ذكره  
المص لا يدل على انه ليس لاشيئا محضا فى الخارج بل يدل على انه ليس  
لاشيئا محضا فى نفس الامر وان اراد الترديد بين الاشياء  
فى نفس الامر والموجود فيها فيتسع دائرة المناقشة فى الشق الثانى  
( ولاسييل الى الثانى لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته  
غنيا عن المحل ) والا لكان لذاته مفتقرا اليه وهذا مناف لتجرده  
( فاستحال اقترانه به ) على وجه الافتقار ( غف ) لانه مفتقر  
اليه فى الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد المادية  
والمجردة مع ان المادبة اعراض والمجردة جواهر وموقوف على عدم  
الواسطة بين الحاجنة والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوعان ( فصل

في الحيز كل جسم فله حيز طبيعي ( قيل هذا ينتقض بالجسم المحيط  
فانه جسم ليس له حيز على تفسيره اى السطح الباطن من الجسم الحاوى  
المماس للسطح الفظ من الجسم المحوى اذ ليس وراءه جسم آخر نعم له  
وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز  
عندهم ما به يمتاز الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من الممكن لتناوله  
الوضع الذى يمتاز به المحدد عن غيره في الاشارة الحسية فهو متحيز وليس  
في مكان ولا بعد في ان يكون الحالة التى تتميز في الاشارة الحسية من غيره  
طبيعية له وان لم يكن شئ من اوضاعه ونسبته بالقياس الى ما تحته  
اصرا طبيعيا فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق في شرح  
الاشارات من ان الممكن عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان الممكن  
عندهم قريب من مفهومه اللغوى وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض  
للسيرر واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالتحيز الذى  
للم يشغله لكان خلاه كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور  
من الحكماء فهما واحد وهو الطيح الباطن من الجسم الحاوى المماس  
للسطح الظاهر من المحوى قلت المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز  
اعم من الممكن حيث قال في موضع من طبيعيات الشفاء لا جسم  
الاو بطقه ان يكون له حيز هو اما مكان واما وضع وفي موضع آخر  
منها كل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذامكان كان حيزه مكانا  
(ولانا لو فرضنا عدم تأثير القواسر) اى الامور الخارجية (اكان في حيز)  
معين بالضرورة ( وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او القاسر )  
اى لا مخرج خارج وانما فسرنا القاسر بذلك اذ لو كان المراد منه  
ما كان تأثيره على خلاف مقتضى الطبيعة لم يكن الترديد حاصرا  
( لاسمى الى الثانى لانا فرضنا عدم القاسر ) فتعين الاول ( فاذن  
انما يستحقه طبيعته اذ لا يمكن استناده الى الجسمية ) المشتركة لان  
نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة  
لجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق فتعين استناده الى امر داخل  
فيه يختص به يعنى الطبيعة وهو الماط فان قلت تأثير الفاعل فيه

ان كان من الامور الخارجية التي نعرض خلوها عنها فلا نعلم انه عند  
تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا في مكان  
او مقتضيا له وان لم يكن منها جاز ان يكون حصوله في مكان معين  
من فاعله فان الابن من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التأثير  
في وجود شيء بدون تحقق التأثير فيما هو لازم وجوده فالفاعل اذا  
اوجد الجسم اوجده في مكان معين لا محالة قلت هذا وارد على القائلين  
بان المكان هو البعد واما القائل بانه هو السطح فله ان يمنع ان الابن من  
لوازم وجود الجسم كافي المحدد واورد عليهما ان تخليته الجسم مع  
طبعه وان كانت ممكنة في الذهن نظراً الى ذات الجسم لكنها جاز  
ان تكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال بها على  
ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان له مكانا طبيعيا  
على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع ( ولا يجوز ان يكون  
الجسم ما حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا  
حصل في احدهما ) وخلي مع طبعه ( فاما ان يطالب الثاني اولا  
فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه  
طبيعيا ) لانه هارب عنه طالب لغيره ( وقد فرضناه طبيعيا هف  
وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا ) لانه ليس  
طالبا له حين ماخلي وطبعه ( وقد فرضناه طبيعيا هف ) اورد عليه  
بان عدم الطلب لمكان الطبيعى بسبب انه وجد مكانا طبيعيا آخر لا يقدح  
في كون هذا المكان طبيعيا له فان طالب المكان انما يكون اذا لم يكن  
واجدا للمكان الذي هو مطاوبه وقيل لشرح هذا الكلام لو وجد الجسم  
من الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا وفي احدهما  
اولا يحصل في شيء منهما والكل بط اما الاول فظ واما الثاني فلما  
ذكره المص واما الثالث فلانه ح اما ان لا يكون على سمت الحيزين  
او يكون عليه واما ان يتوسط بينهما او يقع بينهما في جهة فعلى  
الاولين يلزم ديه طبعها الى جهتين متخافتين وهو شخ وعلى الثالث ينيل  
الى جهتيهما طبعها فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني وقديتين

بطـلانه واقول لاحاجة لاتمام كلام المص الى هذا التطويل  
فان محصله ان لو كان لجسم واحد حيزان طبيعيان لتمكن حصوله  
في احدهما والتالى بط اذ يلزم على تقدير وقوعه الخلف فكذا المقدم  
( فصل فى الشكل كل جسم فله شكل طبيعى لان كل جسم متناه وكل  
متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعى فكل جسم فله شكل  
طبيعى اما ان كل جسم متناه فلما ان كل متناه فهو متشكل فلانه  
يحيط به حد واحد وحدود فيكون متشكلا ) وقدم ما فيه فتذكر  
( وانما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعى لانا لو فرضنا ارتفاع  
القواسر ) اى الامور الخارجية ( لكان على شكل معين وذلك الشكل  
اما ان يكون لطبعه او لقاسر لاسيل الى الشئ لانا قد فرضنا عدم  
القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المط ) اورد عليه ان تشكل الجسم  
يتوقف على تناهى ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقضى تناهى  
ابعاده ولا تستلزم من حيث هى وما يعرض للشئ بواسطة ليست  
مستندة الى ذاته ولا لازمة له من حيث هو لا يكون عارضا لذاته وهذا  
بعبارة اخرى ورد فى المكان بمعنى السطح فان حصوله الجسم فيه موقوف  
على وجود جسم حاو وهو امر غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى  
البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله وهو وان لم يستند  
الى ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو ( فصل فى الحركة  
والسكون اما الحركة فهى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل  
التدرج ) قيل ببيان ان الشئ الموجود بالفعل لا يجوز ان يكون  
بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون  
موجودا بالفعل وقد فرضناه موجودا ههنا فهو اما بالفعل من جميع  
الوجوه وهو الموجود الكامل الذى ليس له كمال متوقع كالبارى  
عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه او بالقوة من بعضها  
فن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما  
ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد كاتقلاب الماء هو آه فان  
الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة

اوعلى التدريج وهو الحركة اقول فيه بحث اما اولا فلانه يحصل للنفس صفات لم تكن لها فلها خروج من القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا وفساداً واماثانيا فلان الانتقال في الجدة والفعل والانفعال والمتى دفعى عند بعضهم مع انه لا يسمى كونا وفسادا قال ارسطو الحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث اى حدد من حدود المسافة بفرض لا يكون هو قبل ان الوصول اليه ولا بعده حاصل فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهى صفة شخصية موجودة في الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى تستلزم اختلاف نسب المتحركة الى حدود المسافة فهى باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة فباستمرارها وسيلانها تفعل في الخيال امرا متمدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحركة الى الجزء الثانى في الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول عنه يتخيل امر ممتد ينطبق على المسافة كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة الجواله امرا ممتد في الحس المشترك فيرى ذلك خطا وادائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في الوهم لان المتحرك مالم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها واذا وصل فقد انقطعت (واما السكون) فهو عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك (فالمجردات خرجت عنه لانه غير متحركة) ولا ساكنة اذ ليس من شأنها الحركة والتقابل بينهما قابل العدم والملكة وقيل السكون هو الاستمرار زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما قابل التضاد (وكل) جسم (متحرك فله محرك غير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركاً) على الدوام (والتالى كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة) باعتبار مقولة هى فيها (على اربعة اقسام) ومعنى وقوع الحركة فى مقولة هو ان الموضوع يتحرك من نوع ذلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف الى صنف آخر او من فرد الى فرد آخر (حركة فى الكم كالنمو) هو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه ويتداخل فى جميع الاقطار على نسبة ضيية بخلاف السمن فانه ازدياد فى الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية فى بعض

الحيوانات هي المتولدة من المني كالعظم والعصب والرباط والزائدة  
 فيما هي المتولدة من الدم كالشحم والسمين (والذبول) هو انتقاص  
 حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينفصل عنه في جميع الاقطار على نسبة  
 طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء الزائدة وقد عد  
 العلامة في شرح القانون السمين والهزال ايضا من اقسام الحركة  
 الكمية وههنا بحث اذ الحركة في مقولة تستدعي امرا واحدا بعينه  
 يتوارد عليه افراد تلك المقولة ونظ ان افراد المقدار في النمو والذبول  
 لا يتوارد على شئ واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو لم يعرض  
 لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان له المقدار  
 الصغير مع امرا اخر فتضم اليه وهذا المجموع غير ما كان له المقدار  
 الصغير سواء صار متصلا واحدا او لا وكذا المقدار الصغير في الذبول  
 لم يعرض لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما يعرض لجزء  
 ما كان له المقدار الكبير فحمل المقدار الكبير والصغير في حاتى النمو  
 والذبول متغيران فليس من الحركة الكمية وكذا الحال في السمين  
 والهزال فتتخصص في التخلخل والتكاثف وارادوا بالتخلخل ههنا  
 ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره وبالتكاثف ان ينقص  
 مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل على  
 الانتقاش وهو ان يتباعد الاجزاء ويتداخلها جسم غريب كالقطن  
 المنقوش والتكاثف على الاندماج وهو ان يتقارب الاجزاء بحيث  
 يخرج ما بينهما من الجسم الغريب كالقطن المنقوش بعد نفسه  
 وقد يطلقان على رقة القوام وغلظته وما يدل على تحقهما ان القارورة  
 الضيقة الرأس اذا كتبت على الماء فلا يدخلها فاذا مصمت  
 مصما قويا ثم كتبت عايه دخلها وما ذلك بخلاء حدث فيهما  
 بالمص لا امتناعه بل لان المص اخرح بعض الهواء واحداث في الهواء  
 الباقي خلخلا فكبر حجمه بحيث يشغل مكان الخارج ايضا ثم اوجد  
 فيه البرد الذي في الماء تكاثفا فصغر حجمه وعاد بطبيعته الى مقداره  
 الذي كان له قبل المص فدخل الماء فيها ضرورة امتناع الخلاء

هكذا قالوا واقول انظر ان التكاثف هناك ليس ابرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة اذا كتبت على الماء الحار جسدا يدخل فيها ( وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية ويسمى هذه الحركة استحوالة وحركة في الاین وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر ) بل من این الى این آخر ( على سبيل التدریج ويسمى هذه الحركة ثقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يباين ) ای يفارق كل واحد ( من اجزاء مكانه ) لو كان له مكان ( ويلزم مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدریج ) اقول ههنا بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي الانتقال من وضع الى آخر تدريجيا ولانسلم ان ذلك الانتقال مخصصة فيما ذكره فان القسم اذا قعد انتقل من وضع الى وضع آخر مع انه لا تحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاینية له لا ينسافي ذلك والظاهر ان الحركة واقعة في بواقي مقولات العرض ایض اما الاضافة فلانه اذا فرض ان الماء اشد سخونة من ماء آخر وتحرك في الكيف حتى صار سخونته اضعف من سخونة الاخر فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعنى الاشدية الى نوع آخر منها اعنى الاضعفية انتقالا وتدریجيا وكذلك اذا كان جسم في مكان اعلى ثم تحرك في الاین حتى صار في مكان اسفل او كان اضعف مقدارا من جسم آخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على اشرف او ضاعفه ثم تحرك منه الى وضع هو اخبس او ضاعفه فقد انتقل الجسم في هذه الصور ایض من اضافة الى اخرى تدريجيا واما الملك فلان العمامة اذا تحركت الى النزول او الصعود فلا شك انه يتغير هيئة احاطتها بالتدریج تبعاً لحركتها في الاین واما الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدریج تحرك من تسخن الى اقوى منه وكذلك اذ زاد الاستعداد في قابل السخونة اشد التسخين وقال الشيخ في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في متى دفعها اذا الانتقال من سنة الى سنة ومن



شهر الى شهر يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينهما هو الآن واذا فرض زمانا يشتركان في آن فقبل ذلك الآن يستقر الموضوع متاه بالقياس الى الزمان الاول وبعده يستقر له متاه بالقياس الى الزمان الثاني وذلك الآن نهاية وجود الاول وبداية حصول الثاني فلا تدرج في الانتقال ويرد عليه ان الفاصل بين اجزاء المسافة حدود غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى آخر دفعيا ايضا ولكن اذا فرض مكانان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى الآخر تدريجيا فكذا الحال في الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما زمان كالفجر والمغرب مثلا فانه يكون تدريجيا لادفعيا ( ونقول ايضا ) ما يوصف بالحركة اما ان يكون الحركة حاصلة فيه بالحقبة ام لا بل يكون الحركة حاصلة في شئ آخر يقارنه فيوصف هذا بالحركة تبعاً لذلك الشئ والحركة المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثاني تسمى عرضية كحركة اعراض الجسم ( الحركة ) الذاتية ( اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة ) اقول ان اراد بها مبدأ الميل فلا يلائم قوله ( اما ان تكون مستفادة من خارج ) اى امر مميز عن المتحرك في الاشارة الحسية ( اولا يكون ) وان اراد بها الميل فلا يلائم قوله ( فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعورا اولا يكون ) اذ الميل على ما ذكره الشيخ في رسالة الحدود كيفية بها يكون الجسم مدافعا لما يمانعه وهى عديمة الشعور قطعاً فان جلت على الاول فالمراد ان يكون تحريكها مستفادة من خارج وان جلت على الثاني فالمراد ان يكون لمبدأها شعور فالحل على الاول اولى بالعبارة ( فان كان لها شعور ) قيل بمجرد الشعور لا يكفي في كون الحركة ارادية كما في الساقط من علو مع شعوره بسقوطه بل اذا كان لها شعور و ارادة ( فهى الحركة الارادية ) اقول هذا مدفوع بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعية ولا شعور لها وان كان للمتحرك شعور و ارادة ( وان لم يكن لها شعور فهى الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة

من خارج فهي الحركة انفسية ) فيه اشارة الى ان فاعل الحركة  
 القسرية طبيعية المقصور لا القاسر والا لزم من انعدامه انعدامها  
 ماهو معد ( فصل في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار  
 معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا  
 في الاخذ والترك ) والاولى ترك الاخذ لتكراره ( وجدت الحركة  
 البطيئة قاطعة ) لمسافة ( اقل من مسافة ) السريعة ( والسريعة  
 قاطعة ) لمسافة ( اكثر منها واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة  
 وتركها امكان ) اى امر واحد غير المسافتين والحركتين تمتد يسع  
 ( قطع مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطؤ معين )  
 قال الامام هذا مبني على وجود حركتين تبدآن معا وتنتهيان معا  
 وليست هذه المعية الالمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد  
 اثبات الزمان فيلزم الدور وايض هذا مبني على وجود حركتين  
 احدهما اسرع والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطؤ  
 الا بعد اثبات الزمان فيلزم دور آخر واجاب بان الزمان ظاهر  
 الوجود والعلم به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام  
 والشهور والاعوام والمقي بيان الحقيقة الخاصة اعنى كونه كما  
 ومقدار الحركة ولاشك ان العلم بوجود الزمان يكفينا في ثبوت المعية  
 والسرعة والبطؤ فلا دور اقول يمكن ان يجاب ايض بان ثبوت  
 المعية والسرعة والبطؤ وان توقف على ثبوت الزمان في نفس الامر  
 لكن لايتوقف العلم بذلك على العلم بهذا حتى يلزم الدور ( وهذا  
 الامكان قابل للزيادة والنقصان ) فان الحركتين اذا اختلفتا  
 في الاخذ والترك لتفاوت امكانهما ( وغير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه  
 معا ) بالضرورة وقيل لانه يلزم من اجتماع اجزاء الحركة  
 الواقعة فيها اقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة  
 وهي كما انها واقعة في الزمان واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع  
 اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء  
 الزمان ايض اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزاؤه لكان الحادث

في يوم الطوفان حادثا في يومنا وبالعكس وانت لا تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشيء ان يكون الحاصل في احدهما حاصلها في الآخر ( فهنا امكان متقدر غير ثابت وهو المعنى من الزمان ) وفي المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن السيل ايض والثاني امر متوهم لا وجود له في الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم مثلها يفعل لسيلا نه امرا متمدا وهما للحركة بمعنى القطع ( وهو مقدار الحركة لانه ) كم لقبوله الزيادة والنقصان بالذات وليس مركبات من آت متتالية لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي يقع عليها الحركة فلو تركب منها لتركب المسافة من اجزاء لا يتجزى فيكون مقدارا وقيل مقدار به يتوقف على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو م ( لا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة ) المناسب ان يقول لامر قار ( اولهية غير قارة ) ليتم الحصر لان الامر القار وهو ما يجمع اجزائه في الوجود شامل للجواهر مطلعا والاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانها لا تشمل الجواهر اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا باعتبار الحصول في الهيئة والعروض في العرض ( لاسيلا الى الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا الهيئة قارة ) والا يتحقق الشيء بدونه مقداره ( فهو مقدار لهية غير قارة وكل هيئة غير قارة فهو الحركة فالزمان مقدار الحركة ) وسيجيء زيادة بيان له في الفلكيات ( وتقول ايض ان الزمان لابتداية له ولانهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية ) قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا لان مقتضى التقدم الزماني ان يكون المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم

زمانيا لزم ان يكون الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متأخر عنه  
وننقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم ان يكون هناك ازمنة غير  
متناهية ينطبق بعضها على بعض وانه محال بالضرورة وح يجوز  
ان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زمانى وقد يجاب بان التقدم  
الزمانى لا يقتضى ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لانجام  
مضاير له بل يقتضى ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لانجام  
القبل معها البعد فان هذه القبليّة لا توجد بدون الزمان  
فان لم يكن شئ من المتقدم والمتأخر زمانا احتيج فيهما الى الزمان  
وان كان احدهما زمانا والاخر ليس بزمان احتيج في الاخر الى الزمان  
دون الاول وان كان كل واحد منهما زمانا لم يخرج في شئ منهما  
الى زمان زائد عليه وذلك لان القبليّة المذكورة ماضية لاجزاء  
الزمان اولا وبالذات ولما عداها تاليا وبالعرض وقيل تدل على ذلك  
انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو اتجه ان يقال لماذا قلت  
انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية  
ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على  
هذه اتجه ايضا ان يقال لم قلت ان تلك مقدمة على هذه فلو اجيب  
ان تلك كانت امس وهذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم لم يصح  
ان يقال لم ذا قلت انه متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع السؤال  
عند قولك امس متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم مأخوذ  
في مفهوم لفظ امس كما ان التأخر عن اليوم مأخوذ في مفهوم لفظ  
الغد فلو قيل لم ذا قلت امس متقدم على اليوم كان كما لو قيل لم ذا  
قلت ان الزمان المتقدم مقدم على الزمان المتأخر وهذا مما يعد مخففا  
وكما ان انقطاع السؤال عند قولنا كانت تلك في ازمان المتقدم وهذه  
كانت في الزمان المتأخر لا يدل على ان التقدم عرض اولى للزمان فكذا  
انقطاع السؤال عند ما ذكرتم لا يدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه  
عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاثبات لا في الـبوت وهذا هو  
المطل كالا ينبغي ( فيكون قبل الزمان زمان هف وكذلك لو كان له نهاية

لكان عدمه بعد وجوده ببدية لا توجد مع القبية ) وكل بعدية لا توجد مع القبية فتكون زمانية فكون بعد الزمان زمان هـ الفن الثانى فى الفلكيات وفيه ثمانية فصول فصل فى اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه ان ههنا جهتين لا تبدلان احدهما فوق والاخرى تحت ) فان انقائم اذا صار منكوسا لم يصر ما بلى رأسه فوفا وما بلى رجله تحتابل صار رأسه من تحت ورجله من فوق بخلاف باقى الجهات فان المتوجه الى الشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة يطلق على منتهى الاشارات او منتهى الحركات المستقيمة وبالنظر الى الاول قيل ان جهة الفوق هى محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارات الحسية ومقطعه. وبالنظر الى الثانى قيل هى مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا انفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها اخذت من جهة النحت متوجهة الى ما يقابلها والمشهور انها ستة وسبب الشهرة امران هـ و خاصى اما العاصى فهو ان الانسان يحيط به مبدان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم فالجانب الذى هو اقوى فى الغالب يسمى يميننا ومقابله يسارا وما يحاذى وجهه قداما ومقابله خلفا وما بلى رأسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولم يكن عندهم سوى ماذكر وقفت اوها مهم على هذه الجهات الست واعتبروها فى سائر الحيوان ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما بلى ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ثم عمموا اعتبارها فى سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متميزة على الوجه المذكور واما الخاصى فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم واكمل بعد منها طرفان فكل جسم جهات ست الان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتمايزة فى الجسم فطرفا الامتداد الطولى يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضى يسميهما باعتبار

عرض قامت به باليمين واليسار وطرفا الامتداد العميق، يساهما باعتبار نحن  
فأنته بالقدم والحاف فلا اعتبار الحاسم، أثقل على الاعتبار العاوى مع  
زيادة وهى تقاطع الابعاد على قوائم ولا شك ان العامة غافلون  
عنهما وان امكن تطبيق اعتبارهم عليهما وانت تعلم ان قيام بعض  
الامتداد على بعض مما لا يجب في اعتبار الجهات واذا لم يعتبر كانت  
الجهات غير متناهية لا يمكن ان يفرض في جسم واحد بل بالقياس  
الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية ( وكل واحدة منهما موجودة )  
قيل فيه اشكال لانهم قالوا جهة التحت هى المركز الذى هو النقطة  
الموهومة فلا يكون موجودا اقول كانهم اراد الموجود فى نفس الامر  
( ذات وضع غير منقسم فى امتداد مأخذ الحركة ومتى كان كذلك  
كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات  
وطع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها ) وقد يقال  
انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من النقط ولا السطوح  
من الخطوط بل هى متصلة فى انفسها لا مفصل فيها مع انهم جوزوا  
الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمه فى وسط الخط والى الخط المتوهم  
فى وسط السطح فلا يلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودة  
فى الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود المحل  
الذى يتوهم كون المشار اليه فيه ( ولما امكن اتجاها المتحرك اليها ) قيل  
بالوصول اليها او بالقرب منها وانما قيد الاتجاه بهما لا مكان اتجاها  
المتحرك الى المعدوم ويقصد بالحركة تحصيله كما فى الحركة الكيفية  
وهنا بحث اذ يمكن فيه ايضا اتجاها المتحرك الى المعدوم بالوصول اليه  
عند القائل بان المكان هو السطح ( وانما قلنا انها غير منقسمة ) فى ذلك  
الامتداد ( لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك )  
فلا يجوز حركته فى الجهة لانها ماعنه او اليه الحركة فاو كانت  
الحركة فى الجهة كانت الجهة مسافة لاجهة وانه شىء وح ( فاما ان  
يتحرك عن المقصد ) يعنى الجهة ( او الى المقصد فان تحرك عن المقصد  
لم يكن ابعاد الجزئين من الجهة ) والا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة

( وان يحرك )

( وان محرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة ) والا  
لكانت الحركة منه حركة من الجهة انول تمام هذا الكلام  
موقوف على تسليم امتناع الحركة في الجهة كما اشترنا اليه واذا ثبت  
ذلك فلا حاجة الى هذا التردد لان انقسام الجهة مستلزم لا مكان  
الحركة فيها ( واذا ثبت هذا ) ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا  
لكانت جواهر وكانت قابلة للانقسام في جميع الجهات كما مريح  
لا بد لها من امر يحدد ويعين وضعها ولا يجب ان تكون قائمة  
بالحدد كاذكره بعضهم لان جهة الفوق اعنى السطح الاعلى من الفلك  
الا عظم وان كانت قائمة بالحدد الا ان جهة التحت اعنى المركز  
ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعين وضعه بالحدد ايضا  
( فنقول تحدد الجهات ليس في خلاء ) لاستحالته ( ولا في ملاء متشابه  
والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع ) لان الملاء المتشابه لا يوجد فيه  
امور مختلفة بالطبع ( فلا يكون احدهما مطلوبة ) لبعض الاجسام  
( والاخرى متروكة ) لذلك البعض ( هف ) لان النار والهواء طالبان  
بالطبع للفوق وهاربان عن التحت والارض والماء بالعكس ( فاذن  
تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه ) قيل لتوجيه  
هذا المقام ان تحدد الجهات ليس في داخل نحن الملاء المتشابه فاذن  
هو في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه متحصلة به وقال  
بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه ملاء لا يوجد فيه امور مختلفة  
الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مقابلة  
للاولى وهو الجسم الذى لا يكون متناهيان المتناهي يوجد فيه  
حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقطة وانما تعرضوا  
للملاء المتشابه تنبيهها على ان اثبات محدد الجهات لا يتوقف على  
تناهى الابعاد هذا والكلام على كل من التوجيهين لا يخلو عن  
عمل كما يظهر بادنى تأمل ( ومتى كان كذلك كان تحدد ها بجسم  
كرى لان تحدد ها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان  
بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذى ليس بكرى

يحدد به جهة السفلى لان جهة السفلى غاية البعد عن جهة الفوق ( بحيث لا يمكن ان يتصور هناك ما هو ابعد منه ) ( والا لتبدلت ) جهة السفلى ( بالنسبة الى ما هو ابعد منه ) فصارت فوقا بالقياس الى ذلك الابد ( ولا يتحدد به ) اى بغير الكرى ( غاية البعد ) سواء كان البعد اخلا او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد به غايته اصلا سواء كان الجسم كريا او لا فان كل ما يفرض انه ابعد الابداد ولم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد من ذلك الابد ( فلا يتحدد به جهة السفلى ) بخلاف الكرة اذ يتحدد بمر كزه غاية البعد الداخلى فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى ايضا لانهما جهتان متقابلتان مقابلة في الغاية بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابداد المفروضة عن المحيط الا ان المحيط ليس ابعد الابداد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكرى لما وقعنا على ابلغ وجوه المقابلة قلت هما واقعتان على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون احدهما ابعد الابداد المفروضة عن الاخرى واما كون كل واحدة منهما ابعد الابداد المفروضة عن الاخرى فلا يمكن قطعا ( وان كان باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والالم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن بعضها ) في الامتداد الى الوصل بينهما ( فهو اقرب من الاخر وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع ) لكونها غاية القرب من البعض الآخر والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه الى اين ( فيجب ان يكون بعضها محيطة بالآخر ) والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون ككرة والا لم يتحدد جهة السفلى فهو كاف في تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه ويقع المحاط لاحشوا لا دخل له في التحديد ولا بد ان يكون المحدد محيطة بسائر الاجسام اذ لو كان وراءه جسم لما كانت جهة الفوق القائمة به منتهى الاشارة ( فيحصل المظ ) وانت تعلم ان ما ذكره لو تم لدل على كروية جسم محدد للفوق والتحت



محيط لساثر الاجسام وهو الفلك الاعظم ولا يدل على كروية جميع  
الافلاك وكذا الاحوال المثبتة في النصول الآتية فلا تغفل ( فصل  
في اثبات ان الفلك بسيط اى لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع )  
بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر اىض وقد يطلق البسيط  
على ثثة معان آخر \* الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبايع  
بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة  
كالعظم واللحم \* الثانى ما يكون كل جزء مقدارى منه بحسب الحقيقة  
متساويا لكلكه فى الاسم والحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك  
والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هى العناصر  
ولا تشاركتها فى اسمائها وحدودها \* الثالث ما يكون كل جزء  
مقدارى منه بحسب الحس متساويا لكلكه فى الاسم والحد  
فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة دون الافلاك ( لانه لا يقبل  
الحركة المستقيمة ) اى الاينية مطلقا والمستديرة هى الوضعية واما  
الحركة الجوالية ونظائرها فانما تسمى مستديرة لغتة لاصطلاحا  
كما صرح به بعض المحققين ( ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه  
لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة ) اذا  
فرض تحركه بها ( فانه متجه الى جهة وتارك اخرى وكل ما هذا شأنه  
فالجهات محددة قبله لابه ) فيه نظر اذ لا يلزم من ذلك الاتحاد  
الجهات قبل حركته ولا استحالة فيه وانما الملح ان يتحدد الجهة قبل  
وجوده فالمناسب الاقتصار على ان يقال فالجهات لا يكون محددة به  
( والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة  
المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا  
فاما ان يكون كل واحد من اجزائه ) اى بساطته ( على شكل طبيعى  
او قسرى ) او يكون بعضها على شكل طبيعى وبعضها على شكل  
قسرى ( لاسبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا لان الشكل  
الطبيعى للبسيط هو شكل الكرة ) قالوا لان الطبيعة فى الجسم  
البسيط واحدة والفاعل الواحد فى المفصل الواحد لا يفعل الافعلا

واحدًا وكل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال يكون جانب منه خطأ وآخر سطحًا وآخر نقطة ( ولو كان كل واحدة كرة لاستحال ان يحصل من مجوعها سطح كرى متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثاني ) واثالث ( لانه لو لم يكن كل واحد منها ) او بعضها ( كرة فمح يكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة ) فان تغير الشكل لا يخفى عن حركة اينية ( هف ) لا يخفى عليك ان الثابت فيما سبق استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المسقيمة والمثبت هها استحالة ان يكون اجزائه قابلة لها وقد يقال اذا كانت اجزائه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركتها مقدمة عليها وهى متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن محمدا لها هف وفيه بحث اما اولا فلان جزء الفلك اذا تحرك على دائرة من مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى احدى الجهتين الفوق والتحت فلم يلزم تحمدهما قبل المحمده والمحمده انما يحمدهما دون سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم جهات حركتها على حركتها لا عليه ( فصل فى ان الفلك قابل للحركة المستديرة ) اى الوضعية ( لان كل جزء من الاجزاء المفروضة فيه ) هذا مبني على ان الفلك متصل واحد لاجزائه له بالفعل ( لا يختص بما ) ي الطبيعة ( يقتضى حصول وضع معين ومحاذاة معينة لتساوى الاجزاء فى الطبيعة ) اورد عليه ان البساطة التى يستدل بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو مخ بالضرورة اولى بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلا بد هناك من قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفارقة جدا فى الصغر والكبر ترسمهما النقطة المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا عظيما بالسرعة والبطء مع استواء جميع النقطة المفروضة فى ذلك البسيط وصلاحيتهما للطبيعة والسكون ورسم الدائرة الصغيرة او الكبيرة بالحركة البطيئة او السريعة وانه ترجيح

بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لامر عائد  
الى محركه وان لم يعلم بعينه ضرورة كون المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا  
مناف لقوله ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء وعليه مبنى كثير من قواعدهم  
( فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر )  
وما ذلك الا بحركة ولما امتنعت المستقيمة تعينت المستديرة وقد يقال ان عدم  
وجوب الوضع والمخازات لطبايع الاجزاء يستلزم جواز زواله عنها وذلك  
لا يستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز زواله بحركة غيرها مما اعتبر الوضع  
والمخازات معه سواء كانت تلك الحركة طبيعية او قسرية واجيب بان اذا  
فرضنا وجوب سكون الغير ولا حظناه من حيث انه بسيط وجدنا كل جزء  
منه يمكن الزوال عن وضعين فتعين امكان حركته قطعاً ( وتقول ايضا  
يجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك والا لما كان قابلاً للحركة )  
المستديرة ( لكن التالى كاذب والمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن  
في طبعه ) المناسب ان يقول لو لم يكن طبعه ( مبدأ ميل مستدير ) اقول  
في كلامه اضطراب لانه لو كان الطبع بمعنى الطباع ويتناول ماله شعور  
وارادة فلا يلزم قوله فيما بعد والالكان الشئ مع العايق الطبيعى كهو لاعمه  
وان كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله ( لما قبل الميل ) المستدير  
( من الخارج ) اذ اللازم على تقدير ان يقبل ما ليس في طبعه مبدأ ميل  
مستدير ميلا من خارج هو تساوى الجسم القليل الميل والذى لا ميل طبيعيا  
فيه في السرعة كما ستقف عاينه والاستحالة في ذلك وايضا لم يصح قوله  
( فلا يكون فيه ميل ) مستدير ( اصلاً ) وهو وظ والمناسب ان تحمل الطبع  
على الطباع والعايق الطبيعى على المتناول لانه شعور وارادة فان الطبيعة  
ايضا يطلق على سبيل النادرة مرادفة للطباع كما صرح به بعض المحققين  
( فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة )  
وفيه بحث اذ لو اريد به ان الحركة المستديرة يمكن ذاتي له فهذا لا يشاق  
امتناع حركته على الاستدارة بواسطة عدم علمها وهى الميل المستدير  
وان اريد به ان للالك استعدادا تاما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك

الا استعداد الا عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع فذلك غير  
 معلوم مما مر وايضا ما ذكره ههنا جار في كل البسائط العنصرية  
 اذلا شبهة في امكان حركته المستديرة كيف لا وقد ذهبوا الى ان كرة  
 النار متحركة بما تبعه الفلك فيجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير  
 يتحرك به ويمكن تقرير الدليل على وجه يكفى فلك امكان الحركة بحسب  
 الذات ولايجزى في العناصر بان يقال التحريك القسرى للفلك يمكن  
 وما يقبل تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبدأ ميل طباعى ولما امتنع  
 في الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ مبدأ ميل مستدير ( وانما قلنا  
 انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير من خارج  
 لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة في زمان ) اذلا يتصور وقوع الحركة  
 في الآن ( ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذى ميل ) طبيعى  
 يكون ذلك الميل معاوقا لميله القسرى بخلافته ايا في الجهة ( ويتحرك  
 بمثل تلك القوة ) القسرية ( في عين تلك المسافة والالكان الشئ )  
 اى الحركة ( مع العايق ) وهو الميل ( الطبيعى كهولا معه هف ) قيل  
 لا يلزم من فرض عدم الميل العايق فيه عدم جميع العوايق فيمكن  
 ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا لعايق آخر يقاوم ذلك العايق بالميل  
 الذى في ذى الميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم الميل اقصر من زمان  
 ذى الميل واجيب باننا نفرض مثل ذلك العايق مع ذى الميل ايضا  
 ( وذلك الزمان الاقصر ) الذى هو زمان عديم المعاوق ( له نسبة لاحالة  
 الى الزمان الاطول ) وليكن نصفه كان يكون زمان عديم الميل ساعة  
 و زمان ذى الميل ساعتين ( فاذا فرضنا ) ذاميل آخر ميله ( اضعف  
 من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان  
 الاقصر الى الزمان الاطول ) فيكون نصفه ( فيتحرك ) ذى الميل  
 الثانى ( بتلك القوة ) القسرية ( في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته )  
 اى مسافة عديم الميل ( لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقص  
 القوة الميلية ) المعاوقة ( التى في الجسم ) وبنقص سرعتها بقدر ازدياد  
 القوة المذكورة ( لانه لو انتقص شئ من القوة ) المعاوقة ( التى في الجسم

ولا يزداد لسرعة ) اوزاد شئ منها ولا ينقص السرعة ( لم يكن  
النوة المييلية مانعة من الحركة هف ) فلما كان الميل الثانى نصف الميل  
الاول كان سرعة ذى الميل الثانى ضعف سرعة ذى الميل الاول  
فينتجرك ذو الميل فى نصف زمان ذى الميل الاول وذلك النصف  
مثل زمان عديم الميل مسافة ذى الميل الاول وهى مثل مسافة عديم  
الميل ( فظهر ان الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه ح متساويان  
فى السرعة والبطؤ وهو ح ) وقد يقرر الكلام بعد فرض الاجسام  
الثثة المذكورة بوجه آخر بان يقال فيقطع ذوالميل الثانى من مسافة  
عديم الميل فى زمان عديم الميل لان السرعة تزداد وتنقص بانقصاص  
الميل المعارق وازدياده فكلما كان الميل المعارق اقل كان زمان الحركة  
اقصر لازدياء السرعة وكلما كان الميل المعارق اكثر كان زمان الحركة  
اطول لانقصاص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل  
المعارق فلما كان الميل الثانى نصف الميل الاول كان زمان حركة  
ذى الميل الثانى نصف زمان حركة ذى الميل الاول وهذا ساعتان  
فذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال ابوالبركات وجودالحركة  
من حيث هى لا يتصور الا فى زمان فذلك الزمان الذى يقتضيه  
ماهيتها يكون محفوظا محققا فى جميع الحركات وما زاد عليه يكون  
بحسب المعارق فيجب ان يشترك الاجسام الثثة فى ساعة واحدة لاجل  
اصل الحركة وهى زمان حركة الميل فيكون ساعة فى ذى الميل  
الاول باء ميله ولما كان ميل ذى الميل الثانى نصف ميل ذى الميل  
الاول كان زمان حركة ذى الميل الثانى نصف زمان حركة ذى الميل  
الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا  
واجيب عنه بان الزمان متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم  
بالفرض الى اجزاء هى ازمنة انقساما لا تقف عند حد وكذلك الحركة  
متصلة بانطباقها على المسافة والزمان ولا تنقسم الا الى اجزاء هى  
حركات مفروشات كما ان المسافة لاتنقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحد  
منها مسافة زمان اية حركة فرضت اذا جزه على اى وجه اريد كان

كل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من اجزاء تلك المسافة وهو في نفسه ايضا مسافة فاهية الحركة من حيث هي الحركة سالحة لان يقع في اى جزء كان من اجزاء المفروض للزمان والمسافة فلا يقتضى الحركة لذاتها قدرا معيناً من الزمان ولا من المسافة بل يقتضى مطاقهما ويمكن ان يقال ان البديهة تحكم بان الحركة المخصوصة التى توجد في مسافة مخصوصة يقتضى قدرا معيناً من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاقى ثم ان الزمان يزداد بسبب المساواة فيكون بعض من الزمان بازاء المساوق، وبعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام الثلاثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها افرض تساوى تلك الاجسام فيها وما زاد عليه يكون بازاء المساوق وقال الامام لا استحالة في كون الجسم القليل الميل والذي لاميل فيه .تساويين في السرعة الا اذا كان الميل القليل عائقا ولم لا يجوز ان يكون بانسا في مراتب الضعف الى حيث لا يتقوله اثر معاقى كان قطرات الماء اذا تالت وتكثرت اثرت في تقصير الحجر ولا تأثير اصلا لقطرة فيد ( وهذا الملح انما يازم من فرض تحرك ذلك الجسم الذى لاميل فيه او من فرض الميل الذى نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل الاول ) وانما يتعرض بحركة الجسمين الآخرين بالقسر الى خلاف جهة ميلها ولا اجتماع الامور المذكورة اذ الاول مشاهد لا يتأتى انكاره واستحالة الشئ مبنية على التناقى بين الامور المجتمعة وهو متنافى ههنا بالضرورة ( لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن ) بل واقع ويمكن ان يقال نسب مراتب الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت غير متاهية لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية وقد برهن اقليدس على انه يجوز ان يكون للمقدار نسبة الى مقدار آخر لا توجد تلك النسبة بين، النسب العددية ( فهذا الملح انما يازم من فرض تحرك الجسم الذى لاميل فيه اصلا ) تحركا قسريا

فيكون محالا ونقول ايضا ان العلك لا يكون في طبعه مبدأ ميل مستقيم  
والا لكانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضى الاثرين المتنافيين هه  
فيه نظر لاننا لانم المنافات بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما في الكرة  
المدحرجة وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضى توجه الجسم الى جهة  
والمستدير يقتضى صرفه عنها ثم اذ المستدير لا يقتضى التوجه لانه  
يقتضى الصرف ولئن سلم المنافات فيجوز ان يقتضى الطبيعة الواحدة اثرين  
متنافيين باعتبار متقابلين ( فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد )  
وهما يطلقان بالاشتراك على معنيين احدهما حدوث صورة نوعية  
وزوال اخرى والثاني الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد ههنا  
هو الاول ( والخرق والالتيام ) اى افتراق الاجزاء واقترانها ( اما انه  
لا يقبل الكون والفساد فلانه محدد الجهات ولا شئ من المحدد للجهات  
يقبل الكون والفساد واما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان  
ما يقبل الكون والفساد فلصورته الحادثة حيز طبيعي ولصورته  
الفاصلة حيز آخر طبيعي لما بينا ان كل جسم طبيعي فله حيز طبيعي )  
هذا لا يدل على ان يكون الحيز الطبيعي للصورة الحادثة غير الحيز  
الطبيعي للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز الواحد لا يقتضيه  
طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو ثم لان الامور المتخالفة بالنوع جاز  
ان يشترك في لازم واحد ( وكل ما هذا شأنه ) اى ما يكون لصورته  
الحادثة حيز طبيعي ولصورته الفاسدة حيز آخر طبيعي ( فهو قابل  
للمحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة اما ان يحصل في حيز طبيعي لها  
او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب تقتضى ميلا مستقيما  
الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة  
كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضى ميلا مستقيما  
الى حيزها الطبيعي ) وههنا بحث اذ المحدد لا حيز له بمعنى المكان ولا يصح  
حله ههنا على المعنى الاعم منه ( واما انه لا يقبل الخرق والالتيام  
فلان ذلك ايضا ) يتبادر منه حصول الكون والفساد بالحركة  
المستقيمة وابس كذلك بل هما يستلزمان لها ( انما يحصل بالحركة المستقيمة )

لاجزاء الفلك والفلك لايقبل الحركة المستقيمة ( فلا يقبل الخرق والالتيام ) وقد مر ان المراد بها هى الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم من انه لابد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء او اقترانها المستدعين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة او المستديرة وهما محالان فى الفلك اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثانى فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة فى جهة ويتحرك البعض الاخرى فى جهة اخرى مخالفة الاولى او يسكن لكن هذ الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكنت اما طيبة او قسرية او ارادية والكل محال اما الطيبة فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضى الا شيئا واحداً غير مختلفة واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قسر هناك واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم للآلات الجزئية الجسمانية المختلفة التى بواسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة ( فصل فى ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائماً لان الحركة الحافظة لزمان ) اى التى كان الزمان مقدارا لها ( اما ان تكون مستقيمة او مستديرة ) قد علمت الحركة المستقيمة فى عرفهم هى الحركة الاينية مطلقا والمستديرة هى الوضعية ولاشك ان التردد بينهما غير حاسر لاحتمال ان يكون الحركة الحافظ لزمان حركة كمية او كينية والملايم لكلاهما فيما بعد ان تحمل الحركة المستقيمة على مايقع على الخط المستقيم ويصيرح مجال المناقشة فى الحصر اوسع ( لاجاز ان تكون مستقيمة لانها ح اما ان يذهب الى غير النهاية او ترجع لاسبيل الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناهية ) وهو المسافة لا الحركة اذا الحركة الموجودة ليست بعداً والحركة التى هى بعد ليست موجودة ( ولا سبيل الى الثانى لانها لو رجعت لكنت تنهى الى طرف قبل الرجوع فيكون منقضية بالسكون لان بين كل حركتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل الايصال حال الوصول



قلو لم يكن موجودا حال الوصول لاستحالة ان يفعل الوصول  
 قيل عليه لانم ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول  
 بل هو معد لاوصول كالحركة فلا يجب بقاءه مع المعلوم ( وكما كان  
 الميل الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضى كونه غير موصل )  
 يعنى اللا وصول ( لاستحالة اجتماع الميلين ) الذاتيين المتنافيين  
 في حالة واحدة في الجهة اورد عليه الامام بانا لانم الاستحالة المذكورة  
 واقول كلامه مبنى على ان الميل مبدأ المدافعة ولعلمهم ارادوا بالميل  
 ههنا نفس المدافعة فانهم يطلقون عايبا ايضا ولا شبهة ح في تلك  
 الاستحالة قال لا تصنع الى قول من تقول ان الميلين مجتمعان فكيف  
 يمكن ان يكون شئ فيه بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل التهي  
 عنها ولا تظن ان الحجر المرمى الى فرق فيه ميل الى السفلى البتة بل فيه  
 مبدأ من شأنه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق ( فالحال الذى فيه  
 ميل الوصول غير الحال الذى فيه ميل اللا وصول وكل واحد من الميلين )  
 بصفتى الاتصال وازالة الوصول ( آتى ) اى حادث فى آن ( لان  
 الوصول وكونه غير وصول آتى لان حال الوصول ) اى ما يحدث هو  
 فيه لو كان زمانا ( وانقسم فحين ما يكون الجسم فى احد طرفيه لم يكن  
 واصلا ) الى المنتهى هف قيل فيه نظر لانه ان اراد انه لم يكن وصولا  
 تاما فلا محذور فيه وان اراد وصولا فى الجملة فم وقد يقال الحد  
 الذى هو منتهى المسافة الممتدة لا يكون منقسما فى ذلك الامتداد والا  
 لم يكن الحد بتمامه حدا فالوصول اليه آتى اذ لو كان زمانيا لكان ذلك  
 الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئا فشيئا ( وكذا حال صيرورته غير موصل )  
 قيل وايضا قد ثبت ان الوصول اى وهذا يستلزم ان يكون اللا وصول  
 آتيا ايضا لان رفع الآتى آتى لا محالة وقد يقال ان الانطباق والموازاة  
 والمحازاة والتاس والوصول وامثالها انيات لانها تحصل عند انتهاء  
 الحركة مع ان زوال كل منها زمانى اذ لا يحصل الا بعد الحركة فان  
 احد الجسمين اذا تحرك ومال الانطباق على الجسم الاخر فلا شك  
 انهما ينطبقان عند انقطاع الحركة فلا يزول هذا الانطباق الا بعد

ان يتحرك احدهما والحركة مما لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جمع  
ما ذكرنا ( واذا كان كل واحد منهما ) اي الميدين ( انيا وجب ان يكون  
بين الآتين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآتين فيكون  
الزمان مركبا من اجزاء لا يتجزى ) هي الانات ( وبازمة تركب المسافة  
من اجزاء لا يتجزى لانطباقها ) اي المسافة ( على الحركة ) المنطبقة  
على الزمان ( هـ ) هذا يدل على وجود زمان بين الانين واما انه  
لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فيه فاما الى ذلك الطرف المذكور  
فيلزم ان لا يكون للجسم وصول في الان الذي فرضناه ان الوصول  
اوعنه فيلزم وجود الميل قبل حدوثه اذ الحركة عنه انما توجد بالميل الثاني  
واعلم ان الحجة المشهورة هي ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه  
في ان واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه في ان فلا محالة يصير مفارقا  
ومبايناله في ان ايضا ولا يمكن اتحاد الانين والا لكان واصلا الى  
المنتهى ومبايناله في آن واحد معا فوجب تغيرهما بالذات واستحالة  
تتاليهما بلا تخلل زمان بينهما لاستلزام القول بالجزء وذلك الزمان  
المخلل زمان سكون اذ لا حركة هناك لا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه  
الحجة بعينها قائمة في الحدود المفروضة في المسافة المتصلة التي يقطعها  
حركة واحدة وقد ابطالها الشيخ الرئيس في الشفاء بان المفارقة  
والمباينة هي حركة الرجوع فهناك آنان آن يقع فيه ابتداء الرجوع  
والمباينة وآن يصدق فيه على المتحرك انه مفارق ومباين لذلك الحد  
الذي هو المنتهى فان عونا بان المباينة طرف زمان المباينة تختار  
ان ذلك الآن هو بعينه ان الوصول بان يكون حدا مشتركا بين زمان  
الحركتين وان عنوانه انا يصدق فيه على المتحرك انه مباين راجع  
نختار انه مغاير لان الوصول وان بين الآتين زمانا لكنه ليس زمان  
السكون بل هو زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل ان  
نفرض في زمان وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين ان ابتداء  
الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار تقدير الميل  
الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة اقول قد ظهر بما ذكرنا ان

العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب الى ان اللا وصول آتى كما فعله  
المص بعيدا جدا ( فعمل ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقبية  
فيكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان )  
فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة ولا حركة مستديرة يحتمل  
الدوام الاحركة الفلك ( فاذن ) يكون ( الفلك ) اى احد من الافلاك  
وهو الفلك الاعظم على رأيهم ( متحرك على الاستدارة دائما  
وهو الماط ) واقول فيه بحث لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب حركة  
مستديرة على نفسه مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها ( هداية )  
ترفع بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء على انه لا يجب تحلل السكون  
بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا فرض انه رميت حبة الى فوق  
واتلاقى في الجو جبلا ساقطا بحيث يماس سطحها سطحه وترجع ح  
لا محالة فيجب توسط السكون بين حركتها الصاعدة والهابطة وذلك  
يوجب سكون الجبل واللازم بط اذكل عاقل يعلم ان الجبل لا يقف في الجو  
بمصادمة الحبة فاجاب بان ( الحبة المرمية الى فوق عند نزول الجبل تنتهي  
حركتها الى سكون ايضا ) لانقطاع الحركة الصاعدة في آن الملاقات  
وعدم الهابط فيه اذ الحركة لا توجد الا في الزمان ولكنه غير مانع  
عن حركة الجبل ( لان سكونها آتى ) ولا يستقر زمانا فانها وان حصل  
فيها الميلان لكنهما ليسا في آتين متغايرين ليكون ما بينهما زمان  
السكون بل هما يجتمعان في آن الملاقات لعدم تنافيهما لذاتيه احدهما هو  
الميل الصاعد وعرضته الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من  
جهة الجبل كالتجبر المرفوع الى فوق يحس منه الرافع ميلاها بطا  
هو ميله الذاتي الطبيعي ويحسن منه من وضع يده عليه في تلك الحالة  
ميلا صاعدا هو ميله العرضي الحاصل له من جهة الرافع ( وحركة  
الجبل زمانية وليس بينهما ) اى بين هذه الحركة التي توجد في زمان  
وذلك السكون الذي يوجد في آن هو مبدأ ذلك الزمان وينتدم  
بعده ( عناية ) هذا خلاصة ما ذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام  
واقول فيه بحث اذ المراد بالميل العرضي ما لا يقوم بالمتحرك بل بما يجاوره

ويقارنه على قياس الحركة العرضية \* وللخصم ان يقول ان الميل الهابط  
 للعبة ليس من هذا القليل والفرق بينه وبين الميل الصاعد المحجر  
 المرفوع بين وقد يجاب ايضا بان اللعبة لا تماس الجبل بل اذا وصلت  
 ريحه اليها وقفت ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذي  
 ذكرتم من تلاقيهما فرض محال ويجوز استنزاه للمحال الذي هو  
 وقوف الجبل في الجو وبان وقوف الجبل في الجو غير مستحيل بل هو  
 مستبعد عند العقل لكن الضرورات الطبيعية تقتضى امورا يستبعدها  
 العقلاء كما في الخلاء ( فصل في ان الفلك متحرك بالارادة لان حركته )  
 الذاتية ( لولم تكن ارادية كانت اما طبيعية او قسرية لاجازان تكون  
 طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة مناصرة وطلب لحالة  
 ملائمة وذلك ) اى كل من الهرب والطاب في ( الحركة المستديرة محال  
 اما انه لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة ) المناسب ان يقال كل  
 وضع ( يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها توجهه  
 اليها والهرب عن الشيء بالطبع استحالة ان تكون توجهها اليه ) فان قلت  
 لو كان ترك كل وضع في الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع  
 لاستحال كون حركة الفلك ارادية ايضا والا لكان ذلك الوضع مراداً  
 وغير مراد في حالة واحدة قلت يجوز ذلك من وجهين فان مبدءاً  
 الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف اعراضه بخلاف ما اذا كان  
 عديم الشعور اذ لا يتصور هناك اختلاف الجهات والاعراض  
 وههنا بحث لانا لانم ان ترك الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى  
 مثله ضرورة انعدام ذلك الوضع وامتناع اعاده المعلوم ( واما انها  
 ليست طالبة ) بل طلب ( لحالة ملائمة فلان ) كل وضع يتحرك اليه  
 الجسم بحركته المستديرة فحركته اليه هربه عنه والتوجه الى الشيء  
 بالطبع استحالة ان يكون هرباً عنه ولان ( الطبيعة اذا اوصلت الجسم  
 بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنته ) قيل انما يلزم ذلك اذا كانت الحالة  
 المطلوبة امراً وراء الحركة يتوسل بها اليه واما اذا كان المطب بالطبع  
 نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها

بل لغيرها فانها لذاتها تقضى التأدى الى الغير فيكون المط ذلك الغير  
ويمكن ان يقال لا يلزم السكون الا اذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل الحالة  
المطلوبة لان يتأدى حالة اخرى وهم جرا الى غير النهاية حتى  
كما حصلت له حالة مطلوبة يستعد للحالة اخرى يطاها فلهذا  
يتحرك دائما ( والمستديرة الفلكية ليست كذلك ولا جائز ان تكون قسرية  
لان القسرية على خلاف ) ميل يقتضيه ( الطبع فحيث لا طبع لا قسر )  
وفيه بحث اذ لا يلزم من عدم ككون الحركة المستديرة طبيعية  
ان لا يكون له ميل طبايعي مخالف لهذه الحركة ( فصل في ان القوة  
الحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك  
تقوى على افعال ) اى دورات ( غير متناهية ) بحسب العدة ( ولا شئ  
من القوى الجسمانية ) المتشابهة الحالة في الجسم البسيط المنتظمة  
بانتظامه ( كذلك فالحركة للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة  
الجسمانية ) المذكورة ( لا تقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة  
جسمانية ) ذكرناها ( فهي قابلة للجزى ) يهزى الجسم وكل قوة قابلة  
للجزى الى اجزاء كل منها قوة ( فالجزء ) اى كل جزء ( منها ) بالنسبة  
الى اجزاء الجسم يقوى على شئ ونسبته الى اثر كل القوة بالنسبة  
الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله ( والجملة تقوى على مجموع  
تلك الاشياء والالكان الجزء ) اى جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم  
( مساويا للكل ) اى كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر منه  
( فى التأثير هف ) اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتساويين  
صغرا وكبرا فى قبول الحركة الا باعتبار قوتين خلنا فيهما فاذا قطع النظر  
عن القوتين كان الجسمان متساويين فى قبول الحركة ولم يكن لزيادة  
قدر الجسم اثر فلا تفاوت هنالك الا فى المتحركين فيجب التفاوت  
بين الحركتين على نسبة تفاوتهما ( وحتى كان كذلك فالجموع )  
اى القوة كلها ( لا يقوى على غير المتناهية لان الجزء منها اما ان يقوى  
على جملة متناهية من مبدأ معين او على جملة غير متناهية والثانى  
بط اذا لجموع يقوى ) من ذلك المبدأ ( على ما هو ازيد منه فيلزم

الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام هف ) قل اعله انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانظام متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الآلاف المتضاعفة والمآت المتضاعفة الى غير النهاية وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا متصلا في نفسه ولا يلزم من اتصال الزمان في نفسه اتصال الشهور والسنين لانهما لا تحصلان الا باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى ح الاتصال والاتساق وما قيل من انه يرد عليه مالا يندفع عنه وهو ان الاتساق لا يوجد في اجزاء الحركة اقول يمكن دفعه بان المط موقوف على اتساق الحركة في نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وقديقال يمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ويعنى بالزيادة على غير المتناهي العديم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناسله وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع الحركتين من مبدأ واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي فانهما غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدأتين من مبدئين مختلفتين احديهما من يوم والاخر من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونها غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونها الا ان المص ترك ذكره لظهوره في الحركة واقول زيادة غير متناهية على غير متناهية انما يستحيل اذا كانا امتدادين مبتدأين هما واحد فان لم يكونا امتدادين كاعداد الشهور والسنين او لم يكن مبتدأ هما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناهية مبتدأ وسط خط كذلك فلا استحالة في الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة الى هذين القيدين

( وقد )

وقد يقال لانهم ان التفاوت واقع في الطرف المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم منه المحال لم لا يجوز ان يقع التفاوت في الخلال لاختلاف الحركتين في السرعة والبطؤ ( فعمل ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء الاخر مثله فالجموع لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي ) مراتب متناهية ( لا يوجب اللانهاى ) وانما كانت مراتب الانضمام متناهية لان القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه لا ينال في ما ذكرناه ( فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية ) من الحركات ( فهو متناه \* فصل في ان المحرك القريب ) اى بلا واسطة محرك آخر ( للفلك قوة جسمانية ) نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال اليها في ان كلا منهما محل ارتسام الصور الجزئية الا ان الخيال مخدس بالدماغ وهى سارية في جرم الفلك لبساطته وعدم رحبان بعض اجزائه على بعض في المحلية وتسمى نفسا منطبعة اعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها ينزل مع الافلاك بمنزلة حيوان واحد ذى نفس واحدة تتعاق بالكوكب اولاً وبافلاكه بواسطة الكوكب بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيوان بقلبه اولاً وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطه فالقوة المحركة منبعثة عن الكوكب الذى هو كالقلب في افلاكه التى هى كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارة وافلاكها وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات وضعية على انفسها فعدد النفوس المحركة على هذا الرأى عدد الافلاك والكواكب جميعا ( لان الحركات الاختيارية ) يعنى الارادية ( الجزئية ) لا تقع الا عن ارادة تابعة في الاغلب لشوق الى طلب امر ملايم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافى ويسمى غضبا وبدل على مغالبة الارادة للشوق

كون الانسان مريدا لتناول مالا يشتهي كافي الدواء البشيع ومنه يعلم ان الفعل الاختياري قديتر تب على تصور النفع او الضرر من غير توسط شوق هناك وغير مريد لتناول ما يشتهي كما اذا منع مانع من حياة او من حية ثم ذلك الشوق منبث عن تصور ذلك الامر الملائم او المتنافر من حيث انه ملائم او متنافر تصورا مطابقا او غير مطابق وح ( اما ان تقع على اختيار ) تصور ( كلى او جزئى لاسيل الى الاول لان التصور الكلى نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فاليقع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض والالزم الترجيح بالامر جج فبدأ التحريكات الجزئية ) الارادية ( تصورات جزئية ) قيل لو كان المعتبر في صدور الفعل الجزئى التصور الجزئى لزم الدور لان تصوره من حيث انه يمنع من وقوع الشرية يتوقف على وجوده لا هنا قبل حدوث السواد المعين مثلا لانتصور السواد المعين الواقع في هذا المحل في هذا الوقت على هذا الشرط والمقيد بهذه القيود وان كانت الوفا لا يكون الاكليا واما تصور هذا السواد من حيث شخصيته المانعة عن فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا واجيب عنه بان ادراك الجزئى قبل وجوده موقوف على حصوله في الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذى يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئى في الخارج مبدءا لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله في الخيال ايضا مبدءا لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور ( وكل ماله تصور جزئى فهو جسمائى ) هذا لا يصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة ترسم في النفس ( لان الصورة الجزئية ترسم وهى اصغر وترسم وهى اكبر فاما ان يكون الاختلاف فى الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف المأخوذ منه الصورتان بالصغر والكبر او لاختلافهما فى المحل من المدرك ) قيل الحصرم لجواز ان يكون للاختلاف فى الاعراض كالشكل والسواد والبياض واجيب عنه



بأن المفروض تساويهما فيها واقول تساويهما في الاعراض  
 بشخصها ممتنع ومجرد التساوي في ماهيات الاعراض لا يسد باب  
 المناقشة لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها ( لاسيلا الى الاول  
 لاننا نتكلم في صورتين من نوع واحد ولا سيلا الى الثاني لان الصورة  
 المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون مأخوذة من خارج فتعين  
 القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة منها مرشمة في ( محل من المدرك  
 ) غيرما ارشمت فيه الصغيرة فينقسم ( المدرك لاحالة ) في الوضع  
 وما هذا شأنه فهو جسماني ( قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية  
 لا يقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبقة للفلك قوة  
 جسمانية فكيف تصدر عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا  
 الاتساق صريح واجيب عنه بان مسادى الحركات الفلكية هي  
 الجواهر المفارقة بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبقة في اجرامها  
 والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لا تكون مؤثرة اثار غير  
 متناهية لا على ان لا يكون واسطة في صدور تلك الاثار ورو بانه لما  
 جاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة في صدور  
 اثار لا تنهاى جاز ايضا كونها مبدأ تلك الاثار لانها المباشرة لتلك  
 التحريكات عندهم اذا كانت واسطة فليجز ايضا ان مبدا شرها اسنقلال  
 وقد يحاجب ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس  
 المنطبقة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عاينها من النفس  
 المجردة والثابت بالبرهان ان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية  
 من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا لاينا في صدور التحريكات  
 الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارئة عليها  
 من غيرها فتأمل ( الفن الثالث في العناصر وهو مشتمل على ستة  
 فصول فصل في بسائط العناصر وهي اربعة ) بالاستفراء  
 اذا انعصر اما باردا وباردا وعلى التقديرين امارطب او يابس فالبارد الرطب  
 هو الماء والبارد اليابس هو الارض والخار اليابس هو النار والخار  
 الرطب هو الهواء والنعصر هو الاصل في اللغة العربي كالاسطقس

في الالة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها تتركب منها المركبات  
تسمى اسطقسات ومن حيث تنحل اليها المركبات تسمى عناصر  
ومن حيث يحصل بنضدها عالم الكون والفساد يسمى اركانا ومن حيث  
ينقلب كل منها الى الآخر يسمى اصول الكون والفساد ( وكل واحد  
منها يخالف الآخر في صورته الطبيعية ) اي النوعية ( والاشغل كل  
واحد منهما بالطبع حين الآخر ) المناسب ترك الكل اذ لا يلزم توافق  
الكل عند عدم تخالف الكل ( والنالى بط ) اذ كل واحد منها  
يهرب بطبعه عن حين غيره ( والمقدم مثله وكل منها قابل للكون  
والفساد ) والصورة المحتملة للانقلابات اثني عشرة حاصلة من مقايسة  
كل من الاربعة مع الثلاثة الباقية فستة منها لا واسطة فيها وهي  
انقلابات احد العناصر المتجاورين الى الآخر يعني انقلاب الارض  
ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء نارا وبالعكس وهي التي  
تعرض المص لبيانها واما الستة الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة  
واحدة يعني انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس  
بعضها لا يحصل الا بواسطة اثنين يعني انقلاب الارض نارا وبالعكس  
وهذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ ان الصاعقة تتولد من اجسام نارية  
فارتقا السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها متكاثفة  
فلو صح ما ذكره لكانت اجزاء النار منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة  
بلا واسطة وايضا قد صرحوا بان النار القوية تجعل اجزاء الارضية نارا  
( لان الماء ) الصافي ( ينقلب ) في زمان قليل ( حجرا ) يقرب منه في الحجم  
فلا مجال لان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب  
الماء بالتبخر والاضوب وقيل ذلك معان في عين سيه كوه وهي قرية من  
بلدة مراغة من بلاد اذربيجان وماؤه ينقلب حجرا مرصرا ( والحجر ينحل  
بالحيل الاكسيرية ماء ) وذلك بتصويره ملحا اما بالاحراق او بالسحق مع  
ما يجري مجرى الملح كالوشا درشم اذ ابته بالماء وقد يقال ان رباب الاكسير  
يخذون مياهها حارة ويخلون فيها اجساما صلبة حبيرية - حتى يصير مياهها  
جارية ( وكذا الهواء ينقلب ماء كما يرى في قال الجبل فانه يغاط

الهواء ( لشدة البرودة ويصير ماء ) ويتفطر دفعة ) من غير ان ينساق اليها سحب من موضع آخر وينعقد من بخار منصاعد والشيخ قدحكي انه شاهد ذلك في جبال طبرستان وطوس وغيرهما وقد يشاهد اهل المسكن الجبلية امثال ذلك كثيرا ( والماء ايضا ينقلب هواء بالحر الشديد ) كما يشاهد في الثياب المبلولة المطروحة في الشمس وعند غيان القدر ( وكذا الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين ) اذا سدت المنافذ التي تدخل فيها الهواء الجديد والحر في النفخ ( والنار ايضا يقلب هواء كما في المصباح ) فان ما ينفصل عن شعلته ولو بقيت له نار لرؤيت ولا حرقت سقف الخيمة فاذن انقلب هواء وايضا النار الكاشة في كور الحدادين ينطفئ وتصير هواء ( ونقول ايضا الكيفيات العنصرية زائدة على الصور الطبيعية لانها يستحيل في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصورة ) الطبيعية بذواتها ( ولو كانت الكيفيات نفس الصور لاستحال ذلك ) لا يخفى عليك ان ما ذكره المص غير ظاهر في جميع الكيفيات لسائر العناصر ( والبسائط ) سواء كانت حقيقية او اضافية ليشمل الكلام المزاج الثاني ويكون تعريف المزاج جامعا ( اذا تصفرت واجتمعت ) وتماست ( في المركب وفصل بعضها في بعض بقواها ) اي كيفياتها ( المتضادة ) قيل المراد تضاد الكيفيات ههنا هو التخالف مطلقا لا التضاد الحقيقي المصطلح الذي يكون بين شيئين في غاية الخلاف والامكان الكلام هنا ولا للمزاج الثاني كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزئبق والكبريت لان مزاج الزئبق ليس في غاية البعد عن مزاج الكبريت لتشابههما ورد ذلك بانه لا حاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكما ان بين السواد والبياض على الاطلاق تضاد وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ( وكسر كل واحد منها سورة كيفية الاخرى ) الظاهر ان ذلك هبه مذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر هو نفس

الكيفية والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية لانفسها فالحرارة مثلا  
يكسر سورة البرودة والبرودة مثلا تنكسر سورة الحرارة وانكسار سورة  
البرودة لا يجب ان يكون بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس الحرارة  
فان الماء القاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودته وكذلك  
انكسار سورة الحرارة لا يلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل  
بنفس البرودة اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة  
يكسر سورة حرارته ( فيحصل كيفية متوسطة ) توسط ما  
( بين الكيفيات المتضادة ) بحيث يتسخن بالقياس الى البرودة ويستبرد  
بالقياس الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة ( متشابهة  
في اجزائه ) يعنى يكون الحاصل من تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء  
المركب مائلا للحاصل في الجزء الاخرى متساوية في الحقيقة النوعية  
من غير تفاوت الا بالحل ( وهى المزاج فصل في كائنات الجو ) هى  
ما يحدث عن العناصر بلا مزاج ووجه التسمية ان اكثرها تحدث في الجو  
اى ما بين السماء والارض ( اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب  
الاكثرى في ذلك تكاثف اجزاء البخار ) وهو اجزاء هوائية يمازجها  
اجزاء صفار مائية تلطفت بالحرارة لانتمز بينهما في الحس لغاية الصغر  
( الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء )  
قيل هذه المقدمة ليست تليلا لما قبلها بل هى مقدمة تفيدنا في انشاء  
البحث حيث قال فان كان كثيرا فقد ينسقد سخابا ما طرا اقول يمكن توجيه  
السلام بوجه لا يكون هذه المقدمة مستدركة ههنا بان يقال قد ذكروا  
ان للهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع النار وهى التى تتلاشى فيها  
الادخنة المرتفعة عن السفلى ويتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب  
والنيازك وما يشبههما الثانية ما يقرب من الخلوص اذ لا يصل اليه  
حرارة ما فوقه ولا برودة ما تحته من الارض والماء هى ( الهواء  
الغائب ) وهى التى تحدث فيها الشهب \* الثالثة الهواء البارد المختلط  
بالابخرة المائية ولا يصل اليه اثار شمع الشمس بالانعكاس من وجه الارض  
ويسمى طبقة زمهريرة وهى منشأ السحاب والرعد والبرق والعاصفة

الرابعة الهواء الكثيف الذى يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان الاوليان منها مجاورتان للنار والاخرتان للماء فحصل كلامه ان كلا من الطبقتين الاخرتين تستفيد كيفية البرد من مخلطة تلك الابخرة المائية لكن الطبقة الرابعة لا تبقى على صرافة برودتها التى اكتسبتها من مخلطة تلك الابخرة لوصول اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس ( ثم الطبقة ) الثالثة ( التى ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف ) بواسطة البرد ( فان لم يكن البرد قويا اجتمع تلك البخار وتقاطر ) لثقل الحاصل من التكاثف والانبجاء ( فالاجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها اولايصل ) قبل اجتماعها بل يصل بعده ( فان وصل ) قبل اجتماعها ( ينزل ) السحاب ( تلجا وان لم يصل ) قبل اجتماعها بل وصل بعده ( ينزل بردا ) بفتح الراء ( واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة ) الزمهريرية لقلة الحرارة الموجبة للصعود ( فان كان كثيرا فقد ينقصد سحابا مطرا ) اذ اصابه برد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة فكان من هو فوق تلك الغمامة فى الشمس وكان من تحته من اهل القرية التى كانت هناك يمطرون ( وقد لا ينقصد ويسمى ضبابا ) ويرتفع بادنى حرارته تصل اليه لكثرة لطافته ( وان كان قليلا فاذا ضرب به البرد ) اى برد الليل ( فان لم ينجمد فهو اطل وان نجمد فهو الصقيع ) ونسبته الى الثلج كنسبة اطل الى المطر وقد يكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل ح منه الاقسام المذكورة ولذا قيد المص السبب فيما سبق بالاكثرى ( واما الرعد والبرق فسيبينهما ان الدخان ) هو اجزاء نارية بمخالطها اجزاء صفار ارضية تاظفت بالحرارة لانمايز بينهما فى الحس لغاية الصغر ( اذا ارتفع ) مع البخار مختاطين وانقصد السحاب من البخار ( واحتبس ) الدخان ( فيما بين السحاب فاذا صعد ) الدخان فما صعد من الدخان ( الى العلو )

لبقاء حرارته ( او نزل الى السفلى ) لزوالها ( يمزق السحاب ) في صعوده  
 وانزوله ( تمزيقا عنيقا ) فيحصل صوت هائل ( هو الرعد بتمزيقه  
 وتغلظه وان اشتعل ) الدخان المافيه من الدهنية ( بالحركة العنيفة )  
 المقتضية للحرارة ( كان برقا ) ان كان لطيفا وينطفئ بسرعة ( وصاعقة )  
 ان كان غايظا ولا ينطفئ حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها فرما  
 صار لطيفا ينفذ في التخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المنسجمة  
 ويذيب الذهب والفضة في الصرة مثلا ولا يحرقها الا ما احترق  
 من المذوب وربما كان كثيفا غليظا جدا فيحرق كل شئ اصابه وكثيرا  
 ما يقع على الجبل فيدكه دكا ( واما الرياح فقد يكون بسبب ان السحاب  
 اذا ثقل ( لكثرة البرد ) اندفع الى السفلى فصار ( لتسخنه بالحركة وتخلخل  
 الاجزاء المائية في اثنائها ) هواء متحركا ( اى ريحا وايضا يتوج الهواء  
 بالاندفاع المذكور فيحصل منه الريح ( وقد يكون لاندفاع يعرض )  
 بسبب تراكم السحب وتزاجها او لاختلافها في القوام فيندفع الكثيف  
 الرقيق ( فيصير السحاب من جانب الى جهة اخرى وقد يكون  
 لا بساط الهواء بالتخلخل في جهة ) اى ازدياد مقداره بدون الضمام  
 جسم آخر اليه ( واندفاعه من جهة الى جهة اخرى ) فيدافع  
 ما يجاوره وذلك المجاور ايضا يدافع ما يجاوره فيمتوج الهواء  
 ويضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى قابة ما فتقف وقد يحدث  
 ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه يتحرك الهواء المجاور له  
 الى جهة ضرورة امتناع الخلاء ( وقد يكون بسبب برد الدخان المنصعد )  
 الى الطبقة الزهرية ( ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما ) اى متكيفا  
 بكيفية سامة ( محرقا ) قد يرى فيه جرة شغل النيران لاحتراقه في نفسه  
 بالاشعة ( وقيل باختلاطه مادة بقية الشهب او لمروره بالارض الحارة  
 جدا ) وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فيدافع تلك الرياح الاجزاء  
 الارضية فيضطرب تلك الاجزاء بينها مرتفعة كأنها تاتوى على انفسها  
 وهو الاعصار ( واما قوس قزح فهي انما تحدث من ارتسام ضوء  
 النير الاكبر ) اى الشمس ( في اجزاء رشيقة ) صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة

(مستديرة) أى واقعة على هيئة الاستدارة وببساطة أنه اذا وجد في خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصرى عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف او جبل او سحاب مظلم كدر وكانت الشمس قريبة من الافق وادبرنا على الشمس ونظرونا الى تلك الاجزاء وانعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فترى في كل من تلك الاجزاء ضوءها دون شكلها لانها نعلم بالتجربة ان الصقيل الذى ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جداً ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيئة قوس مستضيئة اقل من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع الشمس ينتقص هذا القوس لانتقاص الاجزاء التى ينعكس منها الاشعة البصرية الى الشمس من الطرفين وانما احتاج حدودها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشيعة جسم كثيف لتصير كالمرآة فان الشفاف لا يرى فيه شئ اذا كان وراءه شفاف آخر وانما قد يكون الشمس قريبة من الافق فلان الاجزاء الرشيعة الكثيفة فى الجو للطائفة يتخلل سريراً بادية سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس فان قلت لوضح ذلك ليرى فى الجو احياناً شئ غير مستدير على الوان قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشيعة المذكورة على غير هيئة الاستدارة قلت لما تقرر فى المناظر انه لا بد من تساوى زاوى الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كما لا يخفى على من له تخيل صحيح ( واختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء النير والوان النمام المختلفة ) وقد يقال ان الناحية العليا منها لما قربت من الشمس قوى فيها الاشرار فيرى اجزائها صعبة واما الناحية السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقاً فيرى فيها حرة مائلة الى سواد وهو الارجوانى وما توسط بينهما فان لونه متولد من ذلك اللونين وهما الكراوى ورد هذا بان الكراوى لا يناسب هذين اللونين بل هو متولد من الصفرة والسواد وبان سبب اختلاف الوانها لو كان

اختلاف اجزائها بالقرب والبعد مقيسا الى النيران كان الانتقال من احد  
اللونين الى الاخر على سبيل التدرج فلم يكن الالوان الثلاثة متشابهة  
الاجزاء عند الحس وقال الشيخ لست احصله ( واما الهالة فايضا انما  
يحدث من ارتسام ضوء النيران في اجزاء رشيقة ) صغيرة صقيلة مقاربة  
غير متصلة ( مستديرة ) حول النيران وبينا انه اذا وجد بين الناظر  
والنيران اجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصري من كل منها  
الى النيران ونظر في تلك الاجزاء فيرى في كل منها ضوء النيران دون شكله  
لما سبق فكان مجموعها على هيئة دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة  
وتدل حدوث المطر لدلائلها على رطوبة الهواء واذا اتفق ان يوجد  
سحابان على الصفة المذكورة احدهما تحت الاخرى حدثت هناك  
هالة تحت هالة ويكون التختانية اعظم لانها اقرب اليها وزعم بعضهم  
انه رأى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس وتسمى الطفافة بضم  
الطاء نادر جدا لان الشمس تخلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ  
في الشفاء انه رأى حولها تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة  
على الوان قوس قوس ( واما الشهب فسيبها ان الدخان اذا بلغ حيز  
النار وكان لطيفا ) غير متصل بالارض ( اشتعل فيه النار فانقلب الى النارية  
ويلتهب بسرعة حتى يرى كالمناطق ) وبينا انه على ما ذكره المحقق  
في شرح الاشارات انه يشتعل طرفه العالي اولاً ثم يذهب الاشتعال فيه  
الى اخره فيرى الاشتعال يمتد على سمت الدخان الى طرفه الاخر وهو  
المسمى بالشهاب فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صرفة صارت  
غير مرئية فظن انها طفت وليس ذلك يطفؤا وان كان الدخان  
غليظا لا ينطفئ النار اياها او شهرا بقدر غلظه ويكون على صورة  
ذوابة او ذنب او ریح او حيوان له قرون وحكي ان بعد المسبح عليه  
السلام بزمان كثير ظهر في السماء نار مضطربة من ناحية القطب الشمالي  
وبقيت السنة كلها وكانت الظلمة تعشى العالم من تسع ساعات من النهار  
الى الليل حتى لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو ما يشبه الهشيم  
والرماد وان اتصل الدخان بالارض يشتعل النار فيه نازلة الى الارض



ويسمى الحريق ( وأما الزلزلة والفجارات العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض ويميل الى جهته ويتبرد بها ) نى بالارض ( فينقلب مياها مختلطاً باجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لايسعه الارض اوجب انشقاق الارض وانفجرت منها العيون ) قال ابو البركات البغدادي في المعتبر ان السبب في العيون والقنوات وما يجري مجراهما هو ما يسيل من مياه الثلوج ومياه الامطار لانهما تجدد بزيادةها وتنقص بنقصانها وان استحالة الاهوية والابخرية المحصورة في الارض لا مدخل لها في ذلك واحتج بان باطن الارض في الصيف اشد بردا منه في الشتاء فلو كان بسبب هذه استحالتها لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الابار في الصيف ازيد وفي الشتاء انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على ما دلت عليه التجربة والحق ان السبب الذي ذكره صاحب المعتبر معتبر لاحالة الا انه غير مانع من اعتبار السبب الذي ذكره المص واحتجاجة في المنع انما يدل على انه لا يجوز ان يكون ذلك السبب هو السبب التام لاعلى انه لا يجوز ان يكون ذلك سبباً في الجملة ( واذا غلب البخار بحيث لا ينفذ في مجارى الارض ) او كانت الارض كثيفة عديم المسام ( اجتمع ) طالباً للخروج ( ولم يمكن الفوذ فزلزلت الارض ) وكذا الريح والدخان وربما قويت المادة على شق الارض فيحدث صوت هائل وقد تخرج نار لشدة الحركة المقترضة لاشتعال البخار والدخان الممتزجين على طبيعة الدهن ( فصل في المعادن ) المركب التام وهو الذي له صورة نوعية تحفظ تركيبه اما ان يكون له نشو ونماء اولاً فالتثاني هو المعادن والاول اما ان يكون له حس وحركة ارادية اولاً فالتثاني هو النباتات والاول هو الحيوانات وقد يقال لم ينتهض دليل على ان المعدني والنبات ليس لها حس وحركة ارادية وان المعدني ليس له نشو ونماء وغايته عدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولذا قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه ذا حس وارادة فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدني وقد تمسك لشعور النبات واختياره في الحركات بما يشاهد من ميلانه

عن سمت استقامته في الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة وفي شجرة النخل واليقطين امارات شاهدة بذلك ويتمسك ايضا لاغتذاء المعدنى بما ظهر في المرجان من هيئة الفناء ( الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض ) اذا كثرت يتولد منها ماسر ( واذا لم يكن كثيرة اختلطت على ضرروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف فيكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار ) على الدخان ( يتولد اليشم والبلور والزبيق والرصاص ) وهو اما ابيض وهو القلبي اواسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض ( وغيرها من الجواهر المشقة ) قيل في عد الزبيق والرصاص من هذا القسم نظر اما الرصاص فلانه من الاجسام السبعة التي يتولد من امتزاج الزبيق والكبريت ولانه لاشفيف فيه واما الزبيق فلانه لاشفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم من انه متولد من جسم خالطه اجزاء كبريتية في غاية اللطافة نحالة شديدة بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب هبائي مسهوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها متشاة بغلاف ترابي يحفظها ( وان غلب الدخان تولد الملح والزاج والنوشادر والكبريت ثم من اختلاط بعض هذه اى الزبيق ( مع بعض ) اى الكبريت ( تولد الاجسام الارضية ) اى الاجسام السبعة المتطرفة وهى المقابلة لضرب المطرقة بحيث لا ينكسر ولا تتفرق بل تلين وتدفع الى عمقها فتبسط ( مثل الذهب والفضة ) والنحاس والحديد والخرصين والاسرب والقلبي ( فصل في النبات وله قوة ) اى صورة نوعية ( عديمة الشعور ) عند الاكثر تحفظ تركيبه ( ويصدر عنها حركات ) النبات في الاقطار المسماة نموا ( واقما مختلفة بآلات مختلفة ) قيل فان الواحد لا يصدر عنه افعال مخافة الالبات مختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الواحد على تقدير صحته يستلزم ان لا يصدر عن الفاعل الواحد افعال مختلفة

الا بالجهات المختلفة سواء كانت تلك الجهات آلات او غيرها ( ويسمى  
 نفسا نباتية وهى كال ) وهى ما يتم به النوع اما فى ذاته كهيئة السرير  
 فانها كال للخشب السريرى لا يتم السرير فى حد ذاته الا بها  
 او فى صفاتها كاليابض فانه كال للجسم الابيض لا يكمل فى صفته  
 الابيه والاول كال ( اول ) والثانى كال ثان ( لجسم طبيعى ) ليس  
 المراد به ههنا ما يقابل الجسم التعليمى بل ما يقابل الجسم الصناعى واحتزبه  
 عن مثل الهيئة السريرية ومنهم من رفع الطبيعى على انه صفة  
 لكمال واحتزبه عن الكمال الصناعى فان الكمال الاول قد يكون  
 صناعيا يحصل بصنع الانسان كفى السرير وقد يكون طبيعيا لا مدخل  
 لصنعه فيه ( الى ) يجوز جره على انه صفة جسم اى جسم مشتمل  
 على الالة ورفعه على انه صفة كال اى كل ذوالآلة واحتزبه عن صور  
 البسائط والمعدنيات ( من جهة ما يتولد ويبدو ويفتدى فقط ) واحتزبه  
 عن النفس الحيوانية والانسانية ( فلها قوة غاذية ) لاجل بقاء الشخص  
 وهى القوة التى تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذى هى فيه  
 فتلتصق تلك القوة ذلك الجسم المشاكل به بدل ما يتحلل عنه  
 بالحرارة الغريزية او غيرها ( ولها قوة نامية ) لاجل كال الشخص  
 والقياس ان يقال نمية لكنهم راعوا مشاكلة النامية ( وهى التى  
 تزيد فى الجسم الذى هى فيه زيادة فى اقطاره طولاً وعرضاً وعمقا )  
 قيل احتزبه عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون فى الاقطار الثلاثة  
 لان الزيادة الصناعية فى بعض الاقطار يوجب النقصان فى بعض  
 آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المغتدى فى الاقطار بانضمام الغذى  
 اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول فى الزيادات الصناعية ايضا  
 اذا اضاف الصانع الى الشمعة مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة  
 فى الاقطار ( الى ان يبلغ كال النشو ) يخرج به مبدأ السمن والورم  
 اذ ايس غايتها بلوغ الجسم الى كال النشو وقيل هما خارجان بقوله  
 ( على تناسب طبيعى ) اى نسبة تقتضيها طبيعة المحل وقد يقال  
 ان السمن والورم خارجان بقوله فى اقطاره طولاً وعرضاً وعمقا اما السمن

فلانه لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلا متناع  
تورم القلب بالاتساق وتورم العظام عند الاكثرين اقول فيه بحث  
لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطار الثلثة ان يزيد مجموعها من حيث  
هو مجموع لان يزيد كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين  
بان السمن يزيد في الطول ايضا ( ولها قوة مولدة لاجل ) بقضاء النوع  
وهي التي تأخذ من الجسم الذي هي فيه جزء ويجعله مادة ومبدأ لمثله  
اول شخص من جنسه ليشمل البغل واعلم ان ههنا ثلث قوى احديها ما  
يجعل الدم المستعد المنوية منيا في الانثيين وثانيها ما يهيئ كل جزء  
من المنى الحاصل من الذكر والانثى في الرحم لعضو مخصوص بان يجعل  
بعضه مستعدا للعظمية وبعضه مستعدا للعصبية الى غير ذلك والمولدة  
مجموع هاتين القوتين فوحدتها اعتبارية وثالثها ما يصور مواد  
الاعضاء بصورها الخاصة بها ويسمى مصورة وقد ذهب المحقق  
الطوسي الى ان صدور التصوير عن قوة عديدة الشعور بمتنع وكأن  
المص ايضا ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصورة ههنا ( والغازية  
تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثقله فلها خادام اربع قوة جاذبة  
وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل ) لا يبعد ان يتحد الغازية والهاضمة  
واكثر الاطبا كجالينوس وابن سبهيل المسيحي وصاحب الكاهن  
وغيرهم من المتأخرين لم يفرقوا بينهما وغاية ما قيل في الفرق ان القوة  
الهاضمة يبدأ فعلها عند انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة  
فاذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو  
فلدم صورة نوعية فاذا استحال شيئا بالعضو فقد بطلت تلك  
الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية  
وفسادا للصورة الدموية وهذا الكون والفساد انما يحصلان بان  
يحدث هناك من الطبخ ما لا جله يأخذ استعداد المادة للصورة  
الدوية في الانتعاش ويأخذ استعدادها للصورة العضوية في  
الاستعداد ولا يزال الاول ينتقص والثاني يشتد الى ان ينتهي المادة  
الى حيث تبطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية فيحدث الاخرى

وهى العضوية فهنا حالتان احديهما سابقة على الاخرى فالحالة الاولى هى فعل القوة الهاضمة والثانية هى فعل القوة الغذائية واورد عليه انه لم لا يجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه او اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستدعت كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب مراتب الهضم بعضها يتغير في الكيف فقط وبعضها يتغير في الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هى الهاضمة فاجز ان يكون التغير الى الصورة العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فيكون هى مبطللة للصورة الدموية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطللة للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية ( والنامية تقف من الفعل اولا ) حين كمال انشوا ( ويبقى الغذائية تفعل الى ان تعجز ) فيمرض الموت وقيل هذا دليل على التغير بين القوتين ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة والضعف فتحصل برهة من الفناء ما يزيد على قدر المخمل وذلك في سن النواغى الى قريب من الثلاثين ثم يتطرق اليها شئ من الضعف فيحصل منه ما يساويه الى المخمل وذلك في سن الوقوف اعنى الى قريب من الاربعين ثم يزاد ضعفها فلا يقوى على تحصيل ما يساوى المخمل وذلك في سن الانحطاط الخفى الذى لا يتبين اعنى الى قريب من ستين وفي سن الانحطاط الظاهر الذى هو ما بعده الى اخر العمر ( فصل في الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية وهى كال اول الجسم طبيعى الى من جهة ما يدرك ) الجزئيات الجسمانية ( ويتحرك بالارادة ) اقول ههنا بحث لانه ان اراد لآلى من جهة هذين الامرين فقط على ما مر في النباتات فلا يصدق التعريف على النفس الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الآلى من جهتهما مطلقة فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة ما يفعل الافعال النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعمه بعضهم من ان بدن الحيوان يشتمل على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس

نباتية للتغذية والتفمية والتوليد وعلى نفس حيوانية الاحساس والحركة الارادية ولايرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية لانها وان صدر عنها اثر الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست آلية من جهته ( فلها ) باعتبار ما يخصها من الآثار ( قوة مدركة ومحركة اما المدركة فهي اما في الظا وفي الباطن اما التي في الظا فهي خمس ) والمراد ان المعلوم لنا من الحواس الظاهرة لان يمكن التحقق في نفس الامر او المتحقق فيها كذلك بجواز ان يتحقق في نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات وان لم نعلمها كان الاكبر لا يعلم قوة الابصار والعين لا يعلم لذة الجماع ( السمع ) وهو قوة في العصبية المقروشة في مقر الصماخ التي فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت يتموجه الحاصل من قرح او قلع عنيفين مع مقاربة المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبية وقرعها ادركته القوة المودعة فيها وذلك اذا كان الهواء قريبا منها وليس المراد بوصول الهواء الحامل للصوت الى السامعة ان هواء واحدا بعينه يتموج ويتكيف بالصوت ويطيل اليها بل انما يجاور ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في الصماخ فيدركه السامعة ( والبصر ) وهو قوة في ملتقى عصبين نابتين من مقدم الدماغ مجوفتين تتقاربان حتى تتلاقيان وتتقاطعان تقاطعا صائبا ويصير تجويفهما واحدا ثم يتباعدان الا العينين فذلك التجويف الذي هو في الملتقى اودع فيه القوة الباصرة وتسمى مجمع النور والمذاهب المشهورة للحكماء في الابصار ثلاثة الاول مذهب الريانيين وهوان الابصار بخروج الشعاع من العينين على هيئة مخروط رأسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التي الى البصر مجمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فياخذ طبق عليه من المبصر

( اطراف )

اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك يخفى على البصر المسامات التي في غاية الرقة في سطوح المبصرات وذهب جماعة ناشئة الى ان الخارج من العينين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر يتحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية السرعة ويتخيل بحركته هيئة مخروط والثاني مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع وهو اختصار عند ارسطو واتبعه كالشيخ الرئيس وغيره قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة توجب استعدادا يفيض به صورته على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع في الجليدية والا لرأى شئ واحد شئين لانطباع صورته في جليديتين العينين بل لابد من تأدي الصورة من الجليدية الى ملتقى العصبين المجزئين ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها في الجليدية معد لقيضان الصورة على الملتقى وقيضاها عليه معد لقيضاها على الحس المشترك واثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف به الذي بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة للابصار ( والشم ) وهو قوة في الزائدين النائتين من مقدم الدماغ الشبهتين بحلتي الشدى والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذى الراححة يتكيف بالراححة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاور الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه تجزؤ وانفصال اجزاء من ذى الراححة يتخالط الاجزاء الهوائية فيصل الى الماشام وقد يقال انه يفعل ذو الراححة في الشامة من غير استحالة في الهواء لا يتجزؤ ولا انفصال ( والذوق ) وهو قوة في العصبية المفروشة على جرم اللسان واراها بتوسط الرطوبة اللعابية بان يتخالطها اجزاء لطيفة من ذى الطعم ثم تنوص هذه الرطوبة معها في جرم اللسان الى الذائقة فالحموس ح هركيفية ذى الطعم ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى

الحاسة اوبان يتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب الجاورة فيغوص  
 وحدها فيكون المحسوس كيفيتها ( واللمس ) وهو قوة في العصب  
 الخناط لاكثر البدن وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير  
 من المحققين ومنهم الشيخ انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة  
 وبين الرطوبة واليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة  
 ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة ( واما التي في الباطن فهي خمس  
 ايضا بالاستقراء الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمنصرفة )  
 عديجها من المدركة مع ان القوة المدركة منها هي الحس المشترك والوهم  
 فقط لان الباقي معين على الادراك ( اما الحس المشترك ) ويسمى  
 باليونانية بنطاسيا اي لوح النفس ( فهو قوة مرتبة في ) مقدم  
 ( التجويف الاول ) من التجاويف الثلاثة التي ( في الدماغ تقبل جميع  
 الصور المنطبقة في الحواس الظاهرة ) فهؤلاء كجواسيس لها ولذا  
 يسمى حسا مشتركا ( وهو غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة  
 خطا مستقيما والقطعة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامهما )  
 اي الخط المستقيم والمستدير ( في البصر اذ البصر لا يرسم فيه  
 الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذا ارتسامهما انما يكون في قوة  
 اخرى غير البصر يرسم فيها صورة القطرة والنقطة ) وتبقى قليلا  
 على وجه يتصل الارتسامات البصرية المتتالية بعضها ببعض  
 فيشاهد خطا واعترض عليه بانه يجوز ان يكون اتصال الارتسام  
 في الباصرة بان يرسم المقابل الثاني قبل ان يزول المرتسم الاول  
 بقوة ارتسام الاول وبسرعة تعقب الثاني فيكونان معا ( واما الخيال  
 فهو قوة مرتبة ) في مؤخر ( التجويف الاول ) من الدماغ عند  
 الجمهور وقال المحقق في شرح الاشارات كان الروح المصبوب في البطن  
 المقدم هو آلة الحس المشترك والخيال الا انما في مقدم ذلك البطن  
 بالحس المشترك اخص وما في مؤخره بالخيال اخص ( يحفظ جميع  
 صور المحسوسات ويثقلها بعد الغيوبة وهي خزانة الحس المشترك )  
 فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلبنا عنها زمانا ثم نشاهدنا مرة اخرى



نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك فلم يكن تلك  
 الصورة محفوظا فبينا زمان الدهول لا تمتنع الحكم بانها هي التي  
 شاهدناها قبل ذلك قيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون  
 انحفاظها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتى  
 الدهول والنسيان بملكة الاتصال بها وعدمها واعتراض عليه  
 بان الغائب الحافظ للصورة اما ان يكون جوهرًا مفارقًا او قوة  
 جسمانية والاول بطلان المفارق لانه لا ترسم فيه الصورة الجزئية  
 المتكيفة بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان ندرك شيئا  
 بالقوة الجسمانية الغائبة عنها بالاتصال لا يمكن ان يبصر شخص ويسمع  
 بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد اقول فيه بحث  
 لانه لا يلزم من كون الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية امكان  
 ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال حتى يلزم امكان  
 ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته بل اللازم منه هو  
 امكان ان ندرك شيئا ارتسم في قوة جسمانية غائبة بالاتصال كالقوة  
 الحادثة في الاجرام السماوية وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقال الذي  
 يدل على وجود هذه القوة ان القول غير الحفظ ولهذا يوجد  
 احدهما بدون الاخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة  
 لا يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة  
 قابلة وحافضة معا فالقابلة وهي الحس المشترك غير الحافظة  
 وهي الخيال وفيه نظر لان الحفظ بالقبول ومشروط به ضرورة  
 فقد اجتمعا في قوة واحدة يسمونها بالخيال على ان القبول والادراك  
 من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع الحفظ والقبول في شيء  
 واحد لا يقدر في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد  
 ( واما الوهم فهو قوة مرتبة في ) الدماغ كله لكن  
 الاخص بها هو آخر ( التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني )  
 هي ما لا يدرك بالحواس الظاهرة ( الجزئية الموجودة في الحسوسات  
 كالقوة الحاكمة في الشهادة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف

عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ يحفظ ما يدركه اتقوة الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة ( المعينة ) الموجودة في المحسوسات وهى الخزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن ( اى التجويف ) الاوسط من الدماغ ( وسلطانها في الجزء الاول من ذلك التجويف ) من شأنها تركيب بعض ما في الخيال ( او الحافظ من الصورة والمعاني مع بعض ) وتفصيل بعضه عن بعض ) وهذه القوة اذا استعملها العقل في مدركاتها بضم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت مفكرة واذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت مخيلة فان قيل كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسات مع انه ليس مدركا لها اجيب بان القوى الباطنة كما لمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها سلطنة على مدركات العاقلة فتنازعها وتحكم عليها بخلاف احكامها ( واما القوة المحركة فينقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة ( وتسمى قوة سوقية ) فهي القوة التى اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهربوبة عنها حلت ( اى تلك القوة ( الفاعلة على التحريك ) اى على تحريك الاعضاء ( وهى ) اى الباعثة ( ان حلت الفاعلة على تحريك تطالب به الاشياء المخيلة ) سواء كانت ( ضارة فى نفس الامر او نافعة طالبا لحصول اللذة يسمى قوة شهوانية ) لان حلتها على هذا تابع للشوق الى تحصيل الملايم المسمى شهوة ( وان حلت ) الباعثة ( الفاعلة على تحريك يدفع به الشئ الخيال ) سواء كان ( ضارا فى نفس الامر او نافعا طالبا للغبية يسمى قوة غضبية ) لانه ياتى الخيل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا ( واما الفاعلة فهي التى تعد العضلات ) بقبضها وبسطها وتشريحها وارتخائها ( على التحريك فصل فى الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة وهى كال اول الجسم طيبى الى من جهة ما تدرك الامور الكلية والجزئيات ( المجردة ) وتنفذ الافعال الفكرية ( والحدسية ) فلها ( باعتبار ما يخصها من الآثار

( قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات ) اى الامور التصويرية والتصديقية وتسمى تلك القوة العقل النظرى والقوة النظرية ( وقوة حاملة يتحرك بها بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية اوبالحدس على مقتضى آراء ) واعتقادات ( تخصها ) اى تلك الافعال وتسمى تلك القوة العقل العملى والقوة العملية ( والنفس ) باعتبار القوة العاقلة ( لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات بل هى مستعدة لها ) اى التى يكون تعلها بالانطباع فان النفس لا يخ عن العلم الحضورى بنفسها ( وهى ) اى هذه المرتبة ( العقل الهولانى ) واكثر اطلاقه على النفس فى هذه المرتبة وكذا الحال فى سائر المراتب ( والمرتبة الثانية ان يحصل لها المعقولات البدئية ) بسبب احساس الجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزيئات كثيرة وارتمت صورها فى آلتها الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدادت الى ان تفيض عليها من المبدأ صور كلية واحكام فيما بينها بالضرورة ( وتستعد ) استعدادا قريبا ( لان تنتقل من البدئيات الى النظريات ) بالفكر اوالحدس ( وهى العقل بالملكة ) قيل لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظراذ ليس فى هذه المرتبة الا استعداد الانتقال والمراد بالملكة ما يقابل الحال اى الكيفية الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ فى هذه المرتبة او ما يقابل العدم كانه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال اليها بناء على قربه كاسمى العقل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته قريبة الى الفعل جدا ( والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات النظرية لكن لا تظا لعها بالفعل بل صارت محزونة ) عندها بحيث يستحضرها متى شئت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى تحصل لها ملكة تقوى بها على ذلك الاستحضار ( وهى العقل بالفعل ) وقال صاحب المحاكات عندى انه لا اعتبار بملكة الاستحضار فى العقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار فى الجملة كافية فيه فانه اذا احضرت

المعقولات مرة مثلا وذهلت عنها فهي قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لو لم يكن عقلا بالفعل لم ينحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة فلا بد من الاختصار على الاقتدار على الاستحضار ( المرتبة الرابعة ان تطالع المعقولات المكتسبة وهي العقل المطلق ) اعتبرها اكثرهم بالقياس الى كل معقول بانفراده ولا شبهة في وقوعها في هذه النشأة وقد يعتبر بالقياس الى جميع المعقولات معا والظ انه ح انما تكون في دار القرار ومنهم من جوزها في هذه النشأة لنفوس كاملة لا يشغلها شأن عن شأن فانهم مع كونهم في جلايب من ابدانهم قد انخرطوا في تلك المجردات التي تشاهد معقولاتها دائما واعلم ان العقل بالفعل متأخر في الحدوث عما سماه المص عقلا مطلقا لان المدرك مالم يشاهد مرات كثيرة لا يصير ملكة ومتقدم عليه في البقاء لان المشاهدة تزول بسرعة وتبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل بها الى مشاهدته فمنهم من نظر الى التأخر في الحدوث فيحبطه مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى التقدم في البقاء فيحبطه مرتبة ثالثة ( ويسمى معقولانها عقلا مستفادا ) لا يخفى على من احاط بكتب الفن ان ما ذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة او نفس تلك المرتبة ( ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية بان يكون حصول كل نظري بالحس ) من غير حاجة الى فكر ( يسمى قوة قدسية واعلم ان القوة العاقلة ) اراد بها النفس الناطقة فانها كما يطلق على مبدأ العقل للنفس تطلق على نفسها ايضا ( مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم لاسبيل الى الاول لان كل ماله وضع ) من الجواهر ( فهو منقسم على ماص ) في نقي الجزء ( ولا سبيل الى الثاني لان معقولانها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها ) ان اراد بالبسيط ما لا جزئه اصلا لا بالفعل ولا بالقوة فلا يلزم قوله كل مركب انما يتركب من البسائط وان اراد به ما لا جزئه بالفعل فاللازم وهو الانقسام بالقوة غير مناف للبسائط ( لان الحال في احد جزئيهما غير الحال في الجزء الآخر ) انما يتم هذا اذا كان الحلول سرانيا

وهو فيما نحن بصددده ثم ( وان كانت مركبة وكل مركب انما يتركب من البساطط ) ضرورة امتناع تركب الشئ من اجزاء غير متناهية ( فيلزم انقسام تلك البساطة هف ونقول ايضا ان التعقل ) اى تعقل النفس المجردة ( ليس بالالة الجسمانية والا يعرض لها الكلال ) لضعف البدن كما يعرض لمبادئ الاحساسات والحركات ( وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين يأخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة ) اى مابه تعقل النفس ( هناك تشرع في الكمال ) واما الخرافة الطارئة في اواخر الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن المشرف تركيبه الى الانحلال وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد يقال يجوز ان يضعف القوة العاقلة لضعف البدن وكان مازى من ازدياد الثقل بسبب اجتماع علوا كثيرة عند النفس وبسبب القمن والاعتیاد فان المدمنين على فعل من المشايخ يقدررون على ما لا يقدر على مثله الشباب الاقوياء وفي آخر سن الشيخوخة يستولى الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى للقرن والاعتیاد اثر يمتد به فيعرض الخرافة ( وايضا ) يجوز ان يكون المزاج الحاصل في زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك يقوى القوة العاقلة ( ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث الابدان ) كما ذهب اليه ارسطو خلافاً لافلاطون فانه قائل بقدمها ( لانها لو كانت موجودة قبل البدن ) وهى مختلفة متعددة ( فالاختلاف بينهما اما ان يكون بالماهية اولوازمها او بعوارضها المفارقة لاجاز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة بينهما ) استدلوا على اشتراكها في الماهية لشمول حد واحد لها وفيه نظر لاننا لانم ان ماعر فوا النفس به حد لها وان سلم فلم لا يجوز ان يكون حد القدر المشترك بين النفوس وهى متخالفة بالحقيقة ( ومابه الاشتراك غير مابه الامتياز ولا جاز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشئ بسبب القوابل ) اى العوارض المفارقة للشئ لا تنفص من المبدأ القياض عليه الالقابل ذلك الشئ واختلاف استعداداته ( لان الماهية لا تستحق

العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما والقابل للنفس وعوارضها  
انما هو البدن ففي لم يكن الابدان موجودة ) لم تكن النفوس موجودة  
على التعدد والاختلاف فتكون حادثة مع الابدان ضرورة \* هذه  
الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها  
قبل الابدان المتعلقة هي بها بالعوارض المفارقة الحاصلة بابدان  
اخر سابقة لا الى نهاية ( القسم الثالث في الالهيات ) اى فى مباحث  
الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على ثالثة فنون لان مالا يفتقر  
الى المادة اما ان يكون مقارناتها وهو الامور العامة او لا والشانى  
اما يمكن او واجب ( الفن الاول فى تقاسيم الوجود ) قيل اراد بها الامور  
العامة لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود والمراد  
بالامور العامة مالا يختص بقسم من اقسام الموجودات التى هى  
الواجب والجوهر والعرض وقيل هى مايشتمل جميع الموجودات  
اواكثرها وقيل هى الشاملة لجميع الموجودات على الاطلاق اوعلى  
سبيل التقابل بان يكون هو مع مايقابله شاملا وما كان هذا التعريف  
شاملا لجميع المفهومات فان الاحوال المختصة لكل واحد من الجوهر  
والعرض ايضا مع مايقابله يكون شاملا لجميع الموجودات زاد بعضهم  
قيدا آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض على ( وهو  
مرتب على سبعة فصول فصل فى الكلى والجزئى اما الكلى فليس  
واحدا بالعدد ) مشتركا بين كثيرين ( فى الخارج والا لكان الشئ  
الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة فى حالة واحدة مثل كونه  
ابيض واسود هف ) ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلين انما يمتنع  
فى الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة النوعية  
والجنسية وقال فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة فى الخارج ومشتركة  
بين افرادها وهى فى كل فرد معروضة لتتخصص بهمين وليس  
المشترك بين تلك الافراد بمجوع المعروض والعارض معا يلزم اشتراك  
شخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده  
ولااستحالة فيه ورد عليه بان كل موجود فى الخارج هو بحيث اذا نظر

اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بديهية فاوكان الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج اكان مع قطع النظر عما يعرضها في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور ككونها موجودة في الخارج ومشاركة بين افرادها ( بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في النفس لو وجد في اى شخص من الاشخاص الخارجية اكان ذلك الشخص نفسه من غير تفاوت اصلا ) يعنى لو وجد متشخصا بشخص زيد كان عين زيد ولو وجد متشخصا بشخص عمرو كان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افرادها وهذا انما يتأتى على مذهب من قال ان الحاصل في النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال ان الحاصل فيها صورها واشباحها المخالفة لها بالحقائق فالكلية عنده هو الماهيات المعلومة بها ( واما الجزئى فاما يتعين بتشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية ) كالوضع والابن وغيرهما افول ظاهر هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئى قد يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين بالطبيعة الكلية وح يكون منحصرة فيه وقد تنقل صاحب المحاكات عن بعض الفضلاء اننا نقل العوارض المشخصة فانها ان كانت عقلية لم تشخص شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج ومن البين عند العقل ان تشخص العرض الخارجى بل وجوده موقوف على وجود المروض وتشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى العرض بل الحق ان الشخص هو المبدأ الفاعل فان التشخص ليس الا هذه الهوية وهذه الهوية ربما تكون بذاتها وهو واجب الوجود وربما تكون هذه الهوية بالغير وهو الذى يحصل هذه الهوية ولا يعنى بالتشخص الا هذا ( لان كل كلية فان نفس تصوره غير مانع من الشركة ) بين كثيرين بان يقال لكل واحد منها انه هو ( والشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية ) اقول المناسب ان يقال فالتشخص زائد ليحقق التقريب ويمكن ان يتكلف ويقال المراد بالتشخص فيما سبق هو التشخص باعتبار انه يحمل الشخص شخصا كما يطلق النوع على الفصل

باعتبار انه يجعل النوع نوعا ويكون ح جميع الشخص باعتراف  
افراد الجزئي ( فصل في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على  
ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد ) المناسب ان يقال  
ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم ( وهو قد لا يكون واحدا بالشخص )  
ولا محالة يكون امورا متكثرة لها جهة واحدة فهي اما مقومة  
لتلك الامور او عارضة لها اى خارجة عنها محمولة عليها او لا مقومة  
ولا عارضة ( و ) الاول ( قد يكون بالجنس كالانسان والفرس المتحدين  
بالحيوان وقد يكون بالفصل او بالنوع كزبد وعمر المتحدين بالناطق )  
والانسان ( و ) الثاني ( قد يكون بالمحمول ) ان كانت جهة الوحدة  
محمولا بالطبع على تلك الامور ( كالقطن والثلج ) المحمول عليهما  
الابيض ( وقد يكون بالموضوع ) ان كانت جهة الوحدة موضوعا بالطبع  
لها ( كالكانب والفساحك ) المحمولين على الانسان العارض لهما  
خروجه عنهما وامكان حله عليهما والثالث كنسبة النفس الى البدن  
ونسبة الملك الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحسبه تتمكن  
من تدبيره والنصرف فيه دون غيره من الابدان وكذا للملك تعلق  
خاص بمدينة وبحسب ذلك يدبرها ويتصرف فيها دون غيرها  
من المداين فهذان التعلقان نسبتان متحدتان في التدبير الذي ليس  
مقوما ولا عارضا بشئ منهما بل هو عارض للنفس والملك ( وقد يكون  
واحدا بالعدد ) كزبد اى بالشخص ( وهو قد يكون غير حقيقي )  
اى قابل للقسم ( فح قد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة  
الى اجزاء متشابهة في الحقيقة كالماء ) وقد يقال الواحد بالاتصال  
المقدارين يتلاقسان عند حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية  
وقد يقال ايضا الجسمين يازم من حركة كل منهما حركة الاخر ( وقد يكون  
بالتركيب وهو الذي كان فيه كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا  
وهو الذي لا ينقسم اصلا ) كالنقطة والمفارق ( واما الكثير فهو الذي  
يقابل الواحد ) اى ما ينقسم من حيث انه ينقسم ( هداية ) قيل لما كان  
التقابل من عوارض اقسام الكثير فلا يبعد ان يتصوره المتعلم عند



المبحث عن الكثير فيحصل له حبرة واشتباه في ماهيته فإذا اورد هداية في بيان حقيقة التقابل واقسامه دفعا لذلك الاشتباه اقول الاقرب ان يقال لما ذكر المص ان الكثير يقابل الواحد لا بعد ان يحصل للتعلم حيرة في ان مفهوم التقابل ماذا فاورد هذه الهداية لتحقيقه وتوضيحه ( الانسان ) قيل اى العرضان فان التقابل انما يعتبر في الاعراض دون الجواهر فكأنه ذهل من ان بعضهم قد اعتبر التضاد في الصور النوعية ايضا ( قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان في شئ واحد في زمان واحد ) اى لا يمكن اجتماعهما في شئ واحد اراد به الموضوع او المحل على اختلاف القولين في تضاد الصور النوعية وعدمه ولا يفهم مما سياتى من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين بالعدم والملكية ان المراد هو الاول لجواز ان يكون ذلك اشارة الى ان ذينك المتقابلين لا يعتبر ان الا بالنسبة اليه ( من جهة واحدة ) قيل هذا لادخال المتضايين كالبوة والبنوة العارضين لزيد من جهتين ونوقش فيه بان الابوة والبنوة المذكورتين ليستا متضايين لان تعقل احدهما ليس بالقياس الى تعقل الاخرى واجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة متضايان مع جواز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق في ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين للمقيدين حتى يوجه ما ذكره ( واقسامه اربعة ) قالوا لانهما اما وجوديان اولا وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما متضايان اولا فهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فالما ان يعتبر في العدمى محل قابل للوجودى فهما العدم والملكية اولا فهما السلب والايجاب واورد عليه اما اولا فلجواز ان يكونا عدميين كالعمى واللاعمى وقد يجاب ان العدم المطلق لا يقابل نفسه ولا العدم المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف لاجتماعهما في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدمين مضافا الى الآخر كالعمى وعدم العمى وايضا

يجوز ان لا يكون بين المفهومين الـذين اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القياس بالنفس وعدم القيام بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان على شئ كعدم الحول عما من شأنه ان يكون احول وعدم قابلية البصر واما ثانيا فبان وجود المزموم بمحل يقابل انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركة للجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها عنه وليس داخلا في العدم والملكية ولا في السلب والايجاب اذ المعتبر فيها ان يكون العدمى عدما للوجودى ( احدى الضدان ) المشهوريان ( وهما الموجودان ) المناسب لوجه الحصر ان يقال الوجوديان والمراد بالوجودى ههنا مالا يكون السلب جزء من مفهومه وهو اعم من الموجود ( غير المتضايين كالسواد والياض ) وقد يشترط في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان بالحقيقين ( وثانيهما المتضايان وهما موجودان ) بل وجوديان ( يتعلل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالأبوة والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم والملكية وهما امر ان يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا ) اى عدم ذلك الوجودى ( لكن لا مطلقا بل يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الموجود ) بل الوجودى ( كالـبصر والعنى والعلم والجهل ) فان اعتبر قبوله له بحسب شخصه فى وقت اتصافه بالامر العدمى فهو العدم والملكية المشهوران كما لكو سجية فانها عدم الحية عما من شأنه فى ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبى لا يقال له كوسج وان اعتبر قبوله له بحسب شخصه اعم من ذلك بان لا يقيد بذلك الوقت كعدم الحية عن الطفل او يعتبر قبوله بحسب نوعه كالعنى للأمة او جنسه القريب كالعنى للعقب او البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعنى الجسم الذى هو فوق الجراد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكية الحقيقيان ( ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية وذلك فى الضمير لافى الوجود العينى ) اى هما امران عقابان واردان على النسبة التى هى عقلية ايضا ولا وجود لهما فى الخارج اصلا هذا وقال

( الشيخ )

الشيخ في الشفاء ان المتقابلين بالايجاب والسلب ان لم يهتملا الصدق والكذب فبسيط كالفرسية واللافرسية والا فركبة كقولنا زيد فرس زيد ليس بفرس فان اطلاق هذين المعنيين على موضوع واحد في زمان واحد سخ وقال ايضا ان من التقابل الايجاب والسلب ومعنى الايجاب وجود اى معنى كان سواء كان باعتبار وجوده في نفسه او لا وجوده لغيره (فصل في المتقدم والمتأخر المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن ان يوجد الآخر) بكسر الخاء بمعنى المتأخر (الا وهو موجود معه) اوقبله ليشمل العلة المعدة (وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر) اى المتأخر (بوجود) قيل ينبغي ان يزداد في تفسيره قيد كونه غير مؤثر في التأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية اقول فيه نظر لانه ان اراد غير المؤثر المستجمع بشرائط التأثير وارتفاع موانعه فلا حاجة اليه لان قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر بوجود معنى عنه وان اراد كونه غير مؤثر في الجملة فحضر لان الفاعل الغير المستقل مقدم بالطبع على المعلوم عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعا (كتقدم الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود كرتبة الصوف في المسجد منسوبة المحراب) وكتركب الاجناس والانواع الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل (والخامس المتقدم بالعلية) وهو الفاعل المستقل بالتأثير المستجمع بشرائطه وارتفاعه وعند صاحب المحاكات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير او لا واعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان في معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وربما يقال للمعنى المشترك تقدم بالطبع ومختص بالعاية باسم التقدم بالذات والشيخ استعملها في قاطيغورياس الشفاء كذلك (كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانتا معا في الزمان) فان العقل يحكم بانه تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس والخصر في الاقسام الخمسة استقرأى فقد يقال للضبط المتقدم ان احتاج

اليه المتأخر فان كان كافيا في وجوده فالتقدم بالعلية والا فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن اجتماعهما في الوجود فالتقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر بينهما ترتيب فالتقدم بالرتبة والا فبالشرف (واما المتأخر فيقال على مايقابل المتقدم) فيتعدد اقسامه بحسب اقسام المتقدم (فصل في القديم والحادث القديم بالذات هو الذى لا يكون وجوده من غيره) وهو مختصر بالحق سبحانه وتعالى (والقديم بالزمان هو الذى لا اول لزمانه) كالفلك (والحدث بالذات هو الذى يكون وجوده من غيره) كالممكنات (والحدث بالزمان هو الذى يكون لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت آخر صار هو فيه موجودا) كالمركبات العنصرية فالتقديم بالذات اخص مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان والبواقي مباحنة (وكل حادث زمانى فهو مسبوق بمادة) اى ما يكون موضوعا للحادث ان كان عرضا او هيولى ان كانت صورة او متعلقة ان كان نفسا (ومدة) والثانى ظاهر من تصور مفهومه والاوّل (لان امكان وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله بممكنا) بل متمنا لذاته لا امتناع كون المعدوم واجبا لذاته ثم صار ممكنا في وقت وجوده (فيلزم انقلاب الشئ من الامتناع الذاتى الى الامكان الذاتى هف وذلك الامكان امر وجودى) اى موجود (اذلا فرق بين قولنا امكانه منى وبين قولنا لا امكان له فاوكان الامكان عدميا لم يكن الممكن ممكنا هف) فيه نظر لان ما ذكره جار فى الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين لم يكن الممتنع متمنا ولا المعدوم معدوما اذلا فرق بين قولنا امتناعه لا ولا امتناع له وعدمه لا ولا عدم له والحل ان يقال قوله امكانه لامعناه انه متصف بصفة عدمية هى الامكان وقوله لا امكان له معناه سلب تلك الصفة العدمية عنه وكما ان فرقا بين اتصاف الشئ بصفة ثبوتية وبين سلب اتصافه بها كذلك ايضا فرقا بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها وقد يقال

معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية  
انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم  
فيلزم ان يكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا  
لا امكان للحادث قبل وجوده والفسارق لم يتفطن بمعنى الكلام حيث  
جمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس  
كذلك بل المراد ان ككون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم  
تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بون  
بعيد اقول فيه بحث لان قولنا امكانه لا غير مستلزم لقولنا لا امكان له  
بمعنى انه لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع عديان مع ان المعدوم  
والمتنع متصفان بهما وهذا هو المعنى المفيد في هذا المقام لا بمعنى ان امكانه  
قبل وجوده معدوم ( والامكان لا يكون قائما بنفسه لان امكان الوجود  
انما هو بالاضافة الى ما هو امكان الوجود له ) اى الامكان اضافة  
بين الوجود وذات الممكن ( فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما  
بمحل ) موجود ليس هو نفس ذلك الحادث وهو ذا ولا امر منفصلا  
عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشئ بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به  
( وهو المادة ) وما يتوهم من ان امكان الشئ هو اقتدار الفاعل  
عليه فيكون قائما به فاسد لان الاقتدار وعدمه يدلان بالامكان وعدمه  
فيقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع وههنا بحث لانا  
لائم ان المتعلق بالحادث مختصر في المادة بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون  
امكان الحادث قائما بشئ له تعلق بالحادث ورآه تعلق الحلول او التدبير  
والتصرف ولو كان تعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون الحادث جوهر  
غير جسماني حالا في جوهر آخر كذلك ولم يبق دليل على امتناع ذلك  
او عرضا قائما بجوهر غير جسماني فان علوم العقول والنفوس بل كيفياتها  
القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعاتها ذوات العقول  
والنفوس وليست باجسام ولا يمكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول  
الجسم وغيره اذ يبطل ح مافرعوا على هذه القاعدة مثل ماسيجي  
من ان العقول جميع كالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب

كون العقول مادية لان كل حادث لا بد له من مادة ﴿ فصل في القوة والفعل القوة هي الشئ الذى هو مبدأ التغير في آخر ﴾ سواء كان جوهرًا او عرضًا وسواء كان فاعلاً او غيره ﴿ من حيث هو آخر ﴾ هذا للتنبيه على ان الآخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرًا بالذات بل قد يكون مغايرًا بالاعتبار كما في معالجة الانسان نفسه الناطقة في الامراض النفسانية فان التغير ههنا اعتباري وانما اعتبرنا الامراض النفسانية ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار واما في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان يقتصر على ذكر القوة في عنوان الفصل او ذكر هذا المعنى والبحث عنه ﴿ وكل ما يصدر عن الاجسام ﴾ في العادة المستمرة المحسوسة من الاثار والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون ﴿ فهي صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسمًا اولًا مور اتفاقية اول قوة موجودة فيه والاول بطل والا لاشتكت الاجسام فيه والثاني ايضا بطل والا لما كان ذلك مستمرًا لان الامور الاتفاقية لا يكون دائمة ولا اكثرية فكذا اثارها ﴾ اقول ههنا بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق الامور الخارجية فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد بها ما لا يكون دائمة ولا اكثرية كما يفهم من كلام بعضهم حيث قال لتوجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هي التي لا يكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ثم ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكره من ان تأدى السبب الى المسبب اما ان يكون دائمًا او اكثرًا او مساويًا او اقلًا فالسبب الذي يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببًا ذاتيًا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية فالسبب الذي يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاخيرين يسمى سببًا اتفاقيًا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية ﴿ فاذن هو عن قوة موجودة فيه وهو الماطل فصل في العلة والمعامل العلة تقال لكل ماله وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره ﴾

ظاهر هذا التعريف لا يصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عرفها بعيد هذا بالتي يكون منها وجود المعلول وغاية توجيها ان يقال المراد ان يكون او وجود غيره حاجة الى وجوده في الجملة ومع هذا لا ينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد يقال عدم المانع كما شفع عن امر وجودى هو المحتاج اليه كعدم الباب المانع للدخول فانه كما شفع عن وجود فضائه قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع لسقوط السقف فانه كما شفع عن وجود مسافة يمكن تحريك السقف فيها الا ان الشرط الوجودى ربما لا يعلم الا بلازم عدى فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام ان ذلك الامر العدى هو المحتاج اليه ولا يخفى انه تكلف بل الحق ان مداخلية الشئ في وجود آخر اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفعل والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه فقط كما لمانع فيجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده وعدمه كما لمعد اذ لا بد من عدمه الطارى على وجوده فيجب ان يوجد اولاً ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ما يحتاج اليه امر في تحققه ( وهى اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما العلة المادية فهى التى تكون من المعلول ولكن لا يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالطين للكون واما العلة الصورية فهى التى تكون جزء من المعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكون ) وليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يخص الاجسام من المادة والصورة الجوهرين بل ما يهمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض التى توجد بها امر بالفعل او بالقوة وهاتان علتان للماهية داخلتان في قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما فيخصان باسم علة الماهية تميزا لها عن الباقيين المشاركين اياهما في علة الوجود ( واما العلة الفاعلية فهى التى تكون منها وجود المعلول كالفعل للكون واما الغائية فهى التى تكون لاجلها وجود المعلول كالغرض المط من الكوز ) وهى انما يكون علة بحسب وجودها الذهبى واما بحسب وجودها الخارجى فهى

معاولة معاواها لتبها عايد وتأخرها عنه في الوجود فلها علاقة العلية  
 والمعاولة بالقياس الى شئ واحد اكن بحسب وجودها الذهني  
 والخارجي وهاتان العاتان يخصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما  
 دون الماهية والخصر المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم المانع  
 وقد يقال ان المقسم هو علة الشئ بلا واسطة والمعدود من اقسامه  
 هو العلة المادية بمعنى القابل بالفعل والعللة الفاعلية بمعنى الفاعل  
 المستقل بالتأثير والمعاول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين  
 اولا ولا يحتاج الى ما ذكر الاثنا وبواسطة احتياجهما اليه وفيه بحث  
 لانه لا يتناول المقسم للعللة الفاعلية اذ لا يحتاج المعول اليها الابواسطة  
 انها مؤثرة في مؤثرية الفاعل (ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة) اى كانت  
 واحدة في نفسها ولم يكن لها صفة ولم يكن لها مشروط باصر  
 ( استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه اثر ان فهو  
 مركب لان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا ) الاثر ( غير كونه بحيث  
 يصدر عنه ذلك ) الاثر لا مكان تعقل كل منهما بدون الاخر ( فمجموع  
 هذين المفهومين اواحد هما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب  
 في ذاته هف وان كانا خارجين كان مصدرا لهما اى المفهومين )  
 اذ لو كانا مستنديين الى غيره لم يكن هو وحده مصدرا للآخرين والمقدر  
 خلافة ( فكونه مصدرا لهذا ) المفهوم ( غير كونه مصدرا لذلك )  
 المفهوم وينقل الكلام اليهما ( فينتهى لا محالة الى ما يوجب  
 التركيب والكثرة في الذات ) لامتناع التسلسل وقد يقرر الدليل بطريق  
 البسط فيقال ان كان كل من مفهومي مصدرية هذا ومصدرية ذلك  
 نفس الواحد الحقيقي كان للامر البسيط ماهيتان مختلفتان وان كان  
 داخلا فيه اودخل احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب وان خرجا  
 معا او خرج احدهما وكان الاخر عينا لزم التسلسل فقط وان دخل  
 احدهما وخرج الاخر لزم التركيب والتسلسل معا والاقسام ستة والكل  
 مح وهما بحث اما اولا فلانه لو تم ما ذكره لزم ان لا يصدر عن الواحد  
 الحقيقي شئ اذ لو صدر عنه شئ لكان مصدريته لذلك الشئ



امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين غيره فهو اما ان يكون داخلا  
 فيلزم تركيبه او خارجا عنه معلولا له لما مر ونقل الكلام الى  
 مصدريتها او نقول لكان الصادر هناك شيئين احدهما ذلك  
 الصادر عن الواحد والثاني مصدريته لذلك الشيء لاشيئا واحدا  
 وهو مناسف لما ادعيتهم من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما ثانيا  
 فلان المصدرية امر اعتباري فيستغنى عن المصدر وقد يقال  
 لا بد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول لا يكون لها تلك الخصوصية  
 مع غيره اذ لو لاها لم يكن اقتضاؤها لهذا المعلول اولى من اقتضاؤها  
 لما عداها فلا يتصور ح صدوره عنها فاذا لم يكن مع العلة الموجودة  
 امور متعددة لادخاله فيها ولا خارجة عنها بل كانت ذاتا بسيطا  
 لا كثرة فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية انما يكون  
 بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كان للعلة بحسب ذاتها  
 خصوصية ~~مع~~ ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها  
 معلول آخر والالزم ان يكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع  
 الثاني فلا يكون لها مع شيء من المعلولين خصوصية ليست لها  
 مع غيره فلا يكون علة لشيء منهما وفيه بحث لجواز ان يكون لذات  
 واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون  
 تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك  
 الامور باسرها لابعضها دون بعض ( ونقول ايضا ان المعلول يجب  
 وجوده عند وجود علته التامة اعني عند تحقق جملة الامور المعتبرة  
 في تحققه ) قيل هذا التفسير غير جامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة  
 الى معلوله الاول ولا يتناول هذا التفسير اذ لا يصدق عليه انه جملة  
 الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعاول على ما هو الخارج  
 عنها وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعاول فالتركييب لازم  
 وقد يجاب بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشيء ما لم يعتبر  
 متصفا بالامكان لم يطالب له علة فالامكان مأخوذ في جانب المعاول  
 فاما نجد شيئا يمكننا ثم نطلب له علة ولا شك انه مع ذلك لا يعتبر امكانه

مع القساعل مرة اخرى ورد هذا بان كلا من الجزء الصورى والمادى  
مع انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان  
جزأ من العلة التامة مع كونه صفة للمعاول ومعتبرا لم يلزم محذور  
وايضا لما كان الامكان من شرائط التأثير فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط  
امر في تأثيره واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التى هى  
عينه يكون جزأ من العلة التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل  
بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح  
(لانه لو لم يكن واجب الوجود ح فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو  
مح والما وجد او يكون يمكن الوجود) فنفرض وجوده معها  
في زمان وعدمه معها في زمان آخر ( فيحتاج ) في زمان الوجود  
( الى مرجح يخرج من القوة الى الفعل ) اذ الترجيح الحاصل من العلة  
التامة مشترك بين زمانين ( فلا يكون جملة الامور المعتبة في وجوده  
حاصلة وقد فرضنا ها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب وجوده  
عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بالغير وممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا  
ماهية من حيث هى لا يجب لها الوجود ولا العدم ) ولا معنى  
للممكن بالذات الا هذا ( هداية ) لازالة ما سبق الى اوهام العوام  
من ان تأثير العلة فى شئ ينشأ فى وجوده ( كون الشئ موجودا لا ينشأ فى  
تأثير العلة الفاعلية فيه لان الشئ اذا كان معدوما ثم يوجد فاما  
ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود  
اوفى الحالتين جميعا لاجاز ان يفيد وجوده حالة العدم اوفى الحالتين  
جميعا والالزم اجتماع الوجود والعدم هف فاذن تقييد وجوده  
حالة الوجود المفاد ) فلا يلزم تحصيل الحاصل ( فكون الشئ  
موجودا لا ينشأ فى كونه معلولا ) قال بعضهم من الاو هام العامة ان المعاول  
بعد ما وجد من علته لا يحتاج فى بقاءه اليها حتى لا يلزم من فناء  
علته الموجدة له فناءه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك  
تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لوجاز العدم على البارى لما ضر عدمه  
وجود العالم وسبب توهيمهم هذا ما يشاهدونه من بقاء البناء بعد زوال

وجود البناء فالمص اورد هذه الهداية لازالة هذا التوهم اذ لو بقي  
المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف  
ما ثبت بالحجة من ان العلة مؤثرة في المعلوم في آن وجوده هف اقول  
فيه بحث اذ الثابت ههنا بالدليل ان العلة مؤثرة في المعلول في آن  
وجوده لانها مؤثرة فيه حالة وجوده مطلقا ولا منافات بينه وبين  
بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا يزيل هذه الهداية الوهم المذكور  
والذي يزيله هو ما ذكره من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان  
( فصل في الجوهر والعرض كل موجود فاما ان يكون مختصا بشئ  
ساريا فيه اولا يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى السارى  
حالا والمسرى فيه محلا ) قد مر الكلام فيه فتذكر ( ولا بد ان يكون  
لاحدهما حاجة الى صاحبه ) بوجه من الوجوه ( والالامتنع ذلك  
الحلول ) بالضرورة ( فلا يخفى اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال  
فيسمى المحل هيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل موصوفا  
والحال عرضا ) والمناسب ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين  
وهما الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحل  
موضوع وذلك لان الحال مفتقر الى المحل قطعا ( واذا ثبت هذا  
فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان ) اى اتصفت  
بالوجود الخارجى ( كانت لافى موضوع ) وظاهر ان هذا المعنى  
انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عايتها ( وح يخرج منه واجب  
الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية ) ويدخل فيه الصورة العقائية  
لجواهر فانها وان كانت حال كونها في الذهن في موضوع لكن  
يصدق عايتها انها اذا وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع  
وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل في الذهن هو ما هيئات  
الاشياء والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه من الاحوال واما  
من قال ان الحاصل في الذهن هو صور الاشياء واشباحها الخالفة لها  
في الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك  
الصور عايات لبعض الاشياء دون بعض فلا يكون تلك الصور

الاعراضا موجودة بوجود خارجي قائم بالنفس كسائر الاعراض  
القائمة بها ( واما العرض فهو الموجود في الموضوع ) فالصورة  
العقلية للجوهر يكون جوهرها وعرضها معا على الاول من المذهبين  
وقد التزمه صاحب حكمة العين والان نسب ان يقال هو الماهية التي اذا  
وجدت في الخارج كانت في موضوع ( ثم الجوهر ان كان محلا فهو  
الهيولى ) قيل هذا منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس  
بهيولى واجيب بان المراد ان كان محلا للجوهر آخر فهو الهيولى  
وفيه بحث اذ النفس محل للصورة الجوهرية مع انها ليست بهيولى  
( وان كان محلا فهو الصورة ) الجسمية او الذوعية ( وان لم يكن محلا  
ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم ) الطبيعي ( وان لم يكن  
كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو  
النفس ) الانسانية والفلكية ( والا فهو العقل ) وانما قيد التعلق  
بالتدبير والتصرف لان للعقل تعلقا بالجسم لكن على سبيل التأثير  
فقط واما النفس فقد يكون مدبرة وقد يكون مؤثرة كما في الاصابة  
بالعين ( والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا  
لها لكان ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل وليس كذلك لان  
النفس ليست مركبة منهما لانها تعقل الماهية البسيطة الحادثة فيها  
فلا تكون مركبة والالزم بانقسامها انقسام الماهية البسيطة الحادثة فيها  
هف ) فيه نظر اذ لا يلزم من تركيب النفس في الذهن تركيبها في الخارج  
( واما اقسام العرض فثلاثة ) بالاستقراء ( الكم والكيف والابن  
والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو  
الذي يقبل المساوات واللامساوات لذاته ) قيل هذا التعريف  
دوري اذ المساوات هي الاتحاد في الكم والاولى ان يقال هو ما يقبل  
القسمة لذاته اي يمكن ان يفرض فيه اجزاء وانما قالوا لذاته ليخرج الكم  
بالعرض مثل محل الكم والحال فيه الى غير ذلك ( وتنقسم الى منفصل )  
وهو ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك  
ما يكون سببه الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئي

الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية للجزء الاخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للجزء الاخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين ليس ذلك الاختصاص بالنسبة الى الاخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس الى حدى السطح والسطح الى حدى الجسم والآن الى حدى الزمان والحدود المشتركة يجب كونها مخالفة بالنوع لماهى حدوده لان الحد المشتركة يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا فصل منه لم ينقص شئ منه ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر من المقدار المنقسم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى الثلثة تقسيما الى خمسة وهكذا فالقطة ليست جزءا من الخط بل هى عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمتها الى ستة واربعة كان السادس جزءا من الستة داخلا فيها وخارجا من الاربعة فلم يكن ثمة امر مشترك بين قسمي العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط (كالعدد) ذكروا ان الكم المنفصل منحصر فيه فهذا التمثيل باعتبار انواعه (والى متصل) وهو ما بين اجزائه المفروضة حد مشترك (قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح والثنى) اى الجسم التعلیمی (والى متصل غير قار الذات وهو الزمان) قيل ان وجد شئ من اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم وكلاهما محالان بالبداهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض في الخيال كان من قبيل القمار لاجتماع اجزائه هناك والجواب ان ذلك الامر المتصل الممتد في الخيال بحيث اذا لاحظ العقل وجوده في الخارج جزم بامتناع اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار (واما الكيف فهو هيئة في شئ لا يقتضى لذاته قسمة) خرج به الكم (ولانسبة) خرج به البواقي ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد قيد عدم

اقتضاء اللاقسمة احترازاً عنهما ( وينقسم الى كيفيات محسوسة ) باحدى الحواس الظاهرة ( راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر ) ويسمى انفعاليات ( وغير راسخة كحمرة النجل وصفرة الوجل ) ويسمى انفعالات ( والى كيفيات نفسانية ) قيل اى مختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها يكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات والجماد فلا يعتنق ثبوت بعضها للمجردات من الواجب وغيره وفسرها بعضهم بالمختصة ( بذوات الانفس مطلقا ) وهى حالات ( ان لم يكن راسخة ) كالكتابة ( فى ابتداء الخلقة وملكات ) ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك ( والى كيفيات استعدادية ) اى التى هى من جنس الاستعداد فانها مفسرة باستعداد شديد ( نحو الدفع ) والانفعال ( كالصلابة ) ويسمى قوة ( او نحو الانفعال كاللين ) ويسمى ضعف ( والمشهور ان لها نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو القمل كالمصارعة وليس بشئ اذ المصارعة اذا يتم بثلاثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة عليها وهما من تلك الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث يتعسر عطفها ونقلها وهو فى الحقيقة من باب الاستعداد نحو اللا انفعال فلم يثبت قسم ثالث فان قيل لما اعتبر فى كل واحد من استعدادى اقبال للانفعال واللاانفعال الشدة والترجيح خرج عنهما اصل القبول الذى نسبته اليهما على السواء فيكون قسما ثالثا قلنا معنى ككون الشئ قابلا للآخر انه بحيث يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الآخر وهذا امر اعتبارى اتصف به ذلك الشئ ثم انه قد يوجد فيه امور تتفاوت بها حال ذلك المقبول بالنسبة الى القابل قريبا وبعدا فتلك الامور هى السمات بالاستعداد فاصل القبول من باب الامكان الذاتى ومراتبه المقتضية بقرب القبول وبعده من باب الاستعداد فيكون الشدة المستلزمة للرجحان معتبرة فى الاستعدادات واعلم ان اكثرهم عدوا الصلابة واللين من كيفيات الملموسة والحق ماذهب اليه المص لما ذكر الامام من ان الجسم اللين هو الذى يتميز فيه فهناك امور ثلاثة الاول الحركة الحاصلة فى سطحه

الثاني شكل التعقر المقارن بحدوث تلك الحركة الثالث كونه مستعدا لقبول ذينك الامرين وليس الاولان باين لانهما محسوسان بالبصر والابن ليس كذلك فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم الصاب فيه امور اربعة الاول عدم الانتماز وهو عديم والثاني الشكل الباقي على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات والثالث المقاومة المحسوسة باللمس وليست ايضا صلابة لان الهواء الذي في الزق المفتوح فيه له مقاومة ولا صلابة له وكذلك الرياح القوية فيها مقاومة ولا صلابة فيها والرابع الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهذا هو الصلابة فيكون من الكيفيات الاستعدادية ( والى كيفيات مختصة بالكميات ) المتصلة والمنفصلة ( كالمثلثية والمربعية ) للسطح ( والزوجية والفردية للعدد واما الابن فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان وامامتي فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان ) او الآن ( واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالأبوة والبنوة ) فسر بعضهم النسبية بالحاصلة بسبب النسبة ولذا قال في بيان كون الأبوة والبنوة اضافيين ان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطة عرض لا حدهما حالة نسبية وهي الأبوة وللأخرى أخرى وهي البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس الى نسبة أخرى معقولة بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبية بماكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ماذكروه ويخف المؤنة ( واما الملك ) ويقال له الجدة ايضا ( فهو حالة يحصل للشيء بسبب ما يحيط به ) اي بكله او بجزئه سواء كان امرا خلقيا كالاهاب اولا ( وينقل بانتقاله ) خرج به الابن فانه وان كانت هيئته حاصلة للشيء بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لا ينقل بانتقال المتكهن ( ككون الانسان ) اي الهيئة الحاصلة له بسبب كونه متعصما ( ومتعصما واما الوضع فهي هيئة حاصلة للشيء ) وقيل ينبغي ان يقال للجسم انلا ينقض التعريف

بالشكل الذى هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذلا ملاحظة في الشكل  
 للاجزاء ونسبتها في انفسها فضلا عن نسبتها الى الامور الخارجية  
 بل المعتبر المجموع من حيث هو مع الحدود المحيطة به فلا حاجة  
 الى ما ذكره وايضا ان اريد بالجسم الجسم التعليمي فيخرج الوضع الثابت  
 للجسم التعليمي بل لسائر المقادير عن التعريف وان اريد الجسم المطلق  
 فيدخل الشكل العارض للتعليمي ويخرج الوضع الثابت لباقي المقادير  
 ( بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور  
 الخارجية كالقيام والقعود ) وقد يطلق على حال الشئ بسبب  
 نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط ( واما الفعل فهو حالة يحصل للشئ  
 بسبب تأثيره في غيره كلقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة  
 يحصل للشئ بسبب تأثيره عن غيره ) الظ ان يقال الفعل والانفعال نفس  
 التأثير والتأثير لاهيئة اخرى تعرض للشئ بسبب التأثير والتأثير  
 ( كالسخن مادام يتسخن ) فيه اشارة الى ان الانفعال امر غير فار  
 وكذا الفعل ولذا عبر عنهما بان يفعل وان ينفل لدلالتهما على التحدد  
 والتقصي واما الامر المستقر المرتب عليهما فتخرج عنهما داخل  
 في الكيف ( الفن الثاني في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على  
 عشرة فصول فصل في اثبات الواجب لذاته وهو الذى اذا اعتبر  
 من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان يقول ان لم يكن  
 في الوجود موجود واجب لذاته يلزم الملح لان الموجودات باسرها يكون  
 جملة مركبة من احاد كل واحد منها ممكن لذاته ) فتكون ممكنة لاحتياجها  
 الى كل من اجزائها الممكنة والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا  
 ( فيحتاج ) اى الجملة ( الى علة موحدة خارجية ) اى خارجة عن الجملة  
 ( والعلم به بديهى ) اى ضرورى فطرى القياس وتقريره بان يقال انها ليست  
 نفس الجملة وهو ظ ولاجزئها اذ علة الجملة علة لكل جزء من اجزائها  
 وذلك لان كل جزء ممكن محتاج الى علة فاو لم يكن علة المجموع علة  
 لكل واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة اخرى فلا يكون ذلك



الاولى علة للمجموع بل لبعضه فقط و ح يلزم ان يكون الجزء الذى  
هو علة للمجموع علة لنفسه وههنا بحث لانه لا يلزم من امكان الجملة  
احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان يكون احتياجها  
الى علل متعددة موجودة لاحاد الجملة مجموعها علة موجودة للجملة  
فيجوز ان يكون الممكنات سلسلة غير متناهية يكون الثانى علة للاول  
والثالث علة للثانى وهكذا فيكون علة الجملة جزءها هو مجموع الاجزاء  
التي كل منها معروض للعلة والمعلولة بحيث لا يخرج منها الا المعاول  
المحض وقال شارح المواقف الكلام فى العلة الموجودة المستقلة  
بالتأثير والايحاد فلو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجودة للسلسلة  
باسرها مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد يقال  
لتوجيه هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى علة خارجة عن  
سلسلة الممكنات اذ لو لم تكن خارجة للزم اما الدور او التسلسل  
والتصديق بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بديهي  
ولا يخفى عليك انه غير مناسب للمقام ( والموجود الخارج عن  
جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير  
عدمه وهو مخ ) فعدمه مخ فوجوده واجب ( فصل فى ان وجود  
واجب الوجود نفس حقيقته ) مراتب الموجودات فى الوجودية بحسب  
التقسيم العقلي ثلث ادناها الوجود بالغير اى الذى يوجد غيره  
فهذا الموجود له ذات ووجود يفاير ذاته وموجد يفايرهما فاذا  
نظر الى ذاته وقطع النظر عن موجدته امكن فى نفس الامر انفكاك  
الموجود عنه ولا شبهة فى انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه فالتصور  
والتصور كلاهما يمكن وهذه حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور  
واوسطها الموجود بالذات بوجود هو غيره اى الذى يقتضى ذاته  
وبوجوده اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له  
ذات ووجود يفاير ذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى ذاته  
لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالتصور محال والتصور يمكن  
وهذه حال واجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين واعلاها

الموجود بالذات بوجود هو عينه اى الذى وجوده عين ذاته  
فهذا الموجود ليس له وجود مفار ذاته فلا يمكن تصور انفكاك  
الموجود عنه بل الانفكاك وتصوره كلاهما محالان وهذه حال  
واجب الوجود على مذهب الحكماء وان اردت مزيد توضيح  
لما صورناه فاستوضح الحال مما نورد في هذا المقام وهو ان مراتب  
المضى فى كونه مضيئا ثلث ايضا الاولى الماضى بالفساد  
اى الذى استفاد ضوءه من غيره كوجه الارض الذى استفاد بمقابلة  
الشمس فهنا ماضى وضوء يغيره شئ ثالث افاد الضوء الثانية الماضى  
بالذات بضوء هو غيره اى الذى يقتضى ذاته ضوءه اقتضاء بحيث  
يتمتع تخلفه عنه كجرم الشمس اذا فرض اقتضاءه بضوءه فهذا الماضى له  
ذات وضوء يغير ذاته الثالثة الماضى بالذات بضوء هو عينه كضوء  
الشمس فانها ماضى بذاته لا بضوء زائد على ذاته فهذا المعنى اعلى  
واقرب ما يتصور فى كون الشئ مضيئا فان قيل كيف يوصف الضوء  
بانه ماضى مع ان معنى الماضى كالتباعد اليه الافهام ما قام به الضوء  
قلنا ذلك المعنى هو الذى يتفارقة العامة وقد وضع لفظ الماضى له  
فى اللغة وليس كلا منافية فانا اذا قلنا الضوء ماضى بذاته لم نرد به انه  
قام به ضوء آخر وصار مضيئا بذلك الضوء بل اردنا به ان ما كان حاصلا  
لكل واحد من الماضى بغيره والماضى بذاته بضوء هو غيره اعنى  
الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء فى نفسه  
بحسب ذاته لا بامر زائد على ذاته بل الظهور فى الضوء اقوى واكمل  
فانه ظاهر بذاته ظهورا لاختفاء فيه اصلا ومظهر لغيره ( على  
حسب قابليته لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها )  
قيل لامتناع الجزئية المستلزمة للتركيب فى ذات الواجب وفيه بحث  
اذ التركيب المتمتع فى الواجب هو التركيب الخارجى لانه موجب  
للافتقار فى الخارج وهو موجب الامكان واما التركيب الذاتى  
للوالب لا نسلم امتناعه لانه لا يوجب الافتقار فى الخارج بل فى الذهن  
والافتقار فى الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن ما هو يحتاج

في وجوده الخارجى الى غيره ( ولو كان عارضا لها لكان الوجود  
 من حيث هو هو مقترا الى الغير ) اى المعروض ( فيكون ممكنا لذاته  
 مستندا الى علة فلا بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة  
 يلزم ان يكون موجودة قبل الوجود فان العلة الموجودة للشيء يجب  
 تقدمها على المعلوم بالوجود ) فان العقل ما لم يلاحظ ككون الشيء  
 موجودا امتنع ان يلاحظ كونه مبدءا للوجود ومفيدا له ( فيكون  
 الشيء موجودا قبل نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون  
 الواجب لذاته محتاجا الى الغير في الوجود هذا محال ) وقال المحققون  
 الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات  
 وظهر فيها فلا يخفى عنه شيء من الاشياء بل هو حقيقةها وعينها وانما  
 امتازت وتعددت بتقيدات وتعينات اعتبارية ( فصل فى ان وجوب  
 الوجود وتعينه نفس ذاته ) فان قيل كيف يتصور كون صفة الشيء  
 عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف والصفة يشهد بغيرته  
 لصاحبه قلت معنى قولهم صفات الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى  
 يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة معا فانهم قالوا اليسان كون  
 الواجب عين العلم والقدرة ان ذلك ليست كافية فى انكشاف الاشياء  
 وظهورها عليك بل تحتاج فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى  
 صفة العلم التى تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج فى انكشاف  
 الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات  
 بأسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة  
 العلم وكذا الحال فى القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها لصفة  
 زائدة عليها كما فى ذاتنا فهى بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى  
 هذا يكون الذات والصفات متحدة فى الحقيقة مغايرة بالاعتبار  
 والمفهوم ومرجعه اذا حقق الى نفي الصفات مع حصول نتائجها  
 وثمراتها من الذات وحدها ( اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان  
 زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته ) بمثل ما سبق آنفا ( والعلة  
 ما لم يجب وجودها استحالة وجودها فاستحال ان يوجد المعلوم

وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات ( ضرورة ) ( فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهذا محال واما الثاني فلان تعيينه لو كان زائدا على حقيقة لكان معاولا لذاته والعللة ما لم تكن متعينة لا توجد فلا يوجد المعلول فيكون التعيين حاصلا قبل نفسه وهو محال فصل في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود ومتغايرين باسم من الامور وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة اولا يكون لاسبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود لاشترائه خارجا عن حقيقة كل واحد منهما وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود ) اقول ههنا بحث لان معنى قولهم \* وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود \* انه يظهر من تلك الحقيقة اثر صفة وجوب الوجود لان تلك الحقيقة عين هذه الصفة فلا يكون معنى اشتراك وجودين واجبي الوجود في وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل منهما اثر صفة الوجوب فلا منافات بين اشتراكهما في وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة ( ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما يحكون مركبا بما به الاشتراك وبما به الامتياز وكل مركب يحتاج الى غيره ) اى جزئيه ( فيكون ممكنا بذاته ههنا ) وفيه بحث لما سبق من ان التركيب الموجب للمكان هو التركيب الخارجى لا الذهبى قيل لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز امرا عارضا لاقوة وما حتى يلزم التركيب واجيب بان ذلك يوجب ان يكون التعيين عارضا وهو خلاف ما ثبت بالبرهان واقول يمكن توجيه كلام المصنف بما لا يتوجه عليه ذلك بان يقال لو لم يكن ما به الامتياز تمام الحقيقة وهو اما جزؤها او عارضها وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل واما على الثانى فمن الحقيقة والتعيين وقد يقال ما بيننا من ان التعيين نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات توحيده فان التعيين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية

مختصرا في الشخص بالضرورة اقول فيه بحث لان المعنى عن هذا  
البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة تعينها عينها وهو  
غير ثابت مما لا احتمال ان يكون هناك حقايق مختلفة واجبة الوجود  
تعين كل منها عينه فلا بد مع ذلك من اقامة البرهان على التوحيد  
( فصل في ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته اى ليس له حالة  
متظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيماله من الصفات فيكون  
واجبا من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيماله من الصفات  
لأنها لو لم يكن كافية لكان شئ من صفاته عن غيره فيكون حضور  
ذلك الغير ) اى وجوده علة ( في الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته )  
اى عدمه ( علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من  
حيث هي هي ) بلا شرط حضور الغير وغيبته ( يجب لها الوجود  
لأنها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب  
مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها ) اى الصفة ( من حضور )  
غيره لحصوله بذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار حضور  
الغير ( وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته ) لحصوله بذات  
الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار غيبة الغير وههنا بحث اذ لا يلزم  
من عدم اعتبار امر عدم ذلك الامر ( واذا لم يجب وجودها )  
اى ذات الواجب ( بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته ههنا )  
هذا منقوض بالنسب لجران الدليل فيها مع ان ذات الواجب غير  
كافية في حصولها لتوقفها على امور متغايرة للذات ضرورة قيل  
الاولى في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات  
يوجب ذاته وكل ما يوجب ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى  
فظ واما الصغرى فلا نها لو لم يصدق لكان وجوب وجود بعض  
الصفات لغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب  
وان كان ممكنا فاما ان يوجب ذاته ويلزم كونها موجبة للبعض  
الذى فرضناها غير موجبة اياه من الصفات اذ الموجب للموجب  
موجب أولا فيكون وجوبه بموجب ثان يوجب وينقل الكلام اليه  
فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب

توجيه الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان الذات  
للموجب الصفات بأسرها لزم احد الامور الممتعة من تعدد  
الواجب وانسلسل وخلاف المفروض فيسترن الذات  
موجبة بجميع الصفات ويحصل المظا قول فيه نظر اذ لو تم هذا  
لزم ان يكون كل ممكن موجودا قديما سواء كان صفة للواجب او لا  
( فصل في ان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده ) اى  
ليس الوجود المطلق طبيعة نوعية لوجود هو عين الواجب  
ووجودات الممكنات بل هو مقول عليها قولاً عرضياً بالتشكيك  
( لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده ) على الوجه المذكور  
( فالوجود المطلق ) من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد ( عن الماهية  
) او لا تجرد او لا يجب له شئ منهما فالكل بطان واجب له التجرد  
وجب ان يكون وجود الممكنات بأسرها مجردا غير عارض  
للماهيات ( لان مقتضى الطبيعة النوعية لا تختلف ) وهو ع لانا  
نعقل المسبب مع الشك في وجوده الخارجى ( المناسب ان يترك هذا  
القييد اذ الكلام في الوجود المطلق الشامل للذاتى والخارجى  
) فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزئاً لكان الشئ الواحد معلوماً  
ومشكوكاً في حالة واحدة وهو محال ( المناسب ان يقال لانا نعقل  
المسبب ونعقل عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزئاً  
لكان الشئ الواحد معلوماً وغير معلوم في حالة واحدة او يقال لانا  
نعقل المسبب مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته  
لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشئ لنفسه بين وكذا لو كان ذاتياً لها  
لان الذاتى بين الثبوت لا هو ذاتى له وانت تعلم ان هذا كله انما يتم  
اذا كانت الماهية معقولة بالكنه ( وان واجب له اللا تجرد لما كان وجود  
البارى تعالى مجردا هف وان لم يجب له شئ منهما كان كل واحد  
منهما ممكنه فيكون لهالة فيلزم اقتضار واجب الوجود في تجرده الى  
الغير فلا يكون ذاته كاهية فيما هو له من الصفات هف ) هذه هى  
الكلمات الدائرة على السنة القوم في هذا المقام وقال بعض المحققين

كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه مالم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعاً ومالم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يمكن له الحكم بكونه موجوداً فكل مفهوم مغاير للوجود وهو في كونه موجوداً في نفس الامر يحتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجوداً الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه موجوداً الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن فلاشئ من الممكن بواجب فلاشئ من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الاعين الوجود الذي هو موجود بذاته لا باسرها مناسير لذاته ولما وجب ان يكون الواجب جزئياً حقيقياً قائماً بذاته ويكون تعينه بذاته لا باسرها زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضاً كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوماً كلياً يمكن ان يكون له افراد بل هو في حد ذاته جزئى حقيقى ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقائم بذاته متزه عن كونه ماضياً لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اى المعرى عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض الوجود للماهية الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة وانحاء شتى يتعذر الاطلاع على ماهياتها فالموجود كلى وان كان الوجود جزئياً حقيقياً وقال بعض الفضلاء كنا نسمعه يقول ان هذا مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين ( فصل في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة ) اذ لو كان مادياً لكان منقسماً الى الاجزاء فيفتقر اليها ( وكل مجرد عن المادة ) مدرك كما سيجئ في الفصل التالى لهذا الفصل ( فهو عالم بذاته ) يجب ان يفيد المجرد عن المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية مجردة عن المادة مع انها ليست عالة اما الصغرى فظ واما الكبرى ( لان ذاته حاصلة عنده فيكون عالماً بذاته لان العلم ) المراد ههنا المرادف للتعقل ( هو حصول حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولو احققها )

عند المدرك قالوا المدرك اما جزئى مادى اولا والاوول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة قادرا كه الاحساس اولا قادرا ككه التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئى المادى فاما ان لا يكون جزئيا بل كليا او يكون جزئيا غير مادى وايا ما كان قادرا كه التعقل ( فالبارى تعالى عالم بذاته هداية ) يندفع بها مايتوهم من استحالة علم الشئ بنفسه لان العلم نسبة والنسبة لا تكون الا بين شيئين متغايرين بالضرورة ( تعقل الشئ بذاته لا يقتضى التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو حضور حقيقة الشئ مجردة عن المادة عند المدرك ) سواء كانت مقاييرة له بالذات او بالاعتبار فان للتغاير الاعتبارى كاف لتحقيق النسبة قطعا ( وهذا اعم من حضور حقيقة ) الشئ المفارقة بالذات للمدرك عنده ( ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته والاكمل له ) اى لكل من الناس ( نفسان احدهما عاقل والآخر معقول هه ) بالضرورة وقد يتمسك لاستحالة علم الشئ بنفسه بانه مستلزم لاجتماع صورتين مثنائين وهو محال والجواب ان علم الشئ بنفسه علم حضورى فلا اجتماع وقد يجاب ايضا بان احدى الصورتين موجودة بوجود اصلى والاخرى بوجود ظلى وبذلك يتمتازان فلا استحالة وايضا الممتنع هو ان يحل المثنائان فى محل واحد لان يحل احدهما فى الآخر ( فصل فى ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولو احقها وكل مجرد عن المادة ولو احقها اذا كان قديما قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد مر ذكرها ) لافائدة فيما ذكره لانها مذكورة بلا دليل ( واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا بديهى لاخفاء فيه ) فان ذاته منزوعة عن العلايق المادية المانعة عن التعقل فاهية لا يحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك من جهة العاقل ( وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل فى كل واحد



من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه ) اى المجرد سائر المعقولات  
 ( فى النفس فان الادراك والتعقل حضور صور المعقولات فى العقل  
 مجردة عن المادة ولو احققها وكل ما يمكن ان يقارنه سائر  
 المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته ) اى بالنظر  
 الى ماهيته سواء كانت فى الخارج او فى العقل ( لان صحة المقارنة  
 المطلقة لم يتوقف على المقارنة فى العقل فان صحة المقارنة المطلقة )  
 اى استبعادها ( متقدمة على المقارنة المطلقة المتقدمة على المقارنة  
 فى العقل ) لكونها اعم من المقارنة فى العقل فصحة المقارنة المطلقة متقدمة  
 على المقارنة فى العقل ( فلا يتوقف عليها ) والا يلزم الدور ولا يتصور  
 مقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان تحصل هى  
 فيه حصول الحال فى المحل وذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع ان يكون  
 مقارنا للغير بحلوله فيه او حلولهما فى ثالث والمقارنة المطلقة تنحصر  
 فى هذه الثلاثة واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث ( ومقارنة المعقولات  
 فى الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها فيه هى التعقل ) فثبت ان كل  
 مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عالما بسائر المعقولات وههنا بحث اما و لا  
 فلان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت  
 المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو محتمل واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة  
 فى العقل صحة المقارنة المطلقة فى ضمن الخاص فبما ان يصح  
 لذات المجرد المقارنة فى ضمن هذا الخاص فقط بان يكون ذات المجرد  
 بحيث لا يقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعنى المقارنة العقلية فاذا وجد  
 المجرد فى الخارج امتنعت المقارنة المطلقة لانفاء شرطها الذى  
 هو الوجود الذهبى وتوضيحه ان ماهية المجردة وان كانت متحدة  
 فى الذهب والخارج الا ان وجودها متخالفان فبما ان يكون الوجود  
 الذهبى شرطا للمقارنة او الوجود الخارجى مانعا لها وعلى  
 التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا فى الخارج  
 قائما بذاته واما ثالثا فلان ما ذكره فى امتناع توقف صحة المقارنة  
 المطلقة على المقارنة العقلية يدل بعينه على امتناع تعين صحة المقارنة

المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم احد الامرين اما فساد ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة ( وكل ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له والالكان له حالة منتظرة هـ ) المناسب ان يجعل كبرى القياس هناك كل مجرد عن المادة يمكن ان يكون عالما بالكميات ثم يضم نتيجة المقدمتين الى ما ذكره ههنا ليحصل المط او يقال ههنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده له اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد مادته لقبول الفيض فيكون ماديا هـ ( فان قيل لو كان البارئ تعالى عالما بشئ وارتسم صورته فيه لكان فاعلا لتلك الصورة ) لانها ممكنة لافتقارها الى ما تقوم به فتفتقر الى مؤثر هو الواجب اذ لو كان غيره لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير ( وقابلها ) لارتسامها فيه ( وهو محال لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول غير الثاني ) لا مكان تعقل كل منهما مع ذلك عن الآخر ( فيلزم التركيب ) لو كان قابلا وفاعلا ( قلنا لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء التصوري اى الصورة ومفيدة وهذا لان معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يمتنع لذاته ان يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك النصور فلم قائم انهما متنافيان ) اقول السؤال والجواب لا يطابقان في اللفظ لان محصل السؤال ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه فحق الجواب ان يقال انما يلزم التركيب لو كان القبول والفعل جزئين له وليس كذلك بل هما اضافيان عارضان له بالقياس الى الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول منافي للفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون لهذا الجواب وجه وعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصوليا وهو بحصول صور الاشياء في المدرك والاخر يسمى حضوريا وهو بحضور الاشياء انفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور القائمة بها وليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور المعلوم بحقيقة لا بمثاله عند العالم وهو اقوى من العلم بالحصول

ضرورة ان انكشاف الشئ على الآخر لاجل حضوره بنفسه اقوى من  
 انكشافه عليه لاجل حصول مثله عنده والظ من كلام المص انه ذاهب  
 الى ان علمه تعالى بالارتسام واكثرهم ذهبوا الى ان علمه تعالى حضوري  
 وهذا يشكل في العلم بالمعدومات واحوالها خصوصا الممتنعات  
 اذ لا حقايق لهما ثابتة حتى يتصور حضورها وقد يقال مثل المعدومات  
 مرتسمة في العقول الحاضرة عند الباري فذلك المثل ايضا حاضرة  
 عنده ( ومن اعتقد ان علم الباري تعالى بالاشياء نفس ذاته فقد  
 اعتقدت نفي العلم بالحقيقة اذ لا علم الا بالارتسام ) وفيه نظر اذ الحصر  
 ( فصل في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات ) المتغيرة ( على وجه كلي )  
 وبالجزئيات التغير المتغيرة من حيث هي جزئية ( لانه يعلم اسبابها علما  
 تاما ) اي من جميع الوجوه ( فوجب ان يكون عالما بها لان  
 من يعلم العلة علما تاما وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها واما لما كان  
 عالما بها ) علما تاما لكن ( لا يدركها ) اي الجزئيات ( مع تغيرها  
 والا كان يدرك منها تارة انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك منها  
 انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد منهما ) اي الوجود  
 والعدم ( صورة عقلية على واحدة من الصورتين لا يبقى  
 مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات ) من صورة الى صورة  
 ( هـ ) لاسرائيل انه ليس له حالة منتظرة ( بل يدرك الجزئيات ) المتغيرة  
 ( على وجه كلي ) ههنا محل تأمل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية  
 العلة يستلزم العلم التام بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها  
 بواسطة او بغير واسطة وادعوا ايضا انتفاء علمه تعالى بالجزئيات  
 المتغيرة من حيث هي جزئية لاستلزامه التغير وهل هذا الاشاقص  
 فان الجزئيات المتغيرة معلومة لواجب كغيرها فيلزم من قاعدتهم  
 المذكورة علمه تعالى بها ايضا وقد التجأوا لرفعه الى تخصيص  
 القاعدة العقلية بسبب ما نفع هو التغير كما هو دأب ارباب العلوم  
 الظنية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع تمنع اطرادها وذلك  
 مما لا يستقيم في العلوم اليقينية ( كما تعلم الكسوف الجزئي بعينه بان

تقول فيه انه كسوف يكون بعد حركة كوكب كذا من كذا شماليا  
 بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض الكلية كذلك ما علمته بنزى  
 لان ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلى غير كاف للعالم  
 بوجود ذلك المذوق المشخص في هذا الوقت مالم ينضم اليه  
 المشاهدة او التخيل بل المشاهدة والتخيل هما العلم بذلك ( والمالم يكن  
 الحاصل في حق الله سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الاعلى وجهه كلى )  
 قال صاحب المحاكات المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات على  
 وجه كلى انه لا يعلمها من حيث ان بعضها واقع في الآن وبعضها  
 في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها علما متعاليا عن الدخول تحت  
 الازمنة ثابتا ابدا الدهور وهذا كما انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان  
 نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا  
 وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته  
 الى جميع الازمنة على السواء فليس بالقياس اليه ماضيا وبعضها  
 حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الامور الواقعة في الزمان فالموجودات  
 من الازل الى الابد معلومة له كل في وقته وليس في علمه تعالى كان  
 وكائن وسيكون بل هي دائما حاضرة عنده ، او فاتها بلا تغير اصلا  
 وليس مرادهم ما توهم البعض من ان علمه تعالى يصيب بطباع  
 الجزئيات واحكامها دون شعور صاحبها وادراكها ( فصل  
 في ان واجب الوجود مريد للاشياء وجودا اما ارادته فلان كل ما هو  
 معلوم عند المبدأ وهو خبر غير متاف لماهية فايضا من ذات المبدأ كاله  
 المقتضى لفيضه ( فذلك الشيء مرضى له وهذا هو الارادة واما وجوده )  
 قالوا هو افادة ما ينبغي لافرض اصلا واورد عليه ان كلا من الدواء  
 الصحيح والمزيل للمرض مفيد لما ينبغي لافرض مع انه ليس بوجود  
 واحباب منه الخفق في شرح الاشارات بان الوجود هو افادة ما ينبغي  
 بالذات لا بالمرض والدواء لا يفيد بالذات الا كيفية في البدن فلا يفيد  
 او معسادة للمرض ثم انها نوجب الصحة وازالة المرض فهو لا يفيد  
 بالذات الصحة وازالة المرض وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس

الى الصحة وازالة المرض وان لم يكن مفيدا بالذات تلك الكيفية  
 الملازمة للطبيعة او المضادة للمرض وهى امر مؤثر مرغوب فيه فوجب  
 ان يكون الدواء وجودا بالقياس اليها وحق الجواب ان يقال القصد  
 معتبر فى مفهوم الجواد ( فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد  
 وشوق الى كمال او يفعل لانه نظام الخير فى الوجود فيوجد الاشياء على  
 ما ينبغي لاغرض وشوق ) المناسب ان يقال ان يفعل لقصد وشوق  
 الى كمال اولا ( والاول محال لما بينا من ان واجب الوجود ليس له  
 حالة منتظرة والقسم الثانى حق فهو الجواد ) لا يقال ان الفعل  
 الحالى عن الغرض عبث لانا نقول العبث ما كان خاليا عن القوائد  
 والمنافع وفعاله تعالى مشتملة على حكم ومعالم راجعة الى مخلوقاته  
 لكنها ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا يكون  
 اغراضا وعللا غائية لافعاله حتى يازم استكمالها بها بل يكون غايات  
 ومنافع لافعاله ( الفن الثالث فى الملائكة وهى العقول المجردة ) وقد  
 تطلق على النفوس الفلكية وغيرها ايضا وهو ( مشتمل على اربعة  
 فصول فصل فى اثبات العقل وبرهانه ان الصادر عن المبدأ الاول  
 انما هو الواحد لانه بسيط لا يتكثر ) فيه بوجه من الوجوه ( والبسيط  
 لا يصدر عنه الا الواحد كما هو ذلك الواحد ) الصادر ( اما ان  
 يكون هيولى او صورة او عرضا او نفسا او عقلا ) لم يتعرض الجسم  
 من اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى والصورة ( لا جائز  
 ان يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل بدون الصورة فلا يكون عللة  
 للصورة ) والصادر الاول يجب ان يكون عللة بجميع ماعدها اما بواسطة  
 او بغير واسطة ( ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تقدم بالعلية على  
 الهيولى لما هو ولا جائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود  
 الجوهر ) الذى قام به ذلك العرض لان ذلك الجوهر شرط وجوده  
 ولا يجوز ان يكون ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته  
 عين ذاته ( ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم  
 وهو غ اذ النفس هى التى تفعل بواسطة الاجسام فهذه ان يكون

عقلا وهو المطلق وفيه نظر من وجوه متعددة يظهر عليك بعد تذكر  
السوابق وايضا لان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات  
اعتبارية كالساوب والاضافات ويجوز ان تكون تلك الجهات  
شروطا لتأثيره فيتمدد آثاره كما يجوزوا تعدد آثار المعلول الاول  
بحسب جهات الاعتبارية وايضا لان ان النفس لا تؤثر الا بالآلة  
جسمانية بل قد تؤثر بدونها وبعض خوارق العادات كالمعجزة والكرامة  
والسحر من هذا القبيل على مامر جوابه فان قيل فيكون مستغنية  
عن المادة في الذات والفعل ولا نفى بالعقل الا هذا قلنا العقل هو  
الجوهر المستغنى عن المادة في ذاته في جميع افعاله والمحتاج الى المادة  
في بعض افعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون المصادر  
الاول هو النفس ويكون ايجادها في اول المرتبة بدون الآلة ( فصل  
في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر ) بلا واسطة ( في الافلاك )  
المتكثرة المعلومة وجودها بمشاهدة اختلاف حركات الكواكب  
بالرصد ( اما ان يكون عقلا واحدا او فلما واحدا ) او افلاكا متكثرة  
بان يكون بعضها مؤثرا في بعض ( او عقولا متكثرة لاجاز ان يكون عقلا  
واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد لما بينا  
ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني والثالث  
لان الافلاك لو كان علة افلاك آخر فاما ان يكون الحاوى علة  
لوجود المحوى او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه ) اى المحوى  
( اخس ) لكونه اقرب حيزا من الحاوى الى العناصر القابلة للكون  
والفساد وهى اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس  
اخص من الابد منه ( واصغر ) فيه بحث اذ ربما كان المحوى اكثر  
مخافة بحيث يزيد على الحاوى بحسب المسافة فيكون اعظم منه حجما  
وان كان الحاوى اطول منه قطرا ( والاخص الاصغر استحالة  
ان يكون سببا للاشرف الاعظم ) لا يخفى عليك ان هذا خطأ بى  
لا عبرة به في المقامات البرهانية ولا جاز ان يكون الحاوى علة لوجود  
المحوى لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوى متأخرا  
عن وجوب وجود الحاوى لان وجوب وجود المعالول متأخر

عن وجوب العلة واذا كان كذلك فعدم المحوى مع وجود الحاوى  
 اى فى مرتبة وجوده ( لا يكون متمعا لذاته بل يكون ممكنا والا لكان  
 وجوده ) اى المحوى ( معه ) اى مع وجود الحاوى ( لا متأخرا عنه  
 فى المرتبة هـ واذا كان عدم المحوى مع وجود الحاوى ) اى فى مرتبة  
 وجوده ( ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا لذاته ) فى تلك المرتبة  
 لان وجود الخلاء فى داخل الحاوى وعدم المحوى فى داخله متلازمان  
 بحيث لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر فى نفس الامر وفى التصور  
 ايضا فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب فى مرتبة كان الآخر ايضا  
 ممكنا غير واجب فيها فوجود الخلاء يكون ممكنا فى مرتبة وجود  
 الحاوى ووجوبه كما ان عدم المحوى كذلك هـ ضرورة ان وجود  
 الخلاء متمتع لذاته فلا يكون ممكنا فى مرتبة اصلا لان ما بالذات  
 لا يختلف ولا يتخلف وقد يقال لان التلازم بين عدم المحوى ووجود  
 الخلاء لانا اذا فرضنا عدم الحاوى والمحوى معا فاحد المتلازمين اعنى  
 عدم المحوى منحقق مع انتفاء الآخر اعنى وجود الخلاء اقول فيه بحث  
 لان عدم المحوى ووجود الخلاء فيما نحن فيه متلازمان كما بيناه  
 ولا حاجة لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة  
 بان الحاوى ليس علة لمطابق المحوى بل لمحوى معين فوجود الخلاء  
 وان استلزم عدم المحوى المعين لكن عدم المحوى المعين لا يستلزم  
 وجود الخلاء فلا تلازم بينهما وقد يقال يجوز ان يكون احد المتلازمين  
 واجبا بالذات والآخر واجبا بالغير كالواجب ومعلومه الاول فلا يلزم  
 من مكان احدهما فى مرتبة امكان الآخر فيها فان قلت كيف جاز ان  
 يتخالف المتلازمان فى الوجوب مع ان لواجب بالغير يجوز ارتفاعه  
 دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت امكان  
 ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته لا يقتضى جواز انفكاكه عن الآخر  
 وانما يقتضى امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر ( فظهر ان المؤثر فى  
 الافلاك عمود متحركة ) وفيل لم لا يجوز ان يكون المؤثر فى الفلك نفسا  
 او اجزا واجبا عن الاول بان المؤثر لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه

بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في صدور افعالها عنها واذا كان  
كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما ان يكون  
حاويا بالنسبة اليه او محويا وقد تبين بطلانهما بما ذكرنا وعن الثاني  
بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى  
وبانه لو كان مؤثرا في الفلك لاحتاج ذلك العرض في تأثيره الى المحل  
فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا  
وان كان عقلا لزم منه المنط لاقتدار كل واحد من الافلاك الى عرض  
قائم بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل  
واحد لاستلزام تركيب العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك  
وهو المط تأمل ( هداية ) لما كان مظنته ان يعارض الدليل القاطع  
على ان الحاوى لا يكون علة للمحوى بان يقال الحاوى للكل مثلا اى الفلك  
الاعلى وسبب المحوى اى العقل الثانى معا لكونهما معلولى علة واحدة  
وهو العقل الاول كاسيائى والعقل الثانى متقدم بالعلية على المحوى  
فيلزم تقدم الحاوى على المحوى بالعلية لان ما مع المتقدم متقدم  
اجاب بان وجود ( الحاوى بسبب المحوى وهو العقل الثانى  
مع ان السبب متقدم على المحوى ولكن الحاوى ليس بمتقدم  
على المحوى لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب  
ان يكون متقدما بالعلية ) بل يجب ان لا يكون متقدما بالعلية والا لزم  
اجتماع العلتين المستقلتين على معلول واحد بالشخص فكان  
محتاجا الى كل منهما بالعلية ومستغنيا عن كل منهما بالنظر  
الى الآخر هف ( هداية ) لما سبق الى بعض الاوهام ان الخلاء يمكن  
لان كلا من الحاوى والمحوى يمكن لذاته فجاز عدمهما فهو مستلزم  
لامكان الخلاء اجاب ( بان الحاوى والمحوى كل واحد منهما يمكن لذاته  
ولكن ذلك لا يقتضى الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك ) اذا الجرم الذى  
في جوفيهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفاهما فحال ما وراء  
ذلك الجرم على تقدير انتفاهما كحال ما وراء محدد الجهات وكذا ان  
ما وراء الشدة ليس بخلاء ولا ملاء اذ لا يمكن هناك فكذا حال ما وراء



الجزم المذكور على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفاء الخلاء ( وإنما يلزم الخلاء من اجتماع وجود الحاوى وعدم المحوى وذلك غير ممكن ) لان الحاوى وسبب المحوى متلازمان ( فصل فى ازالة العقول وابدئتها ) الازلى ما وجد فى الازل وهو الزمان التغير المنتهى من جانب الماضى والابدى ما وجد فى الابد وهو الزمان الغير المنتهى من جانب المستقبل ( اما كونهما ازلية فلو جوه احدهما ) وهو المذكور ههنا ( ان واجب الوجود مستجمع بجملة مالا بد منه فى تأثيره فى معلوله والا لكان له حالة منتظرة هف ) فيه ايهاام للتكثير فى علة العقل الاول والمناسب ان يقال ان الواجب بانقراده علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افترق الى غيره فان كان مقارنا له كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان يمكننا معلولا له سابقا على ما فرضناه معلولا اولاهف ( والعقول ايضا مستلزمة لجملة مالا بد منه فى تأثير بعضها فى بعض لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان الشئ منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما سفيكون هى ) اى العقول بمقارنتها الحادث المادى ( مادية هف ويلزم من هذا الدليل ازلتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود عاته التامة ) ويمكن ان يستدل بان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل حادث زمانى مسبوق بمادة هف ( واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شئ منها لانعدم امر من امور المعبرة فى وجودها فيكون البارى تعالى او شئ من العقول قابلا للتغير والحوادث ) لان الامور المعبرة فى وجود كل منها المفارقة لذات العلة احوال لذات العلة مقارنة لها هف ( فصل فى كيفية توسط العقول بين البارى تعالى وبين العالم الجسمائى قد ثبت ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون مباديها كثرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذى يصدر عنه الفلاك الاعظم فيه كثرة ولكن لا باعتبار صدورهم عن الواجب الوجود ) اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن

الواجب الوجود لازم صدور الكثرة عن الواجب ( بل باعتبار انه له )  
ماهية ممكنة الوجود لذاتها وواجبة الوجود لعانها فلزم وجوب  
الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين  
مبدأ للعقل الثاني وباعتبار الآخر مبدأ للعقل الاعظم والمعامل  
الى شرف يجب ان يكون تابعة للجهة التي هي اشرف في العقل  
فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو  
موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للعقل الاعظم ) قال الامام في المختص  
انهم ضبطوا فسارة اعتبروا في العقل الاول جهتين وجوده وجعلوه  
علة للعقل الثاني وامكانه وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر بداهما  
تعقلا بوجوده وامكانه علة لعقل وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلاثة  
اوجه وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته وقالوا يصدر عنه  
بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عنه عقل وباعتبار وجوبه بالغير  
يصدر عنه نفس وباعتبار امكانه يصدر عنه فلك وتارة من اربعة اوجه  
فزادوا علمه بذلك الغير وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة  
لصورته واعترض ههنا بما سبق الاشارة اليه من ان مثل هذه الكثرة  
لوتكفي في ان يكون الواحد مصدرا للمعاولات الكثيرة فذات الواجب  
تعالى يصح ان يحمل مبدأ للممكنات باعتبار ماله من كثرة السواب  
والاضافات من غير ان يحمل بعض معاولاته واسطة في ذلك ويحكم  
بان الصادر الاول عنه ليس الا واحدا واجيب بان السواب والاضافات  
لا تثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور ورد  
بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها ينوقف على تعقل  
الغير فلا دور والظن ان سبب الشيء عن شيء لا ينوقف على تحقق شيء  
من الطرفين واما الانسافة بين الشئيين فلا يتصور تحققيها الا بعد  
تحققهما ويمكن ان يبين كيفية زكثير الجهات المتقضية لان كان صدور  
الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ذلك بان يقال اذا فرضنا مبدأ  
اول وليكن ا ومصدر عند شيء وليكن ب فهي اولى مراتب معاولاتها  
ثم من الجائز ان يصدر عن ا بتوسط ب شيء وليكن ج وعن ب

وحده شيء ، ولكن ، فيكون في ثمانية المراتب شبتان لاتتقدم لاحدهما على الآخر وان جوزنا ان يصدر من ب بالنظر الى اشيء آخر صار في ثمانية المراتب ثلثة اشباه ثم من الحائر ان يصدر عن ا بتوسط ج وحده شيء وبتوسط د وحده شيء ثان وبتوسط ج د معا ثالث وبتوسط ب ج رابع وبتوسط ب د خامس وبتوسط ب ج د معا ثاثلث وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط د وحده ثامن وبتوسط ج د معا تاسع وعن ج وحده عاشر وعن د وحده حادى عشر وعن ج د معا ثانى عشر ويكون هذه كلها في ثلثة المراتب ولو جوزنا ان يصدر عن السافل بالنظر الى ما فوقه شيء واعتبرنا الترتيب في المتوسطات التى تكون فوق واحدة صار ما فى هذه المرتبة اضعافا مضاعفة ثم اذا جاوزنا هذه المراتب جاوز وجود كثرة لا يحصى عددها في مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحققون في شرح الاشارات موافقا في التلويحات ( وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان ينتهى الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل قاهر وهو المبدأ القياض والمدير لما تحت فلك القمر وهو العقل الفعال ) لكثرة فعله وتأثيره في عالم العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرائيل ( فيصدر عنه الهوى العنصرية والصورة الجسمية ) والصورة النوعية ( المختلفات بشرط استعداد الهوى العنصرية وليس استعداد الهوى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا للتغير ) الاستعداد اذ الفعل ثابت لا تغير فيه ( بل استعدادها بسبب الحركات السماوية ) فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف بها استعدادات هوى العناصر فهنا حركة حادثة تستدعى وضعها حادثا تقتضى حدوث استعداد فى الهوى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهوى ( وكل حادث مسبوق بشرط سبق حادث آخر ) المناسب ان يقال مسبوق بحادث ( لان الحركات المحدثة بل سائر الحوادث ) اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لاسهل الى الاولى والا لزم دوام الحادثات ( فتمين الثانى ) وهذه

الحوادث اما ان توجد على الاجتماع ( في الوجود ) او على التعاقب  
لا سبيل الى الاول والا لزم اجتماع امور لها ترتب في الوجود بلانهاية  
وهو مح قبل كل حركة حركة حادثة ( هذا غير ظاهر مما ذكره  
( وقبل كل حادث حادث لالى الاول وهو المظ ) وههنا بحث اذ الحصر  
المذكور انما يتم اذا اقيم الدليل على نفي حادث وهو اول الحوادث واذا  
بين ذلك فكل ما ذكره مستدرك والدليل على نفي ذلك ان العلة التامة  
للحادث لا يجوز ان يكون قديعة بجميع اجزائها والا لزم قدم الحوادث  
فالعلة التامة للحوادث مشتملة لاحتمال على جزء حادث وهذا الجزء الحادث  
من العلة التامه ايضا علة تامة مشتمل على جزء حادث وهكذا الى غير  
النهاية قالوا الحركة الفلكية حالة مستمرة في ذاتها مستترة لتجددات  
انتقالية وضعية بلا بداية وهي الواسطة بين عالمي القدم والحدوث  
ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث لا يكون علته  
التامة بأسرها قديعة والقديم اذا كان علة تامة لشيء لا يتخلف عنه  
معلوله فلا يرتقي الحادث في سلسلة عالمه الى القديم ولا ينزل قديم  
في سلسلة معلولاته الى حادث بل لابد هناك من امر ذي جهتين  
استقرار وعدم استقرار فمن حيث استقراره يستند الى قديم ومن حيث  
عدم استقراره المنجدد المتعاقب الى اول يصير سببا لفيضان الحوادث  
من القديم ( فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية ) متضمنة  
في الوجود ( قلنا لانا اذا اخذناها جملتين احدهما من مبدأ واحد  
معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة وطبقنا الثانية )  
اي الناقصة ( على الاولى ) الزائدة ( بان يقال بل الجزء الاول من الجملة  
الثانية بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني ) وهم جرا ( فاما ان يتطابقا  
الى غير النهاية ) بان يكون بازاء كل واحد من الجملة الاولى  
واحدة من الجملة الثانية ( او يقطع الثانية لا سبيل الى الاول  
والا لكان الزائد مثل الناقص ) في عدد الاحاد هف ( فيلزم الاقتطاع  
فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناه والزايد  
على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهي ) فيلزم تناهي الجملتين

( في الجهة )

في الجهة التي فرضناهما غير متساويين فيها ) وانما اعتبروا قيد  
الاجتماع في الوجود والترتيب لان الاحاد اذا لم يكن موجودة معا  
في الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع آحاد احديهما  
بازاء الاخرى ليس في الوجود الخارجى اذ ليست مستجمعة بحسب  
الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها  
مفصلة في الزمن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع آحاد احدى  
الجلتين بازاء احاد الاخرى الا اذا كانت الاحاد موجودة معا اما  
في الخارج او في الزمن وكذا التطبيق لا يتم اذا كانت الاحاد موجودة  
معا لم يكن لها ترتيب بوجه ما كالتفوس الناطقة لا يتم التطبيق اذ لا يلزم  
من كون الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء  
الثالث وهكذا لجواز ان يقع آحاد كثيرة من احديهما بازاء واحد  
من الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره  
بازاء كل واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على استحضار  
مالا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور هناك  
تطبيق ويظهر الخاف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الفهم والعقل  
واستوضح ماصورنا، لك بتوهم التطبيق بين جلتين ممتدين على الاستواء  
وبين اعداد الحصى فانك في الاول اذا طبقت طرف احد الجلتين  
على طرف الآخر كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من احديهما  
بازاء جزء من اجزاء الثاني وليس الحال في اعداد الحصى كذلك بل لابد  
لك في التطبيق من اعتبار تفاصيلها وقد يقال وقوع كل واحد  
من احاد الجملة الناقصة بازاء كل واحد من احاد الجملة التامة اذا كانت  
الجلتان موجودتين معا من الامور الممكنة وان لم يكن بين احادها  
ترتيب والعقل يفرض ذلك الممكن واقعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج  
في ذلك الغرض الى ملاحظة آحادهما مفصلة بل يكفي في فرض وقوع  
ذلك الممكن ملاحظتهما اجالا فبهان التطبيق يدل على ان الامور  
الغير المتناهية الموجودة معا محال مطلقا سواء كان بينهما ترتيب  
اولا ( خاتمة في احوال النشأة الآخرة ) للنفس الناطقة وفيها ستة

هدايات لازالة اوهام المنكرين المابين فيه ( هدايا ) النفس بعد خراب  
البدن اما ان تفسد او تعاق بدن آخر ( على سبيل التناسخ او تبقى  
موجودة ) بلا تعاق له ( لاسبيل الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد  
والا لكان فيها شيء ) بمنزلة المادة يقبل الفساد ( وشيء ) بمنزلة  
الصورة ( يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير قابل له ) اى للفساد  
فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه  
لوجوب بقائه القابل مع المقبول وفيه بحث اذ ليس معنى قبول الشيء  
لعدم الفساد ان ذلك الشيء يبقى متحقيقا ويحل فيه فساد على قياس  
قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان ذلك الشيء يتعدم  
في الخارج وذا حصل ذلك الشيء في العقل وتصور العقل معه عدم  
الخارجى كان عدم قائما به في العقل على معنى انه متصف به في حد  
نفسه في العقل لافي الخارج اذ ليس في الخارج شيء وقبول عدم قائم  
بذلك الشيء ( فيكون مركبة هف ) قيل انما يازم تركيبها لو كان محل  
امكان الفساد داخلا فيها وهو يتج لجواز ان يكون امرا خارجا عنها  
مباين لها وهو البدن فان البدن كما جاز ان يكون محلا لا مكان  
وجودها وحدوثها كما مر جاز ايضا ان يكون محلا لا مكان عدمها  
وفسادها وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت مجردة في ذاتها  
لكنها متعلقة بالبدن مدبرة له ومصرفة فيه بصير آله لها في تحصيل  
كالاتها الذاتية فهذا الارتباط الذى بينهما هو جهة مقارنة النفس  
للبدن فمن هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لا مكان وجود النفس  
وحدوثها على معنى انه يكون مستعدا او يوجد منها جهة مقارنة به فيكون  
البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مستعدة له لا من حيث  
انها مباينة اليه بل هو محل لاسعداد تعاقها به وتدمر فيها فيه فلما  
توقف نعلقتها به على وجودها في نفسها فان هذا الاستعداد منسوبا  
اولا وبالذات الى تعاقها اعنى وجودها من حيث انها مستعدة به وثانيا  
وبالعرض الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد مستجاب لقبضان  
الوجود عاينها متعلقة به ولا حاجة في ذلك الى استعداد منسوب

اولا وبالذات الى وجودها في نفسها لئلا يتنع قيامه بالبدن لانها  
 من حيث وجودها في نفسها مباينة له والشيء لا يكون مستعدا لما هو  
 مباين له بالبداهة ومن هذه الجهة ايضا جاز ان يكون البدن محلا  
 لامكان فساد النفس على معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث  
 انها مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة له  
 لامن حيث انها مباينة اليه بل هو محل استعداد انقطاع تديرها عنه لكن  
 لما لم يكن توقف انقطاع تديرها على عدمها في نفسها لم يكن  
 هذا الاستعداد منسوبا الى عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض  
 فلا يكفي هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا بل لابد له من استعداد  
 آخر وقد تبين امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون  
 محلا لامكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها ( ولا سبيل  
 الى الثاني لان النفوس حادثة مع حدوث الابدان على ما سفيكون التناسخ  
 محالا لان البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس من مبدائها  
 فكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس آخر فلو تعلق به نفس اخرى  
 على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان مدبرتان له ) قيل عايه  
 انحصار شرط فيضان النفس عن مبدائها في حدوث استعداد البدن  
 ثم لجواز ان يكون مشروطا ايضا بان لا يصادق استعداد البدن  
 لعاق النفس به نفسا موجودة قد بطل بدنها في حالة كمال ذلك  
 الاستعداد فلا فيضان في نفس اخرى من المبدأ لانتفاء شرط الفيضان  
 ( وهو مخ بالبداهة اولا يشعر كل واحد من ذاته الانفسا واحدة فظهر  
 القول ببقاء النفس بعد الموت بالاعتاق ) وههنا بحث لان ما ذكره  
 لبطلان التناسخ موقوف على حدوث النفس وبقائه على ما ذكره فيما  
 قبل موقوف على بطلان التناسخ كما اشرنا اليه فيلزم الدور وقد يستدل  
 على بطلان التناسخ بوجهين آخرين لا يتوقفان على حدوث النفس  
 احدهما ان النفس المتعلقة بهذا البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن  
 آخر لزم ان تذكر شيئا من احوال ذلك البدل لان محل العلم والذكر  
 هو جوهر النفس الباقي كما كان واللازم بطل قطعا واعتراض بان التذكر

انما يلزم ان لو لم يكن التعلق بدلاك البدن شرطا والاستفراق في تدبير  
البدن الآخر مانعا وطول العهد منسيا وثانيهما انها لو تعلق  
بعد مفارقتها عن هذا البدن ببدن آخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان  
الهالككة على عدد الابدان الحادثة قطعاً والتالى بطل بالمشاهدة  
فانه قد يحدث وباه عام فيهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار  
طويلة بيان الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث واحد مثلاً فاما ان يتعاق  
بالبدن الحادث احدى نفس الهالككة فقط فيلزم تعطل النفس  
الاخري او كلناهما فيجتمع على بدن واحد نفسان او لم يكن هناك  
الانفس واحدة كانت متعلقة بكل ابدان الهالككة فيلزم تعلق  
النفس الواحدة باكثر من بدن واحد والنوالى ظاهر البطالان واعترض  
عليه بانه انما يلزم ما ذكر لو كان التعاق ببدن آخر لازماً بالبتة وعلى الفور  
واما اذا كان جائزاً او لازماً ولو بعد حين فلا لجواز ان لا ينتقل نفوس  
الهالككة الكثيرة او ينتقل بعد حدوث الابدان الكثيرة وما ذكره  
من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه فليس يلزم لان الابتهاج  
بالكمالات او التألم بالجهالات شغل ( هداية الذة ادراك الملايم  
من حيث انه ملايم ) فائدة الحثيثة ان الشئ قد يلايم من وجه دون  
وجه كالدواء المر اذا علم ان فيه نجاة من الهلاك فانه ملايم من حيث  
اشتماله على النجاة وغير ملايم بل منافر من حيث اشتماله على ما يتنزه  
الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملايم يكون لذة دون ادراكه  
من حيث انه منافر فانه الم ( كالحاو عند الذوق والنور عند البصر  
والملايم للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات بانه تتمكن من تصور  
قدر ما يمكن ان يتبين من ادراك الحق الاول ) فان تعقله على ما هو  
عليه غير ممكن لغيره ( وهو انه واجب الوجود لذاته كامل بالفعل  
من جميع جهاته برى عن النقائص منبع لفيضان الخير على الاوجه  
الاصوب ثم ادراك ما يترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفاكهة  
والاجرام ) الجرم الجسم الا انه كثر استعماله في ( السماوية والكائنات  
العنصرية حتى يصير النفس بحيث يرسم فيها صور جميع الموجودات



على لترتيب الذى هو لها ) فى نفس الامر فيكون عالما عقليا بمظاهرها  
للعالم الموجود كله وللنفس الناطقة كمال آخر وهو ان تستعمل العدالة  
اى الوسط بين طرفى الافراط والتفريط وهى العفة والشجاعة والحكمة  
التي هى اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة منسوبة الى القوة الشهوانية  
والشجاعة الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية فاذا حصلت  
لها هذه الكمالات العقلية والعلمية وادركتها من حيث انها كمالات  
ومؤثرة عندها التذت بد لاحالة ) وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت  
ايضا فيكون اللذة حاصلة لها بعد الموت وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل  
بعد الموت لان النفس لا تحتاج فى تعقلاتها الى الالة الجسمية  
فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت ) بل ينبغي ان يزداد تلك التعقلات  
قوة وكالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن الكدورات المادية  
التي كانت تصدها عن ظهور خواصها فيكون اللذة العقلية حاصلة  
بعد الموت وهى اشرف واكمل من اللذة الحيوانية فان مدركات العقل  
اشرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات  
الحسية اما الاول فلان مدركات الحس ليست الاكفيات مخصوصة  
كالا لوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وامثالها ومدركات  
العقول فهى ذات البارى تعالى وصفاته والجواهر العقلية القطبية  
والاجرام السماوية وغيرها ومن اليقين ان لا نسبة لاحدهما فى الشرف  
الى الاخر واما الثانى فلو جهين احدهما ان ادراك العقل واصل  
الى كنهه الشئ حتى يميز بين ماهية الشئ واجزائها واعراضها ثم يميز  
الجنس والفصل وجنس الجنس وفصل الجنس وفصل الفصل بالغة  
ما بلغت ويميز بين الخارج اللازم والفارق وبين اللازم بوسط او بغير  
وسط واما الادراك الحسى فلا يصل الا الى ظاهر المحسوسات فيكون  
الادراك العقلى اقوى وثانيهما ان الادراك العقلية غير متناهية  
خلاف الادراك الحسية وعدم ( حصولها ) اى اللذة الكاملة  
بالتعقلات ( حالة تماق النفس بالبدن انما يكون لقيام المانع وهو  
التعقلات البدنية والعلايق الجسمانية ) ومن الشهوات والاخلاق

الذميمة كانت المراتب التي كانت في الدنيا لا تليق بالخالق بل يكرهه ( هداية الالام اذ الكمال من حيث هو دافع وانما هو لنفس الذات لئلا يعمد الهبة المضادة للكمال ) من الاول المرتب والخلق المذموم ( فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت منها الهيات المضادة للكمال ادركت المنافر من حيث هو ذاته فبعد من الالام العتلى ) وانما تنألم قبل المفارقة لانها لما كانت مشغلة بالامه وسات منغمسة في العلايق البدنية ولم يكن تعقلاتها صافية عن الشوائب العادية والظنون والاهام الكاذبة يتنبه لنقصانها وفوت كالاتها بل ربما يختلف اضداد الكمالات كالا وفرضت بعقائدها الباطلة واشتقت الوصول الى معتقداتها واذا فارقت صافت تعقلاتها وشعرت بفوت كالاتها وامتناع نيلها وحصول فيضانها شعورا لا يبق في التباس ( هداية النفس الكاملة بتصورات حقايق الاشياء وبلاعتقادات البرهانية ) اى الجازمة المطابقة الثابتة ( اذا حصل لها التزهد عن العلايق الجسمانية ) والهيات الرديئة ( اتصلت ) بعد مفارقة البدن ( بالعالم القدس في حضرت جلال رب العالمين في مقعد صدق ) الاضافة الى الصدق لتحققه او للتنبيه على ان النفس ناله بصدق القول والنية ( عند ما يك مقتدر ) قال تعالى \* الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون \* ( فان لم يحصل لها التزهد عن العلايق الجسمانية بل يبق فيها الهيات الرديئة البدنية ) المادبة وهيلها الى الشهوات ( يصير بسبب تلك الهيات والميل تشجوبة عن الاتصال بالسماء وتبقى مشاكلة ) الى مشهياتها التي القت بها اشتياق العاشق المعجور الذي لم يبق له رجاء الوصول ( فسادى بها اذاه اعطيا لكن ليس هذا الامر لازما بل الامر عارض غير لازم فتزول الالام الذي كان لاجله ) قال صاحب الباريات اهل المراكب هو الذي لا يحى فيه الفخامة بل يسأبد وما كان بسبب عوارس البريل ولا باوم العزى عابده بان التماس ذوات العنسايا الباطلة الجازمة بانها حق اذا قال من الايدان فارها

ان يزول عنها ذلك الجزم فليجزم زوال العقائد الباطلة ايضا عنها  
 ح فيصير من اهل السعادة وان لم يجز فلا يكون لها شعور لنقصانها  
 كالم يكن قبل الموت فلا يكون مشتاقة منعبدة واجيب بان النفوس  
 الكاملة تمثل صور المعقولات فيها على ما هي عليه وانما تلند  
 بمشاهدة ما اكتسبه ووجدان ما ادركته على الوجه الذي  
 ادركته فكأنها كانت ذوات ادراك فقط فصارت مع ذلك بعد الموت  
 ذوات نيل وتم بذلك التنازعا واما التي تمثلت اضدادها الكمال  
 فيها واعتقدت انها كال ورجت الوصول الى ما ادركته فانها  
 لا محالة تفقد بعد الموت مارجته فتخيب وتصبح معذبة لفقدان مارجت  
 الوصول اليه لا يزوال الجزم عنها ( هداية النفوس الناطقة  
 الساذجة اذا ظهر لها ان من شالها ادراك الحقائق بكسب  
 المجهول ) متعلق بقوله ظهر ( من المعلوم لزم لها من هذا الكسب  
 شوق الى الكمال ) لكن ذلك الشوق كامن فيها لا يظهر ظهورا معتدابه  
 مادامت متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية تمنعها عن ذلك الشوق  
 ( فاذا فارقت ) وظهر شوقها ظهورا تاما ( وليس معها سبب الكمال  
 وآتاه ) اي البدن وقواه ( يعرض لها الالم العظيم ) بملاحظة  
 تكاملها عن اكتساب الكمال مدة تعلقها بالبدن واشغالها بتحصيل  
 ما كانت صادقة لها عن الاكتمال من اللذة الحسية والوهمية  
 ( وهو الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع ) اي تعلق ( على الافئدة )  
 اي اوساط القلوب ( هداية النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم  
 والشرف ولا اشتاق اليه اينما فاذا فارقت البدن وكانت خالصة عن  
 الهيات الرديئة حصل لها النخلة من المنان البدنية والخلاص  
 من الالم ) لسلاستها عن المي الشوق والهيئة المضادة ( فكانت  
 البلاءه ادنى ) اي اقرب الى الخلاص ( من فطانة بتراء ) اي الناقصة  
 توجب شجر الشوق قال عابه الالم اكثر اهل الجنة البله ( واما  
 اذا لم يكن حالها عن الهيات البدنية فاشتاق الى مصيحات تلك  
 الهيات فتمام بقوله ان البدن الذي نال به ممكنه من تحصيل

المقتضيات ( ويبقى في كدورات الهوى مفيدة بسلاسل العلايق فتكون في غصة وعذاب اليم ) لكنه غير دائم هذا هو المشهور بين الجمهور وقال اهل التناسخ انما يبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة التي خرجت قوة الى الفعل ولم يبق شيء من الكمالات الممكنة لها بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلايق الجسمانية و تحصلت الى عالم القدس واما النفوس الناقصة التي تبقى شيء من كالاتها بالقوة فانها تزد في الابدان الانسانية وتثقل من بدن الى بدن آخر حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها من علومها و اخلاقها فتح تبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال نسخا وقيل ربما تنزلت من بدن الانسان الى بدن الحيوان يناسبه في الاوصاف كبदन الاسد للشجاع والارنب للخبث ويسمى مسدنا وقيل ربما نزلت الى الاجسام النباتية ويسمى رسخا وقيل الى الجمادية كالمدادن والبسائط ويسمى فسخا وقد يقال هو يتعلق ببعض الاجرام السماوية للاستكمال ( ومن اراد الاستقصاء في الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار ) وظنى ان الواجب على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين ابي علي وشهاب الدين المقتول قدس سره وفوق طورهما طور عز قدره كالكبريت الاحمر وتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر والله اعلم  
واقدر

قد كمل بهداية ربنا الحكيم الوهاب طبع هذا الكتابات المسمى بالقاضى مير في ظل حضرة السلطان الاعظم الخاقان الماعظم السلطان ابن السلاطان السلطان ( الفازى عبد الحميد خان ) خلد الله خلافة الى آخر الدوران في مطبعة الحاج حسين افندي في اواخر ذى الحجة الشريفة لسنة ثلث عشر و ثمان مائة والف







2

4